

## مسائل الخلاف في الإملاء

سليمان بن علي الضحيان

الأستاذ المساعد في قسم اللغة العربية وآدابها/ جامعة القصيم

(قُدِّم للنشر في ١٢/٨/١٤٣٢ هـ .، وقبل للنشر في ١٦/١/١٤٣٣ هـ .)

**ملخص البحث.** البحث يقوم على جمع مسائل الإملاء في اللغة العربية ؛ التي اختلف العلماء في طريقة كتابتها؛ من حيث الوصل والفصل، والهمز، والزيادة، والإبدال، والحذف، وإيراد ألف الوالهم، وأدلتهم، وحججهم النقلية والعقلية، وتعليقاتهم، ثم الترجيح بين تلك الأقوال، مع التمهيد بالحديث عن تعريف مصطلح الإملاء، وأنواعه الثلاثة (اصطلاح المصحف الشريف، و اصطلاح العروض، و اصطلاح الكتّاب)، وختم البحث بأهم النتائج التي توصل إليها الباحث.

### مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد فمن المعلوم أن تراثنا اللغوي يزخر بالإنتاج العلمي المتميز في جمع اللغة وكتابة دلالات الألفاظ فيما عرف بـ(معاجم اللغة)، وتقييد القواعد العاصمة من الوقوع في اللحن وذلك في (علم النحو)، ودراسة بنية الكلمة من حيث الأصالة والزيادة، وطريقة الصياغة وذلك في (علم الصرف)، ودراسة المعاني من حيث الفصاحة وعدمها وذلك في (علم البلاغة)، ومن العلوم التي تفنن العلماء بالكتابة فيها (علم الهجاء)، أو (علم الخط) وهو ما اصطلاح على تسميته في العصر الحديث (علم الإملاء)؛ وهو علم يستمد كثيرا من قواعده من علم الصرف؛ وبما أن العلماء اختلفوا في بعض قواعد الصرف فإن تقييدهم لقواعد الإملاء، وطريقة الكتابة حصل فيه خلاف تبعا لخلافهم في الأصول التي يستندون عليها في تقييدهم لتلك القواعد في الإملاء.

وبحثي هذا يقوم على جمع تلك المسائل في الإملاء التي اختلف العلماء فيها، وإيراد أقوالهم، وأدلتهم، وحججهم النقلية والعقلية، وتعليقاتهم، ثم الترجيح بين تلك الأقوال.

### مشكلة البحث

شاعت في واقعنا المعاصر الكتابة في الإملاء، وكثرت الكتب التي تطرح القواعد الصحيحة في كتابة الإملاء، وهي في مجملها جهد طيب مشكور، لكنها لم تتوسع في إيراد الخلاف في قواعد الإملاء بين العلماء في تراثنا اللغوي، مع ربطها بالاصطلاح الحديث في الإملاء مع الاستقصاء بذكر أصحاب القول وحججهم، ثم الترجيح بين أقوالهم، وهو تراث ثري بالقواعد، ويحوي قدرا من الخلافات في وضع قواعد الإملاء

تبعاً لآراء العلماء النحوية والصرفية، وخلافهم في التعليل، واختلاف اصطلاحات الكُتّاب من عصر إلى آخر، ومن الأهمية أن نقوم بتتبع تلك الخلافات ودراستها وإيراد حجج كل قول، و تكمن أهمية هذا البحث في كونه يكشف عن الثراء في قواعد الإملاء، و صواب تعدد القواعد في طريقة كتابة الكلمات، وأنه ليس صحيحاً ما يطرحه بعض الباحثين من تخطئة لبعض الطرق الكتابية، إذ إن كثيراً مما يحكم عليه بالخطأ اليوم هو رأي لعالم جليل من كبار علماء اللغة، ولهذا فالأولى - في مثل هذا - التعبير بالأحسن، والراجع.

### المهدف من البحث

١- الرغبة في تسهيل قواعد الإملاء، وذلك بإخراج مسائل الخلاف التي وقعت بين فطاحلة علماء اللغة الكبار، وجعلها بين يدي الكُتّاب ليجدوا تنوعاً ثرياً في طريقة الكتابة.

٢- التدليل على خطأ كثير من الباحثين اليوم ممن يخطئ الكتابة ببعض القواعد، ويدعو إلى قصر الكُتّاب على طريقة واحدة زاعماً أنها الصواب وغيرها خطأ، والطرق التي يحكم عليها بالخطأ هي في حقيقتها آراء قال بها بعض علماء اللغة الكبار، ولا يصح تخطئتها، بل الأمر بين الراجع والمرجوح، وكلُّ صواب يجوز الكتابة به، ولهذا لا تثريب على من اختار اجتهاداً لعالم سابق إذا كانت عالماً بهذا الاجتهاد؟

٣- الكشف عن أن كثيراً من قواعد الإملاء مبنية على قواعد النحو والصرف، وعلى التعليل بخوف اللبس، أو المشاكلة، أو طرد الباب، وإظهار خطأ الرأي القائل بأن قواعد الإملاء كلها مبنية على الاصطلاح المحض.

٤- الرغبة في جمع غالب ما اختلف فيه علماء اللغة الكبار من قواعد الإملاء، وهي مسائل متفرقة في عشرات الكتب المطبوعة والمخطوطة، ووضعها في دراسة واحدة ليسهل الرجوع إليها والاستفادة منها لمن يريد أن يدرس قواعد الإملاء بتوسع وإحاطة.

### الدراسات السابقة

الكتب الحديثة التي تحدثت عن قواعد الإملاء كثيرة جداً<sup>(١)</sup>، وهي في غالبها تتحدث عن طرق الكتابة الصحيحة، ولا تُعنى بإيراد الخلاف الذي وقع بين علماء اللغة في قواعد الإملاء، وإن وجدت بعض الكتب التي تذكر بعض الخلافات فهي تذكر بضعة خلافات، أو تورد كثيراً من الخلافات دون استقصاء الآراء في كل مسألة، وذكر القائلين به من العلماء، وإيراد حجة كل قول في دراسة واحدة، ومن أهم الكتب الحديثة التي تورد الخلاف كتاب (المطالع النصرية في الأصول الخطية للمطابع المصرية، لأبي الوفاء نصر الهوريني مطبوع باسم (قواعد الإملاء)، فقد اهتم بإيراد الخلاف لكنه لم يستقص بإيراد الخلافات، وإذا ذكر خلافاً لم يستقص بذكر الأقوال، وإذا ذكر الأقوال لم يستقص بذكر القائلين به، فهذا البحث فريد في موضوعه - حسب علمي - من حيث محاولة استقصاء مسائل الخلاف في الإملاء، مع الحرص على ذكر كل

(١) منها: المطالع النصرية في الأصول الخطية للمطابع المصرية، لأبي الوفاء نصر الهوريني مطبوع باسم (قواعد الإملاء)، أصول الإملاء، لعبد اللطيف الخطيب، الوسيط في قواعد الإلام والإنشاء لعمر فاروق الطباع، قواعد الإملاء لعبد السلام هارون، مشكلة الهمزة العربية لرمضان عبد التواب، الإملاء العربي لأحمد قبيش، الكافي في الإملاء وعلامات التركيب لجمال عبد العزيز، الإملاء التعليمي، لشوقي المعري، الإملاء والخط، فهد خليل زايد، تسهيل الإملاء، فهد أحمد الجبواوي، الإملاء الصحيح، لعبد الرؤوف المصري، الشامل في الإملاء لمحمد حسن الحمصي، قواعد الإملاء العربي، لمحبي الدين درويش.

الأقوال في المسألة، وتتبع القائلين به، وإيراد حججهم، ثم الترجيح، وأجزم أنه لم يفتني إلا النادر من المسائل؛ فقد اجتهدت بتتبعها، ولم أترك مسألة مما اطلعت عليه إلا ودرستها، ووقد ترددت في العنوان هل أجعله (من مسائل الخلاف في الإملاء) أو (مسائل الخلاف في الإملاء)، ثم اخترت العنوان الأخير؛ لأنه ما من عمل إلا وفيه نقص، فابن الأنباري سمى كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف) وهو لم يستقص، وعبد السلام هارون سمى كتابه (قواعد الإملاء) ولم يستقص كل قواعد الإملاء، وقل ذلك في غالب المؤلفات التي يدل عنوانها على العموم.

### خطة البحث

يقوم البحث على ما يلي:

المقدمة

التمهيد

المبحث الأول: التعريف بمصطلح الإملاء.

المبحث الثاني: اصطلاحات كتابة الإملاء:

المطلب الأول: اصطلاح المصحف الشريف.

المطلب الثاني: اصطلاح العروض.

المطلب الثالث: اصطلاح الكتاب.

موضوع البحث: وهو في خمسة مباحث:

المبحث الأول: مسائل الوصل والفصل.

المبحث الثاني: مسائل الهمز.

المبحث الثالث: مسائل الإبدال.

المبحث الرابع : مسائل الزيادة.

المبحث الخامس : مسائل الحذف.

الخاتمة

وفيهما تُورد أهم نتائج البحث

### منهج كتابة البحث

١- جمع مسائل الخلاف في الإملاء؛ وذلك بالرجوع لكتب النحو والصرف، وكتب الهجاء، والكتب المتخصصة بإيراد الممدود، والمقصود، والمهموز، والحروف، وغيرها من الكتب ذات العلاقة بالبحث، وحرصت في جمعي على الاعتماد على كتب العلماء المجتهدين المعروفين من اللغويين، والنحويين، والصرفيين، وقد وجدت أن أكثر الكتب القديمة استقصاء لذكر الخلاف (صناعة الكتاب) لأبي جعفر النحاس، و(كتاب الكُتُب) لابن درستويه، وكتاب (أدب الكاتب) لابن قتيبة، و(كتاب الخط) للزجاجي، و(الشفافية) لابن الحاجب وشروحها، و(التسهيل) لابن مالك وشروحه وخاصة (التذليل والتكميل) لأبي حيان.

ومن الكتب الحديثة (المطالع النصرية في الأصول الخطية للمطابع المصرية، لنصر الهوريني طبع باسم (قواعد الإملاء)، و (قواعد الإملاء) لعبد السلام هارون، و (مشكلة الهمزة العربية) لرمضان عبد التواب، وقرارات مجمع اللغة العربية في الهمزة خاصة، وقد حرصت على ذكر الاصطلاح الحديث في الإملاء في كل مسألة إذا وجدت لها ذكرا لدى اللغويين المعاصرين.

٢- دراستها وذلك بإيراد الأقوال في المسألة، وعزوها إلى أصحابها من

مصادرها، مع النص على مصدر القول في الهامش، وذكر رقم الصفحة.

- ٣- كان منهجي في عرض الآراء البداية بأقوال العلماء المتقدمين، وترتيب أسمائهم حسب تاريخ وفياتهم، ثم ختم القائلين بالرأي بالتنويه بذكر الاصطلاح الحديث في المسألة دون ذكر اسم عالم بعينه من المعاصرين إلا إذا رأيت له تعليلاً فريدا يدعم القول، وأذكر قرار مجمع اللغة العربية في القاهرة إن وجدت لهم في المسألة قراراً.
- ٤- ذكر أدلة كل قول، أدلته النقلية من قرآن وحديث وشعر- إن وجدت-، وأدلته العقلية من قياس وتعليل، والترجيح بين الأقوال مع ذكر أدلة الترجيح.
- ٥- ضبط الآيات الكريمة، وعزوها إلى سورها، ليسهل الرجوع إليها، وتخريج القراءات القرآنية- إن وجدت- من مصادرها الأصلية.
- ٦- تخريج الأحاديث الشريفة، والأشعار- إن وجدت- من مصادرها الأصلية، وضبطها بالشكل.
- ٧- كتابة البحث تبعاً لقواعد الإملاء الحديثة، وضبط ما يشكل منه، والعناية بعلامات الترقيم.
- ٨- كتابة المصادر والمراجع المطبوعة والمخطوطة، والنص على مكان الطبع وزمانه، ورقم الطبعة بالنسبة للمطبوع، والنص على مكان المخطوط ورقمه.

### التمهية . . . د

#### المبحث الأول: التعريف بمصطلح الإملاء

اصطلاح (الإملاء) المتعارف عليه اليوم في الدراسات اللغوية اصطلاح قديم في تراثنا العربي، و المقصود به في التراث أن يقوم شخص بإلقاء كلام على شخص آخر ليكتبه ذلك الآخر، و غالباً يقوم بذلك العالم في حلقة؛ حيث يملئ على تلامذته،

وقد تحول ذلك إلى فن من فنون العلم في علوم (الحديث)، و (الأدب واللغة)، و (النحو)<sup>(٢)</sup>. وأما اليوم فهو - بالإضافة لذلك المعنى التراثي - بقصد به أمرا آخر؛ وهو كيفية الكتابة العربية وقواعدها، وضوابطها من فصل ووصل، وحذف وزيادة، وإبدال.

وهذا المعنى الثاني للإملاء في العصر الحديث كانت له عدة مصطلحات في التراث، منها مصطلح (الهجاء)، وقد ألف عدد من العلماء كتباً معنونة بهذا المصطلح ككتب (الهجاء) للكسائي، و(الخط والهجاء) للمبرد، و(الهجاء) لأبي العباس ثعلب، (كتاب الهجاء) لابن الأنباري، وثمة علماء وضعوا أبواباً في كتبهم، وعنونوها بالهجاء كابن الدهان في كتابه (الغرة في شرح اللمع)، وابن مالك في كتابه (تسهيل المقاصد).

ومنهما مصطلح (الخط)؛ وقد ألف عدد من العلماء كتباً معنونة بهذا المصطلح ككتب (كتاب الخط) للزجاجي، و (الخط) لابن السراج، و (الهجاء والخط) لابن كيسان، و (علم أشكال الخط) لأبي الفتح عثمان البلطي. ومنها مصطلح (الرَّسْم)، و غالباً يطلق هذا المصطلح على طريقة كتابة المصحف الشريف، وقد ألف بعض العلماء في هذا ككتاب (عنوان الدليل في رسوم خط التنزيل) لأبي العباس المراكشي، و(اللؤلؤ المنظوم في ذكر جملة من المرسوم) لمحمد بن أحمد الشهير بالمتولي.

ومنهما مصطلح (الكتابة) وقد ألف بعض العلماء كتباً معنونة بهذا المصطلح ككتاب (معالم الكتابة ومغانم الإصابة) لعبد الرحيم القرش.

(٢) ثمة كتب تسمى (الأمالي) مثل (الأمالي) لأبي علي القالي، و(أمالي الزجاجي)، و(آداب الملمي والمستلمي).



## المبحث الثاني: اصطلاحات كتابة الإملاء

ذكر العلماء أن هناك ثلاثة اصطلاحات للكتابة؛ وهي اصطلاح الرسم القرآني، واصطلاح العروض، واصطلاح الكُتّاب؛ قال أبو حيان: «فقد صار الاصطلاح في الكتابة ثلاثة أنحاء؛ اصطلاح العروض، واصطلاح كتابة المصحف، واصطلاح الكُتّاب في غير هذين»<sup>(٣)</sup>، وثمة فرق بين هذه الاصطلاحات الثلاثة كما يلي:

## أولاً: اصطلاح كتابة المصحف الشريف

وهو الطريقة التي كتب بها المصحف الشريف؛ ويسمى (رسم المصحف)، ويسمى أيضاً (المصطلح الرسمي)، و (الرسم العثماني)<sup>(٤)</sup>، وسماه ابن مالك (الرسم السلفي)<sup>(٥)</sup>، ومنهم من يسميه (الخط المتبع)<sup>(٦)</sup>.

قال السيوطي: «رسم المصحف متبع لاتباع السلف رضي الله عنهم، وقد وقع فيه أشياء كثيرة من الوصل والفصل، والزيادة، والحذف، والبدل على خلاف ما تقدم تقريره»<sup>(٧)</sup>، وهذا الذي ذكره السيوطي مما انفرد فيه خط المصحف، وميزه عن غيره من الخطوط وغير ذلك؛ قد نص العلماء على أنه لا يجوز تغييره، ويجب اتباع طريقة السلف في كتابته، قال الإمام أحمد: «تحرم مخالفة خط مصحف عثمان في (ياء)»

(٣) التذييل والتكامل لأبي حنيفة الأندلسي: ٢٤٩/١٠ ب، و يُنظر: باب الهجاء لابن الدهان: ٤٨، البرهان في

علوم القرآن للزرخشني: ٣٧٦/١، شرح التسهيل للمراي: ١١٨١/٢،

(٤) يُنظر: مقدمة د تركي العتيبي في تحقيق كتاب الخط للزجاجي: ٢٥.

(٥) يُنظر: لتسهيل لابن مالك: ٣٣٢.

(٦) يُنظر: قواعد الإملاء للهوريني: ٣٥.

(٧) الهمع للسيزطي: ٤٨٥/٣.

أو (واو) أو (ألف)، أو غير ذلك»<sup>(٨)</sup>، وقال ابن الأثير: «وكتابة المصحف العزيز سنة متبعة لا تغير، وإن كان القياس والاصطلاح على خلاف بعضها»<sup>(٩)</sup>.  
كما أنه لا يقاس عليه غيره من الخطوط، قال ابن درستويه: «كتاب الله عز وجل لا يقاس هجاؤه، ولا يخالف خطه، ولكنه يتلقى بالقبول على ما أودع المصحف»<sup>(١٠)</sup>.

### ثانياً: اصطلاح العروض

وهي الطريقة التي يكتب بها العروضيون البيت الشعري حين تقطيعه لتبيان وزنه؛ وهي طريقة خاصة لا تشبه الطريقة المألوفة في الكتابة، قال أبو حيان: «العروضيون يكتبون ما يُسمع خاصة؛ إذ الذي يعتد به في صنعة العروض إنما هو ما يلفظ به؛ لأنهم يريدون به عدّ الحروف التي يقوم بها الوزن متحركا وساكناً، فيكتبون التنوين نونا، ولا يراعون حذفها في الوقف، والمدغم بحرفين، ويكتبون الحروف بحسب أجزاء التفعيل»<sup>(١١)</sup>، وقال ابن عصفور: «الهجاء قسمان؛ قسم للسمع، وقسم لرأي العين؛ فالذي هو للسمع هو خط العروضيين، وذلك أنهم يكتبون ما يسمعون خاصة؛ لأن الذي يعتد به في صنعة العروض إنما هو ما لفظ به»<sup>(١٢)</sup>؛ فالعروضيون إنما يراعون السمع، ولهذا فهم قد يحذفون حرفاً، ويفكون الإدغام، تبعا لإيقاع الكلمة.

(٨) البرهان في علوم القرآن: ٣٧٩/١.

(٩) البديع لابن الأثير: ٣٤٩/٢.

(١٠) كتاب الكتاب: ١٦.

(١١) التذييل ١٠/٢٤٩.أ.

(١٢) شرح الجمل لابن عصفور: ٣٤٦/٢، و يُنظر: الجمل للزجاجي ٢٧٣.

و الاصطلاح العروضي مثله مثل اصطلاح الرسم القرآني لا يجوز القياس عليه<sup>(١٣)</sup>.

### ثالثا : اصطلاح الكتّاب

يسمى (اصطلاح الكتّاب)، و (علم الخط القياسي)، و (علم الخط الاصطلاحي)، و (علم الخط المخترع)<sup>(١٤)</sup>. وهو ما تعارف عليه الكتّاب في الكتابة وفقا لقواعد النحو والصرف من فصل ووصل، وحذف وزيادة، وإبدال وفق: «قوانين اصطلاحوا عليها، وذلك أن الخط له صورة وضع عليها لبيان حروف المعجم، فالخط دليل على اللفظ، واللفظ دليل على المعنى، ثم الخط يدل على المعنى عند تعذر اللفظ؛ لأن المعنى يجريه الجنان بالفكر، ثم يدل عليه اللسان باللفظ، ثم يدل عليه البيان بالخط)<sup>(١٥)</sup>، و قد بيّن زكريا الأنصاري أن اصطلاح الخط قد يكون «ليس جاريا على اللفظ؛ لأنه قد يحذف منه ما يثبت في اللفظ، وقد يزداد فيه ما لم يتلفظ به، وقد يبدل حرف بدل آخر)<sup>(١٦)</sup>.

والخط الاصطلاحي هذا ذو علاقة وثيقة بعلم النحو والصرف؛ إذ إن قوانينه وضوابطه في غالبها مبنية على قواعد النحو والصرف التي استنبطها العلماء من كلام العرب، قال ابن درستويه وهو يتحدث عن اختياره لقواعد الكتابة: «وقد ألف كل امرئ منهم في ذلك كتابا على رأيه، فاخترنا من مذاهبهم جميعا ما وافق النظر، وأوجه قياس النحو)<sup>(١٧)</sup>، وقال أبو حيان: «إن كثيرا من الكتابة ينبني على أصول

(١٣) يُنظر: المجمع: ٤٨٥/٣.

(١٤) يُنظر: قواعد الإملاء للهوريني: ٣٥.

(١٥) التنزيل: ١٠/٢٤٩أ.

(١٦) المناهج الكافية لزكريا الأنصاري: ٥٧٦، و يُنظر: الباب علل البناء والإعراب للغكري: ٢ / ٤٨١.

(١٧) كتاب الكتاب لابن درستويه: ١٦.

نحوية، ففي بيانها بيان لتلك الأصول، وذلك نحو كتابتهم الهمزة في أكثر أحوالها بالحرف الذي تسهل به، وهو باب من النحو كبير<sup>(١٨)</sup>.

وقد لخص ابن مالك أصول هذا الخط الاصطلاحي بأصلين (فصل الكلمة من الكلمة إلا أن يكونا كشيء واحد) و(مطابقة المكتوب المنطوق به)<sup>(١٩)</sup>، وغيره فصل في تلك الأصول، فالعكبري جعلها أربعة، قال: «الكتاب اصطلاحوا على كتابة حروف ليست في اللفظ، وحذف ما هو في اللفظ، وعلى قطع ما يمكن وصله، ووصل ما يمكن قطعه؛ فهذه أربعة أقسام ينشعب منها أكثر من ذلك»<sup>(٢٠)</sup>، فالعكبري هنا نص على أن أصول الخط أربعة: (الزيادة)، و (الحذف)، و (الوصل) و (القطع)، وابن عصفور جعل الكلام في الهجاء في سبعة أقسام «مقصور، وممدود، ومهموز، ومنقوص، وما زيد فيه، أو نقص منه، وما كتب على لفظه»<sup>(٢١)</sup>.

ويتدبر ما ذكره أولئك العلماء يمكننا أن نقول إن الكتابة الاصطلاحية تدور حول ستة طرق، (ما كتب على لفظه)، و (الهمز)، و (الزيادة)، و (الوصل) و (الفصل)، و (الإبدال)، و (الحذف)، فأما ما (ما كتب على لفظه) فلا خلاف فيه إلا في طريقة كتابة الحروف المهملة مما لها مشابه معجم ككتابة (الحاء) و (الذال) و (الراء) فقد اختلفت كتبها بين المشاركة والمغاربة؛ إذ يكتبها المشاركة مهملة (ح) (د) (ر)، ويكتبها المغاربة معجمة بنقطة واحدة أسفلها خوفاً من اللبس بينها وبين الحروف

(١٨) التذييل: ٢٤٩/١ ب و يُنظر: شرح التسهيل للمراي: ١١٨١/٢.

(١٩) يُنظر: التسهيل: ٣٣٢.

(٢٠) اللباب علل البناء والإعراب: ٤٨١ / ٢.

(٢١) شرح الجمل لابن عصفور: ٣٤٧/٢.

المشابهة لها، وهي معجمة وهي: (ج) (ذ) (ز)<sup>(٢٢)</sup>، وهذا الخلاف انتهى فقد أجمع المتأخرون على كتابتها حسب طريقة المشاركة.  
وأما بقية الطرق الخمسة فقد اختلف العلماء في بعض صورها، وكل المسائل الخلافية في الإملاء هي في تلك الطرق الخمسة، كما سنفصل في موضوع البحث.  
موضوع البحث قسم إلى خمسة مباحث:

### المبحث الأول: مسائل الوصل والفصل

مسألة الخلاف في فصل أو وصل (ما) بـ (نعم) و (بئس)<sup>(٢٣)</sup>

للعلماء في هذه المسألة قولان وهما:

**القول الأول:** وجوب وصل (ما) بـ (نعم) و (بئس) وعلى هذا القول أغلب العلماء، وهو المختار عند ابن درستويه<sup>(٢٤)</sup>، واختاره ابن مالك، وعده شذوذا عن الأصل<sup>(٢٥)</sup>، وذلك اتباعا لرسم المصحف<sup>(٢٦)</sup>.

قال أبو حيان الأندلسي: ((الأصل كتبه منفصلا، وهذا مما خالف الأصل اتباعا للرسم السلفي؛ وذلك انهم كتبوه موصولا في رسم المصحف فوجب اتباعه))<sup>(٢٧)</sup>.

(٢٢) يُنظر: كتاب الكتاب: ٩٦، شرح الجمل لابن عصفور: ٣٥٤، همع الهوامع: ٤٨٧/٣.

(٢٣) مراجع المسألة: أدب الكاتب لابن قتيبة: ٢٣٧، صناعة الكتاب للنحاس: ١٤٨، كتاب الكتاب لابن درستويه: ٥٧، باب الهجاء لابن الدهان: ٢٢، اللباب علل البناء والإعراب: ٤٩٣/٢، التسهيل: ٣٣٢، التذليل والتكميل: ٢٥٢/١٠، شرح التسهيل للمراذي: ١١٨٥ / ٢، المساعد لابن عقيل: ٣٤٠/٤، شرح الشافية لركن الدين: ١٠١٨ / ٢، قواعد الإملاء لعبد السلام هارون: ٥٢، الإملاء العربي لأحمد قبش: ٨٩، الإملاء العربي بين النظرية والتطبيق لحسن شحاته: ٩٢.

(٢٤) يُنظر: كتاب الكتاب: ٥٧.

(٢٥) يُنظر: التسهيل: ٣٣٢.

(٢٦) يُنظر: التذليل والتكميل: ٢٥٢/١٠، شرح التسهيل للمراذي: ١١٨٥ / ٢.

(٢٧) التذليل والتكميل: ٢٥٢/١٠.

وعلل ابن درستويه الوصل بقوله: «لما كانا عبارة عن كل مدح، وذم، وغيرًا عن أمثلة الأفعال، و أُجريا مُجرى الأدوات ضارعا الحروف، ولم يقع ما بعدهما بمنزلة الذي»<sup>(٢٨)</sup>.

**القول الثاني:** جواز الوصل والفصل؛ وقال بذلك ابن قتيبة<sup>(٢٩)</sup>، وأبو جعفر النحاس<sup>(٣٠)</sup>، وابن الدهان<sup>(٣١)</sup>، وأبو البقاء العكبري<sup>(٣٢)</sup>.

قال ابن قتيبة: «إن شئت وصلت وإن شئت فصلت، وأحب إليّ أن تصل للإدغام، ولأنها موصولة في المصحف، و (بئسما) كذلك؛ لأنهما – وإن لم تكن مدغمة – فهي مشبهة بهما، وحجة من قطع (نعم ما) و (بئس ما) أن (ما) معهما في معنى الاسم»<sup>(٣٣)</sup>، وذكر حجة من بالفصل؛ فقال: «وحجة من قطع (نعم ما) و(بئس ما) أن (ما) معهما في معنى الاسم»<sup>(٣٤)</sup>، وقال النحاس: «من وصلها جعلها بمنزلة (حبذا)، ومن فصل قال: المعنى: بئس الشيء»<sup>(٣٥)</sup>.

واختار العلماء المعاصرون الوصل إذا كانت (نعم) مكسورة النون والعين، والفصل إذا كانت مسكنة العين<sup>(٣٦)</sup>.

(٢٨) كتاب الكتاب: ٥٧.

(٢٩) ينظر: أدب الكاتب: ٢٣٧.

(٣٠) ينظر: صناعة الكتاب: ١٤٨.

(٣١) ينظر: باب الهجاء: ٢٢.

(٣٢) ينظر: اللباب علل البناء والإعراب: ٤٩٣/٢.

(٣٣) أدب الكاتب: ٢٣٧.

(٣٤) أدب الكاتب: ٢٣٧.

(٣٥) صناعة الكتاب: ١٤٨.

(٣٦) ينظر: قواعد الإملاء لعبد السلام هارون: ٥٢، الإملاء العربي لأحمد قبش: ٨٩، الإملاء العربي بين النظرية والتطبيق: ٩٢.

## والراجح جواز الوجهين وذلك مراعاة لأمرين:

الأمر الأول: الأصل وهو الفصل كما قال أبو حيان، ولهذا عد ابن مالك الفصل شذوذاً.

الأمر الثاني: الوصل اتباعاً لرسم القرآن، واشتهاره و اعتماده من قبل غالبية العلماء، والاصطلاح في باب الخط متبع.

مسألة وصل حرفي الجر ( مِ نِ ) و ( ع نِ ) بـ ( مِ نِ )<sup>(٣٧)</sup>

اختلف العلماء، ولهم في ذلك ثلاثة أقوال:

القول الأول: الوصل مطلقاً سواء كانت موصولة أم استفهامية أم شرطية، فمثال الموصولة: أخذتُ المالَ من أعطانيه، ومثال الشرطية: ممن تأخذُ مالا أخذتُ منه، ومثال الاستفهامية: ممن أنت؟ نسب هذا الرأي ابن الدهان لبعضهم<sup>(٣٨)</sup>، واختاره ابن قتيبة<sup>(٣٩)</sup>، و ابن مالك<sup>(٤٠)</sup>، وأبو حيان<sup>(٤١)</sup>، والمرادي<sup>(٤٢)</sup>، وابن عقيل<sup>(٤٣)</sup>، وهو اصطلاح الإملاء الحديث<sup>(٤٤)</sup>.

(٣٧) مراجع المسألة: أدب الكاتب: ٢٣٤، كتاب الخط للزجاجي: ٩٥، كتاب الكتاب: ٥٨، صناعة الكتاب: ١٤٧ شرح الجمل لابن عصفور: ٣٥٠/٢، باب الهجاء: ٢٢، التسهيل ٣٣٢ التذليل والتكميل: ٢٥٠/١٠، شرح التسهيل للمرادي: ١١٨٣/٢، المساعد: ٣٣٧/٤، قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن ٤٩، الإملاء العربي لأحمد قبش: ٩٠، الإملاء لعربي بين النظرية والتطبيق.

(٣٨) يُنظر : باب الهجاء: ٢٢.

(٣٩) ينظر : أدب الكاتب: ٢٣٤.

(٤٠) ينظر :التسهيل ٣٣٢.

(٤١) ينظر : التذليل والتكميل: ٢٥٠/١٠.ب.

(٤٢) ينظر : شرح التسهيل للمرادي: ١١٨٣/٢.

(٤٣) ينظر : المساعد: ٣٣٧/٤.

(٤٤) ينظر : قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن ٤٩، الإملاء العربي لأحمد قبش: ٩٠، الإملاء لعربي بين النظرية والتطبيق.

وعلل أبو حيان هذا الرأي بقوله: «وإنما وصلت بها لأجل اشتباههما خطأ، ألا ترى أنك لو كتبت: (مِنْ مَنْ)؛ لكانا مشتبهين فوصلا، وأدغمت نون (مِنْ) في ميم (مَنْ)، وتنزلت منزلة المدغم في الكلمة الواحدة، قلم يجعل له صورة بل حذف مع كتبه متصلا»<sup>(٤٥)</sup>.

**القول الثاني:** الفصل إذا كانت موصولة أو شرطية، والوصل فيما عدا ذلك؛ وقال بذلك الزجاجي<sup>(٤٦)</sup>، والنحاس<sup>(٤٧)</sup>، وابن الدهان<sup>(٤٨)</sup>، وابن عصفور<sup>(٤٩)</sup>.  
وحجة هذا القول قياس الاستفهامية على أختها (ما)، وأما غيرها فتجرى مجرى المدغمات من كلمتين نحو قولك: من نجد<sup>(٥٠)</sup>

**القول الثالث:** الإدغام مع (عَنْ) و (مِنْ)، والفصل مع (فِي) وقال بذلك ابن درستويه<sup>(٥١)</sup>، وحجة هذا القول أنه لا يجوز القياس على (ما)؛ لأن (مِنْ) قليلة المعاني خلافا لـ(ما)، ولهذا فهي تقل في الاستعمال، وإنما توصل مع (عَنْ) و (مِنْ) لإدغام المتقاربين<sup>(٥٢)</sup>.

**وأرجح الأقوال القول الأول؛** وهو الوصل مطلقا سواء كانت موصولة أم استفهامية أم شرطية؛ وذلك أنه لا فرق في الصورة أو النطق بينها؛ والأصل عدم التفريق بين المتماثلات

(٤٥) التذييل والتكميل: ٢٥٠/١٠ ب.

(٤٦) ينظر: الخط للزجاجي: ٩٥.

(٤٧) ينظر: صناعة الكتاب: ١٤٧.

(٤٨) ينظر: باب الهجاء ٢٢.

(٤٩) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣٥٠/٢، التذييل والتكميل: ٢٥٠/١٠ ب.

(٥٠) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣٥٠/٢.

(٥١) ينظر: كتاب الكتاب: ٥٨.

(٥٢) ينظر: كتاب الكتاب: ٥٨.



**مسألة: وصل حروف الجر (مِ نِ) و(عَنْ) و (فِي) بِ . (ما) الموصولة والشرطية<sup>(٥٣)</sup>**  
اتفق العلماء على وصل حروف الجر (مِنْ) و(عَنْ) و (فِي) ب(ما) الزائدة والكافة، واختلفوا في وصلها بالموصولة، والشرطية، والاستفهامية، فأما الاستفهامية فسيأتي الكلام عنها في المسألة التالية، وأما الموصولة كقولك: (ألبسُ ممَّا تلبسُ)، و(أسألُ عمَّا جاء بك)، و(أكتبُ فيما يخلو لي من موضوعات)، والشرطية؛ كقولك: (مَّا تأكلُ آكلُ)، و(عمَّا تبحثُ أبحثُ)، و (فيما تعجبُ أعجبُ)، فاختلف العلماء في وصلها بتلك الحروف، وذلك على ثلاثة أقوال؛ وهي:

**القول الأول:** الفصل غالباً، وقال بذلك ابن مالك<sup>(٥٤)</sup>، وأبو حيان<sup>(٥٥)</sup>، وركن الدين الفسوي<sup>(٥٦)</sup>.

و يمكننا أن نحتج لهذا القول بأن الفصل أولى؛ لأنهما كلمتان والأصل الفصل، وتجويز الوصل لوجود الحرفين المتقاربين، فبالنظر للحجة الأولى يفصل بينهما، وبالنظر للحجة الثانية يوصل بينهما، ويترجح الفصل لأن الأصل الفصل بين الكلمات.

**القول الثاني:** الفصل، ونسبه ابن عقيل للمغاربة<sup>(٥٧)</sup>، وهو قول النحاس<sup>(٥٨)</sup>، وابن الدهان<sup>(٥٩)</sup>، وابن عصفور<sup>(٦٠)</sup>، واختاره أبو حيان<sup>(٦١)</sup>.

(٥٣) مراجع المسألة: أدب الكاتب: ٢٣٥، كتاب الخط: ٩٤-٩٥، صناعة الكتاب: ١٤٧، باب الهجاء: ٢٢، شرح الجمل: ٣٥٠/٢، التسهيل: ٣٣٢، التذليل والتكميل: ١٠/٢٥٠ ب، ٢٥١ أ، شرح الشافية لركن الدين ١٠١٥/٢، المساعد: ٣٣٨/٤، الإملاء العربي لأحمد قيش: ٩٠، الإملاء العربي بين النظرية والتطبيق: ٢٠، قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن: ٥١-٥٢

(٥٤) ينظر: التسهيل: ٣٣٢.

(٥٥) ينظر: التذليل والتكميل: ١٠/٢٥٠ ب، ٢٥١ أ.

(٥٦) ينظر: شرح الشافية لركن الدين ١٠١٥/٢.

(٥٧) ينظر: المساعد: ٣٣٨/٤.

وحجة هذا القول التمسك بالأصل ؛ قال أبو حيان : «وقول ابن عصفور أرجح ؛ لأنه الأصل ؛ لأن علة الوصل في (مَّن) مفقودة في (مَّا) وهو التباس اللفظين خطأ»<sup>(٦٢)</sup>.

**القول الثالث:** الوصل دائماً، وقال بذلك ابن قتيبة<sup>(٦٣)</sup>، والزجاجي<sup>(٦٤)</sup>، وهو اصطلاح الإملاء الحديث<sup>(٦٥)</sup>. وحجة هذا القول الإدغام بين المتقارين ؛ و لأنهم وصلوا في الاستفهامية فحملوا عليها البقية<sup>(٦٦)</sup>.

وهذا القول الأخير هو الراجح ؛ إذ تكاد تتفق كلمة العلماء على وصل حروف الجر المذكورة بـ(ما) الاستفهامية، ونظراً لاتفاقها في الرسم مع الموصولة والشرطية فالأولى الحمل عليها.

= (٥٨) ينظر : صناعة الكتاب: ١٤٧.

(٥٩) ينظر : كتاب الكتاب: باب الهجاء ٢١.

(٦٠) ينظر : شرح الجمل: ٣٥٠/٢.

(٦١) التذييل والتكميل: ١٠/٢٥٠ب، ١٠/٢٥١أ.

(٦٢) التذييل والتكميل: ١٠/٢٥١أ.

(٦٣) ينظر : دب الكاتب: ٢٣٥، و التذييل والتكميل: ١٠/٢٥١أ.

(٦٤) ك ينظر : تاب الخط: ٩٤-٩٥.

(٦٥) ينظر : الإملاء العربي لأحمد قيش: ٩٠، الإملاء العربي بين النظرية والتطبيق: ٢٠، قواعد الإملاء لعبد

السلام هاورن: ٥١-٥٢.

(٦٦) باب الهجاء: ٢٢.

مسألة: وصل حروف الجر (مِ نِ) و(عِ نِ) و (فِ يِ) بـ (ما) الاستفهامية<sup>(٦٧)</sup>

وأما وصل حروف الجر (مِ نِ) و(عِ نِ) و (فِ يِ) بـ(ما) الاستفهامية ففيه قولان:

القول الأول: الوصل فتكتب: مِمَّ جئت؟ عمَّ تتحدث؟ فيمَّ هذا الفرع؟.

وعلى هذا القول جماهير العلماء كالزجاجي<sup>(٦٨)</sup>، ابن الدهان<sup>(٦٩)</sup>، وابن

مالك<sup>(٧٠)</sup>، وابن عصفور<sup>(٧١)</sup>، وغيرهم<sup>(٧٢)</sup>.

وحجة هذا القول أن الوصل يتأكد؛ لأن (ما) الاستفهامية تحذف منها الألف

فتبقى على حرف واحد، فناسب الوصل.

القول الثاني: الفصل؛ وقال بهذا أبو جعفر النحاس<sup>(٧٣)</sup>.

وحجة هذا القول أن الوصل إنما يكون مع (ما) الكافة، والزائدة فقط؛ فرقا

بينها وبين (ما) الاسمية وهي إذا كانت موصولة، أو شرطية، أو استفهامية.

والراجع الوصل؛ إذ إن ألف (ما) الاستفهامية تحذف فتبقى على حرف واحد

فيلزم على هذا زيادة (ها) السكت، وهي تزداد في الوقف فقط، ولهذا فيلزم الوصل.

(٦٧) مراجع المسألة: كتاب الخط: ٩٤، صناعة الكتاب: ١٤٧، باب الهجاء: ٢١، التسهيل: ٣٣٢، شرح

الجملة لابن عصفور: ٣٥٠/٢، التذليل والتكميل: ١٠/٢٥٠أ، ب، شرح الشافية لركن الدين:

١٠١٥/٢، الإملاء العربي لأحمد قبش: ٩٠، الإملاء العربي بين النظرية والتطبيق: ٢٠، قواعد الإملاء

لعبد السلام هاورن: ٥١-٥٢.

(٦٨) ينظر: كتاب الخط: ٩٤.

(٦٩) ينظر: باب الهجاء: ٢١.

(٧٠) ينظر: التسهيل: ٣٣٢.

(٧١) ينظر: شرح الجملة لابن عصفور: ٣٥٠/٢.

(٧٢) ينظر: التذليل والتكميل: ١٠/٢٥٠أ، ب، شرح الشافية لركن الدين: ١٠١٥/٢.

(٧٣) صناعة الكتاب: ١٤٧.

مسألة: وصل (لا) بـ (أن) إذا وقعت بعدها<sup>(٧٤)</sup>

اختلف العلماء في طريقة كتابة (لا) النافية بعد (أن) في مثل قولك : (أحب ألا تذهب)، على ثلاثة أقوال:

**القول الأول:** الفصل بينهما فتكتب: أحب أن لا تذهب، قال ابن عقيل عن هذا الرأي: إنه الصحيح عند النحويين<sup>(٧٥)</sup>، واختاره الأخفش الصغير<sup>(٧٦)</sup>، و أبو حيان<sup>(٧٧)</sup>، والمرادي<sup>(٧٨)</sup>، وحجة هذا القول أنه الأصل؛ فالأصل أن يفصل بين الكلمتين<sup>(٧٩)</sup>.

**القول الثاني:** التفصيل فإن أدغم بغنة فتكتب منفصلة، و بغير غنة فينوي الاتصال، وتحذف خطأ؛ ونسب هذا القول للخليل<sup>(٨٠)</sup>.

وحجة هذا القول حسب تعبير أبي حيان : ((أنه إذا أدغم بغنة فكأنه أبقى بعض النون فكتبها منفصلة لذلك، وإذا أدغم بغير غنة لم يبق للنون أثر))<sup>(٨١)</sup>.

(٧٤) مراجع المسألة: أدب الكاتب: ٢٣٩، كتاب الكتاب: ٥٩، صناعة الكتاب: ١٤٦، باب الهجاء: ٢٥، الاقتضاب: لابن السيد البطليوسي ١٢٢/٢، شرح الشافية للرضي: ٣٢٦/٣، التذليل والتكميل: ٢٥٢/١٠، شرح التسهيل للمرادي ١١٨٦ / ٢، قواعد الإملاء لعبد السلام هارون ٥٣-٥٤، الإملاء العربي بين النظرية والتطبيق: ٩٢.

(٧٥) ينظر: المساعد ٣٤١/٤.

(٧٦) ينظر: صناعة الكتاب: ١٤٦.

(٧٧) ينظر: لتذليل والتكميل: ٢٥٢/١٠.

(٧٨) ينظر: شرح التسهيل للمرادي: ١١٨٦ / ٢.

(٧٩) ينظر: التذليل والتكميل: ٢٥٢/١٠، وشرح التسهيل للمرادي ١١٨٦ / ٢.

(٨٠) ينظر: التذليل والتكميل: ٢٥٢/١٠، وشرح التسهيل للمرادي ١١٨٦ / ٢.

(٨١) التذليل والتكميل: ٢٥٣/١٠.

**القول الثالث: التفصيل؛** فإن كانت (أن) مخففة من الثقيلة كتبت منفصلة مثل: علمتُ أنْ لا أحد عندك، وإن كانت ناصبة للفعل أدغمت باللام مثل: أحبُّ ألاً تذهبَ، و قال بهذا ابن قتيبة<sup>(٨٢)</sup>، و ابن السيد؛ وقال عنه ((إنه القياس))<sup>(٨٣)</sup>، و ابن درستويه<sup>(٨٤)</sup>، و ابن الدهان<sup>(٨٥)</sup>، و عليه اصطلاح الإملاء الحديث<sup>(٨٦)</sup>.

و علل ابن السيد هذا الرأي بقوله: ((سيل ما يدغم في نظيره، أو مقاربه ألا يكون بينه وبين ما يدغم فيه حاجز من حركة أو حرف...، فلما أن كان اسم (أن) المخففة من الشديدة مضمرًا بعدها، مقدرًا معها صار حاجزًا بينها وبين (لا) فبطل إدغام (النون) من (أن) في لام (لا) لأجل ذلك، ولما كانت (أن) الناصبة للأفعال ليس بعدها شيء مضمر باشرت النون لام (لا) مباشرة المثل للمثل، والمقارب للمقارب فوجب إدغامها فيها فانقلبت إلى لفظها فلم يجز ذلك ظهورها في الخط))<sup>(٨٧)</sup>.

**والراجع القول الأول وهو الفصل؛** وذلك لأنه الأصل؛ فالأصل فصل الكلمات عن بعضها، والإدغام يكون في النطق دون الخط فهي مثل قولك: أخذت المال من محمد، فهنا تدغم (نون) من في (ميم) محمد لفظًا دون حذفها خطأ بعد إدغامها، فكذا مسألتنا.

(٨٢) ينظر: أدب الكاتب: ٢٣٩.

(٨٣) الاقتضاب: ١٢٢/٢.

(٨٤) ينظر: كتاب الكتاب: ٥٩.

(٨٥) ينظر: باب الهجاء: ٢٥.

(٨٦) ينظر: قواعد الإملاء لعبد السلام هارون ٥٣-٥٤، الإملاء العربي بين النظرية والتطبيق: ٩٢.

(٨٧) الاقتضاب ١٢٢/٢.

ولهذا قال أبو حيان عن تعليل ابن السيد: «وهذا خطأ؛ لأن المدغم من كلمتين لا تحذف منه صورة المدغم في الخط»<sup>(٨٨)</sup>.  
مسألة: فصل (لا) عن (كي)<sup>(٨٩)</sup>

اختلف العلماء في كتابة (لا) إذا جاءت بعد (كي) على قولين:  
القول الأول: الفصل فتكتب: أكرمْتُكَ كي لا تغضب؛ وهذا قول ابن قتيبة<sup>(٩٠)</sup>، والنحاس<sup>(٩١)</sup>، وذكر ابن الدهان أن الكتاب - في عصره - يكتبوها مفصولة، وموصولة<sup>(٩٢)</sup>.

واحتج ابن قتيبة للفصل بقياس (كي) على (حتى)؛ فكما تكتب: حتى لا، فكذا تكتب: كي لا<sup>(٩٣)</sup>. وذكر ابن عقيل أن الفصل هو الأصل<sup>(٩٤)</sup>.  
القول الثاني: الوصل؛ فتكتب: أكرمْتُكَ كيَلا تغضب، وقال بذلك ابن درستويه<sup>(٩٥)</sup>، وعليه جمهور العلماء، ولهذا نص ابن مالك على أن الفصل شاذ<sup>(٩٦)</sup>.  
وذهب بعض المحدثين إلى جواز الفصل<sup>(٩٧)</sup>، وراجع الوصل؛ إذ عليه أكثر العلماء، وأما رأي ابن قتيبة فقال عنه ابن مالك إنه شاذ<sup>(٩٨)</sup>، وقال ابن عقيل عن

(٨٨) التذييل والتكميل: ٢٥٢/١٠ ب.

(٨٩) مراجع المسألة: أدب الكاتب ٢٤٠، صناعة الكتاب: ١٤٧، كتاب الكتاب: ٢٤، التذييل والتكميل:

١٠ / ٢٥٣ أ، شرح التسهيل للمرادي: ٢ / ١١٨٦، المساعد: ٣٤٢/٤.

(٩٠) ينظر: أدب الكاتب ٢٤٠.

(٩١) ينظر: صناعة الكتاب: ١٤٧.

(٩٢) ينظر: كتاب الكتاب: ٢٤.

(٩٣) ينظر: أدب الكاتب: ٢٤٠.

(٩٤) ينظر: المساعد: ٣٤٢/٤.

(٩٥) ينظر: كتاب الكتاب: ٦٠.

(٩٦) ينظر: التذييل والتكميل: ١٠ / ٢٥٣ أ.

قياس ابن قتيبة قياس فاسد<sup>(٩٩)</sup>، وقد رد عليه أحد شيوخ أبي حيان بقوله: «غَلَطَ ابن قتيبة في ذلك؛ أن (حتى) كتبت ألفا في الخط ياء، فتخيل أن ياءها كياء (كي)، وهذه الألف لا تكتب ألفا إلا متطرفة فلو خفضت (حتى) المضمرة كتبت ألفا على الأصل»<sup>(١٠٠)</sup>.

مسألة: وصل (طال) و (قل) بـ (ما)<sup>(١٠١)</sup>.

اختلف العلماء في وصل الفعلين (طال) و (قل) بـ (ما) على ثلاثة أقوال وهي:  
القول الأول: الفصل؛ فتكتب: طالَ مَا أَكْرَمْتُكَ، وقلَّ مَا أَهْنُتُكَ، و قال بذلك أبو عثمان المازني<sup>(١٠٢)</sup>،

و ابن درستويه<sup>(١٠٣)</sup> وعلل ذلك بقوله: «لأنهما لم يغيرا عن أبنيتهما، ولم يقعا عبارة عن كل شيء، وليس فيهما ما في (نعم) و (بئس)»<sup>(١٠٤)</sup>.

القول الثاني: جواز الفصل والوصل، و لم ينسب لقائل، قال ابن الدهان: «وكتبوا: قَلَّمَا يَفْعَلُ كَذَا، موصولة ومفصولة»<sup>(١٠٥)</sup>.

= (٩٧) ينظر: الإملاء العربي لأحمد قيش: ٩١.

(٩٨) ابنظر: لتذليل والتكميل: ١٠ / ٢٥٣، شرح التسهيل للمراي: ١١٨٦ / ٢.

(٩٩) ينظر: المساعد: ٣٤٢/٤٤.

(١٠٠) التذليل والتكميل: ١٠ / ٢٥٣.

(١٠١) مراجع المسألة: كتاب الكتاب: ٥٧، باب الهجاء: ٢٢، التذليل والتكميل: ١٠ / ٢٥٣، لسان العرب:

مادة (قل)، قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن: ٥٣، الإملاء العربي لأحمد قيش: ٩٢.

(١٠٢) ينظر: باب الهجاء: ٢٢.

(١٠٣) ينظر: كتاب الكتاب: ٥٧.

(١٠٤) كتاب الكتاب: ٥٧.

(١٠٥) باب الهجاء: ٢٢.

ولعل حجتهم في هذا أنهم نظروا لكثرة الاستعمال فأجازوا وصلها، ونظروا إلى فعليتها فأجازوا فصلها عن (ما).  
**القول الثالث:** الوصل وقال بذلك أبو حيان<sup>(١٠٦)</sup>، وهو اصطلاح الإملاء الحديث<sup>(١٠٧)</sup>.

**وهو الراجح لأمرين:**

**الأمر الأول:** أن (ما) ركبت مع (قلّ) فكانت كالكلمة الواحدة<sup>(١٠٨)</sup>.  
**والأمر الثاني:** أن هذين الفعلين انفردا بزيادة (ما) بعدهما فأشبهها (نعم) و(بئس) فكان حق (ما) الوصل بهما.  
**مسألة:** وصل العدد بـ (مائة) إذا أضيفت إليه<sup>(١٠٩)</sup>

اختلف العلماء في كتابة الكلمة إذا كان فيها عدد مضاف إليه لفظ (مائة) على قولين:

**القول الأول:** الوصل بينهما فتكتب (ستمائة)، و(أربعمائة)، وهذا هو قول جمهور العلماء، ونسبه ابن درستويه إلى كُتاب زمنه<sup>(١١٠)</sup>، وهو اصطلاح الإملاء الحديث<sup>(١١١)</sup>.

(١٠٦) ينظر: التذييل والتكميل: ٢٥٣/١٠ أ.

(١٠٧) ينظر: قواعد الإملاء لعبد السلام هارون: ٥٣، الإملاء العربي لأحمد قيش: ٩٢.

(١٠٨) ينظر: لسان العرب: مادة (قلل).

(١٠٩) مراجع المسألة: كتاب الكتاب: ٦٣، التذييل والتكميل: ٢٥٠/١٠، قواعد الإملاء لعبد السلام هارون:

٤٨، الإملاء العربي لأحمد قيش: ٨٨.

(١١٠) ينظر: كتاب الكتاب: ٦٣.

(١١١) ينظر: قواعد الإملاء لعبد السلام هارون: ٤٨، الإملاء العربي لأحمد قيش: ٨٨.



**القول الثاني:** الفصل فيكتب (ست مائة) (أربع مائة)، ونسبه أبو حيان لبعض حذاق النحويين<sup>(١١٢)</sup>، وذكر حجتهم وهي «لأن الإعراب قد فصلهما»<sup>(١١٣)</sup>. وهذا القول هو الراجح؛ وذلك لأنها لا يعقل أن يكون في الكلمة الواحدة إعرابان؛ فإذا كان منصوبا كتبت: (اشترت أربعمئة جمل) بفتح العين، وكسر التاء في آخره، وإذا كان مرفوعا كتبت (عندي أربعمئة جمل) بضم العين، وكسر التاء في آخره.

### المبحث الثاني : مسائل الهمز

مسألة: كتابة الهمزة ألفا على كل حال<sup>(١١٤)</sup>

اختلف العلماء القدماء والمعاصرون في كتابة الهمزة ألفا في كل أحوالها على قولين:

**القول الأول:** التفصيل في طريقة كتابتها حسب موقعها في الكلمة مبتدأة، أو متوسطة، أو متطرفة، وحسب حركتها، وحركة ما قبلها، وما بعدها في تفصيلات فصل فيها العلماء في كتبهم، وهذا هو رأي جماهير العلماء<sup>(١١٥)</sup>.

(١١٢) ينظر: التذيل والتكميل ١٠/٢٥٠أ.

(١١٣) المرجع السابق الموضع نفسه.

(١١٤) مراجع المسألة: صناعة الكتاب: ١٥١-١٥٣، كتاب الكتاب: ٢٤-٣٤، كتاب الخط: ٧٥، سر

الصناعة: ٤١/٤٢-٤٣، باب الهجاء: ٣٩-٤٥، التذيل والتكميل: ١٠/٢٥٩ب-٢٦٤ب، مشكلة

الهمزة العربية لرمضان عبد التواب: ٧٩-١١١، الهمزة مشكلاتها وعلاجها لأحمد الخراط: ١٠١٤

(١١٥) ينظر تفصيل قولهم في طريقة كتبها في: صناعة الكتاب: ١٥١-١٥٣، كتاب الكتاب: ٢٤-٣٤، كتاب

الخط، باب الهجاء: ٣٩-٤٥، التذيل والتكميل: ١٠/٢٥٩ب-٢٦٤ب.

قال ابن جني : «إنما كتبت الهمزة واوا مرة، وياء مرة أخرى على مذهب أهل الحجاز في التخفيف، ولو أريد تحقيقها البتة لوجب أن تكتب ألفا على كل حال»<sup>(١١٦)</sup>.  
**القول الثاني:** كتابتها ألفا على كل حال؛ فتكتب (جُزأ، ذُأب، شُأون)، فتكتبها ألفا مع تغير حركتها، وحركة ما قبلها، وهذا قول العلماء المتقدمين<sup>(١١٧)</sup>، ونسبه ابن الدهان للفراء حيث قال: «وزعم الفراء أن حكم الهمزة أن تكتب كما كتبت في الأول، وزعم أن قوما على ذلك»<sup>(١١٨)</sup>، والحق أن رأي الفراء موافق لجمهور العلماء في تغير طريقة كتابتها، وإنما هو يحكي عن سبق من العلماء أنهم يكتبونها ألفا على كل حال، قال الزجاجي: «قال الفراء: كان العلماء الأولون يكتبونها ألفا في كل حال، وإن توسطت يلزمون الأصل في ذلك؛ وقد رأيتها في مصحف عبد الله مكتوبة ألفا متوسطة مع تغير الحركات»<sup>(١١٩)</sup>، وانتصر لهذا الرأي شوقي النجار وقال: «وقد أن لنا أن نعود إلى منهج السلف في رسم الهمزة على الألف»<sup>(١٢٠)</sup>.  
 وحجة هذا القول أنه قد غلب الآن لغة تحقيق الهمزة، وقد رأينا أن العرب إذا كانت في مكان متفق على تحقيقها فيه كابتداء الكلمة فإنهم يجمعون على كتابتها على الألف، وإنما كتبها العلماء على واو أو ياء تبعا للغة التخفيف<sup>(١٢١)</sup>.

(١١٦) سر الصناعة: ٤١/١-٤٢.

(١١٧) ينظر: كتاب الخط للزجاجي: ٧٥.

(١١٨) باب الهجاء: ٤٥.

(١١٩) كتاب الخط: ٧٥.

(١٢٠) الهمزة، مشكلاتها وعلاجها: ١٠١٤.

(١٢١) ينظر: سر الصناعة لابن جني: ٤١/١-٤٢.

**والراجع الرأي الأول وهو كتابتها حسب حركتها، وحركة ما قبلها، ولا شك**  
 أن الرأي الثاني رأي وجيه وفيه تيسير، لكن الإشكال أنه يوجب ضبط الكلمة بالشكل  
 في كل كلمة في وسطها، أو آخرها همزة؛ لئلا يحدث اللبس، فهربوا من الضبط  
 بالشكل، - وهو إئثار للكتابة - الأولى كتابتها حسب حركتها وحركة ما قبلها كما  
 هو رأي جماهير العلماء.

**مسألة: كتابة الهمزة المتوسطة إذا كانت متحركة وقبلها حرف صحيح ساكن،  
 وبعدها حرف صحيح<sup>(١٢٢)</sup>**

اختلف العلماء في طريقة كتابة الهمزة المتوسطة إذا كانت متحركة وقبلها حرف  
 صحيح ساكن مثل (المرأة، يسأم، أبؤس جمع بأس) على أربعة أقوال وهي:  
**القول الأول:** حذف الهمزة ونقل حركتها إلى الساكن قبلها فتكتب: (المرأة،  
 يسَم)، قال النحاس: «ومنهم من لا يكتب لها صورة في هذه المواضع فيكتب: هو  
 أسَل منه (أ س ل)...، و أفدة (أ ف دة)»<sup>(١٢٣)</sup>. ونسب هذا القول لبعضهم<sup>(١٢٤)</sup>،  
 ونسب إلى الكسائي<sup>(١٢٥)</sup>، واختاره ابن درستويه<sup>(١٢٦)</sup>، وأبو حيان حيث قال:

---

(١٢٢) مراجع المسألة: كتاب الكتاب: ٢٩، الخط للزجاجي ٧٦، الجمل: ٢٨٢، صناعة الكتاب: ١٥٣ باب  
 الهجاء: ٤٢، شرح الشافية للرضي: ٣٢٢/٤، التذيل والتكميل: ١٠/٢٦٠ب، شرح التسهيل للمراي:  
 ١١٩٨/٢، وانظر: الهمع: ٣/٣٦٠، الإملاء العربي لأحمد قيش: ٤٥، الإملاء العربي بين النظرية  
 والتطبيق: ٢٢، قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن: ١١.

(١٢٣) صناعة الكتاب: ١٥٣.

(١٢٤) ينظر: شرح الشافية للرضي ٣/٣٢٢.

(١٢٥) ينظر: باب الهجاء: ٤٣.

(١٢٦) ينظر: كتاب الكتاب: ٢٩.

«والأحسن والأقيس ألا تثبت لها صورة في الخط؛ لا في التحقيق، ولا في الحذف والنقل»<sup>(١٢٧)</sup>.

وعلة هذا القول أن العرب يحذفونها من اللفظ فكذا تحذف من الخط، قال ابن درستويه: «سائر العرب الفصحاء يحذفونها من اللفظ أيضا إذا خففوها، وينقلون حركتها إلى ما قبلها، كقولهم: يَرَى؛ وإنما هو يرأى؛ ألا ترى أن ماضيه: رأى؟، وكقولهم: مَلَك؛ وإنما هو في الأصل مَلَأَك؛ ألا ترى أن جمعه ملائكة؟»<sup>(١٢٨)</sup>.

**القول الثاني:** تكتب ألفا على كل حال؛ ونسبه ابن درستويه لأجلة الكتاب؛ قال: «وهو مذهب بعض أجلة هذا الشأن»<sup>(١٢٩)</sup>، قال أبو حيان عن هذا الرأي: «وهو أقل استعمالا»<sup>(١٣٠)</sup>.

وحجة كتابتها بالألف تشبيها لها بالهمزة في أول الكلام<sup>(١٣١)</sup>.

وقد رد هذا القول ابن درستويه بقوله: «وقد أساء القياس من فعل ذلك، وخالف الصواب؛ لأن هذه لا تشبه الهمزة المبتدأة»<sup>(١٣٢)</sup>.

**القول الثالث:** تكتب صورتها على حسب حركتها فتكتب: (يسأل، أفئدة، أبؤس) وهو الأكثر استعمالا من الكتاب<sup>(١٣٣)</sup>، وقال النحاس عن هذا الرأي إنه أجود

(١٢٧) التذييل والتكميل: ١٠/٢٦٠ب، وانظر: الهمع ٣/٤٦٠، والمرادي. شرح التسهيل للمرادي: ١١٩٨/٢.

(١٢٨) كتاب الكتاب: ٢٩..

(١٢٩) كتاب الكتاب: ٣٠.

(١٣٠) التذييل والتكميل: ١٠/٢٦٠ب، وانظر: الهمع: ٣/٣٦٠.

(١٣١) ينظر: التذييل والتكميل: ١٠/٢٦٠ب، و الهمع: ٣/٣٦٠.

(١٣٢) كتاب الكتاب ٣٠.

(١٣٣) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٤/٣٢٢.

الأقوال<sup>(١٣٤)</sup>، واختاره ابن الدهان<sup>(١٣٥)</sup>، وهذا القول هو اصطلاح الإملاء الحديث<sup>(١٣٦)</sup>. وحجة هذا القول أن إثباتها أولى لتطابق الخط مع اللفظ<sup>(١٣٧)</sup>.

**القول الرابع:** حذف الهمزة إذا كانت مفتوحة دائما، و جواز حذفها وإثباتها إذا كانت مضمومة، أو مكسورة، نسب الرضي هذا القول لبعضهم<sup>(١٣٨)</sup>، وهو قول الزجاجي<sup>(١٣٩)</sup>. وعلل الزجاجي الحذف في المفتوحة خاصة بقوله: «لكثرة دورها في الكلام»<sup>(١٤٠)</sup>.

**والراجع القول الثالث وهو كتابتها حسب حركة ما قبلها؛ وذلك ليتطابق اللفظ مع الخط، قال الرضي:** «حذفك في الخط لما هو ثابت في اللفظ خلاف القياس»<sup>(١٤١)</sup>.  
مسألة: كتابة الهمزة المتوسطة إذا كانت متحركة وقبلها حرف صحيح ساكن، وبعدها حرف معتل للمد<sup>(١٤٢)</sup>

هذه المسألة فرع عن المسألة السابقة؛ إذ تختلف عنها بنوع الحرف الذي بعد الهمزة فهناك حرف صحيح وهنا حرف علة للمد، وقد اختلف العلماء في طريقة كتابتها على قولين:

(١٣٤) ينظر: صناعة الكتاب: ١٥٣.

(١٣٥) ينظر: باب الهجاء: ٤٢.

(١٣٦) ينظر: الإملاء العربي لأحمد قيش: ٤٥، الإملاء العربي بين النظرية والتطبيق: ٢٢، قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن: ١١.

(١٣٧) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٣٢٢/٤.

(١٣٨) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٣٢٢/٤.

(١٣٩) ينظر: الجمل: ٢٨٢.

(١٤٠) الجمل: ٢٨٢، ينظر: شرح الشافية للرضي: ٣٢٢/٤.

(١٤١) شرح الشافية للرضي: ٣٢٢/٤.

(١٤٢) مراجع المسألة: الجمل: ٢٨١، شرح الشافية للرضي: ٣٢٤/٣، التذليل والتكميل: ٢٦٠/١٠، همع

الهوامع: ٣/٣٦٥، الإملاء العربي لأحمد قيش: ٥٥، قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن: ١٧.

**القول الأول:** لا صورة لها، وبالتعبير الحديث تكتب على السطر، أو على نبرة فيما إذا كان ما قبلها متصلاً بما بعدها؛ فتكتب مرءُوس، مَسْئُولٌ<sup>(١٤٣)</sup>، واختار هذا القول أبو حيان<sup>(١٤٤)</sup>.

و حجة هذا القول عدم الجمع بين صورتين متماثلتين فتحذف إحداهما.

**القول الثاني:** كتابتها على صورتها بواوين فتكتبها: مَسْئُولٌ<sup>(١٤٥)</sup>. وهذا القول هو اختيار المعاصرين<sup>(١٤٦)</sup>، وزاد بعض المعاصرين أنه إذا كان ما قبل الهمزة متصلاً بها تكتب على نبرة مثل: (مَسْئُولٌ)<sup>(١٤٧)</sup>. وحجة هذا القول للتفريق بين المعتل مثل (مَقُولٌ) والمهموز مثل: مرءُوس<sup>(١٤٨)</sup>.

وكتابتها على واو وبعدها واو المد هو الراجح؛ لأن الأولى مطابقة المكتوب

للملفوظ.

**مسألة:** كتابة الهمزة المتوسطة إذا كانت متحركة وما قبلها مفتوح، وما بعدها حرف علة<sup>(١٤٩)</sup>

اختلف العلماء في طريقة كتابة الهمزة المتوسطة إذا كانت متحركة وما قبلها مفتوح، وما بعدها حرف علة مثل: مآل، رئيس، مؤونة على قولين:

(١٤٣) ينظر: الجمل: ٢٨١، التذييل والتكميل: ٢٦٠/١٠ ب.

(١٤٤) ينظر: التذييل والتكميل: ٢٦٠/١٠ ب.

(١٤٥) ينظر: الجمل: ٢٨١، التذييل والتكميل: ٢٦٠/١٠ ب.

(١٤٦) ينظر: الإملاء العربي لأحمد قبيش: ٥٥، قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن: ١٧.

(١٤٧) ينظر: قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن: ١٧.

(١٤٨) ينظر: التذييل والتكميل: ٢٦٠/١٠ ب، الهمع: ٤٦٥/٣.

(١٤٩) مراجع المسألة: صناعة الكتاب: ١٥٣، التذييل والتكميل: ٢٦١/١٠، شرح الشافية للرضي ٣/٣٢٤،

الهمع: ٣/٣٦٥.

**القول الأول:** حذفها فتكتب (مَال) و (ريس)؛ اختاره النحاس<sup>(١٥٠)</sup>، وهو اختيار أبي حيان أيضا<sup>(١٥١)</sup>.

وحجة هذا القول عدم الجمع بين صورتين ماثلتين في كلمة واحدة.

**القول الثاني:** حسب حركة الحرف الذي بعدها، فتكتب: مَال، لئيم، مؤنونة<sup>(١٥٢)</sup>، وحجة هذا القول أن الحذف خلاف الأصل، و لا يحذف إلا مع عدم اللبس؛ والحذف هنا يوقع في اللبس. وهذا القول هو الراجح لأن حذفها يوقع باللبس. مسألة: الهمزة المتوسطة إذا كانت مضمومة وما قبلها مضموم أو مفتوح، وبعدها واو<sup>(١٥٣)</sup>.

اختلف العلماء في كتابتها على قولين:

**القول الأول:** ليس لها صورة، وبالتعبير الحديث تكتب على السطر، أو على نبرة فيما إذا كان ما قبلها متصلا بما بعدها؛ فتكتب: رُءُوس، رَعُوف، شُئُون؛ وهذا قول الأكثرين<sup>(١٥٤)</sup>، واختاره ابن الدهان<sup>(١٥٥)</sup>، وأبو حيان الأندلسي<sup>(١٥٦)</sup>.

(١٥٠) يُنظر: صناعة الكتاب: ١٥٣.

(١٥١) يُنظر: التذييل والتكميل: ١٠/٢٦١أ، وانظر الهمع: ٣/٣٦٥.

(١٥٢) يُنظر: صناعة الكتاب: ١٥٣، التذييل والتكميل: ١٠/٢٦١أ، شرح الشافية للرضي ٣/٣٢٤.

(١٥٣) مراجع المسألة: باب الهجاء: ٤٢، شرح الشافية للرضي: ٣/٣٢١، التذييل والتكميل: ١٠/٢٦١أ،

المناهل الصافية لطف الله الغياث: ٢/٤٠٥، الهمع: ٣/٤٦٦، المناهج الكافية: ٥٨٣، الإملاء العربي

لأحمد قبيش: ٥١، الإملاء العربي بين النظرية والتطبيق: ٢٦، قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن: ١٣،

الهمزة في الإملاء العربي: ٣٣-٣٥.

(١٥٤) يُنظر: شرح الشافية للرضي: ٣/٣٢١.

(١٥٥) يُنظر: كتاب الكتاب: ٤٢.

(١٥٦) يُنظر: التذييل والتكميل: ١٠/٢٦١أ.

وحجة هذا القول تفادي توالي الأمثال، و«لأن ذلك موافق لما اعتبر فيها حال التخفيف؛ إذ اعتبرت حركتها فاعتبر هنا حرف حركتها»<sup>(١٥٧)</sup>.

**القول الثاني:** صورتها واو فتكتب: رُوُوس، رُوُوف<sup>(١٥٨)</sup>.

ولم يذكر لهذا القول حجة، ولعل من كتبها هكذا راعى أن حركة الهمزة إذا ضمت تجعل على واو غالبا فطرد الباب.

وجمع بعض المعاصرين بين القولين فيكتبها على واو إذا كان ما قبلها منفصلا عما بعدها نحو (رُوُوس)، و يكتبها على نبرة إن كان الحرف الذي قبلها متصلا بما بعدها مثل: (شُوُون)<sup>(١٥٩)</sup>.

**والراجح كتابتها على واو في كل حال؛** إذ بكتابتها على واو لا يحصل لبس؛ لأن كتابتها على السطر قد تجعلها تقرأ بفتح الهمزة، وكتابتها على النبرة قد تدفع لقراءة ما قبلها مكسورا.

**مسألة:** كتابة الهمزة المتوسطة إذا كانت مضمومة وما قبلها مكسور<sup>(١٦٠)</sup>.

اختلف العلماء في طريقة كتابة الهمزة إذا كانت مضمومة وما قبلها مكسور، نحو: (يَسْتَهْرُوُون، مَالُوُون) على ثلاثة أقوال:

**القول الأول:** تكتب بواوين (يَسْتَهْرُوُون) (مَالُوُون) (يَخْطُوُون) (مِوُون)؛ نسب هذا القول لسيبويه<sup>(١٦١)</sup>، وهذا اختيار المبرد<sup>(١٦٢)</sup>.

(١٥٧) المناهل الصافية: ٤٠٥/٢.

(١٥٨) يُنظر: باب الهجاء: ٤٢، التذييل والتكميل: ١٠/٢٦١، المناهج الكافية: ٥٨٣، المجمع: ٤٦٦/٣.

(١٥٩) يُنظر: قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن: ١٣، الهمزة في الإملاء العربي: ٣٣-٣٥.

(١٦٠) مراجع المسألة: مراجع الصناعة الكتاب: ١٥٣، كتاب الخط للزجاجي: ٨٠، باب الهجاء: ٤٢، اللباب

علل البناء والإعراب: ٤٨٦/٢، شرح الجمل: ٣٥٨/٢، التذييل والتكميل: ١٠/٢٦١، المجمع: ٣٦٦/٣،

المناهل الصافية: ٤٠٥/٢، الإملاء العربي بين النظرية والتطبيق: ٣٥.



**القول الثاني:** تسهيلها بحذفها وكتابة الكلمة بواو واحدة، إما مهموزة (يستَهزُون)، وإما غير مهموزة (يستَهزُون) حسب خلافهم في المحذوفة، ونسبه الزجاجي لأهل البصرة؛ قال: «أهل البصرة يكتبونها على حركتها، وذلك أن تنضم وينكسر ما قبلها نحو قولك: يستَهزُون؛ لأنها مضمومة وما قبلها مكسور فتجتمع واوان فيحذفون أحدهما؛ لثلا يجمعوا بين صورتين، والمحذوفة منهما هي المنقلبة من الهمزة عند أكثرهم»<sup>(١٦٣)</sup>، ونسب هذا القول لسيبويه<sup>(١٦٤)</sup>، وقال ابن الدهان عن هذا الرأي «(عليه الكتاب)<sup>(١٦٥)</sup>، واختار هذا القول العكبري<sup>(١٦٦)</sup>، وابن عصفور وقال عنه إنه موافق للقياس قال: «والصحيح في القياس أن تسهل بيها وبين الحرف الذي منه حركتها قياسا على نظائرها من الهمزات المتحركة ما قبلها»<sup>(١٦٧)</sup>.

**القول الثالث:** كتابتها بالياء على حركة ما قبلها؛ ونسب الزجاجي هذا القول لأهل الكوفة قال: «وأهل الكوفة يكتبون الهمزة في هذا الوجه على حركة ما قبلها؛ فيكتبون: يستَهزُون؛ بياء، وتابعهم الأخفش على ذلك»<sup>(١٦٨)</sup>، وكذا نسبه ابن عصفور للكوفيين والأخفش<sup>(١٦٩)</sup>، ونسبه أبو حيان للأخفش<sup>(١٧٠)</sup>، ونسبه النحاس

= (١٦١) يُنظر : التذييل والتكميل: ١٠/٢٦١، الممع ٣/٣٦٦، لم أجد له ذكرا في كتاب سيبويه.

(١٦٢) يُنظر : كتاب الخط للزجاجي: ٨٠.

(١٦٣) كتاب الخط: ٨٠.

(١٦٤) يُنظر : شرح الجمل: ٢/٣٥٨، المناهل الصافية: ٢/٤٠٥، لم أجد له ذكرا في كتاب سيبويه.

(١٦٥) باب الهجاء: ٤٢.

(١٦٦) يُنظر : اللباب علل البناء والإعراب: ٢/٤٨٦.

(١٦٧) شرح الجمل: ٢/٣٥٨.

(١٦٨) كتاب الخط: ٨٠.

(١٦٩) يُنظر : الشرح الجمل: ٢/٣٥٨.

(١٧٠) يُنظر : التذييل والتكميل: ١٠/٢٦١.

للكسائي<sup>(١٧١)</sup>، واختاره ابن الدهان ونص على أنه موافق للقياس<sup>(١٧٢)</sup>، و عليه اصطلاح الإملاء الحديث<sup>(١٧٣)</sup>، وصدر به قرار من مجمع اللغة العربية<sup>(١٧٤)</sup> ووصف هذا الرأي أبو البقاء العكبري بالضعف<sup>(١٧٥)</sup>.

**والراجع القول الأول وهو كتابتها بواوين تحقيقا لحركة الهمز؛ وأما كتابتها على الياء فيوقع باللبس بينها وبين المكسورة.**

**مسألة: كتابة الهمزة المتوسطة المكسورة بعد فتح أو كسر وبعدها ياء<sup>(١٧٦)</sup>**

اختلف العلماء في كتابة الهمزة المتوسطة المكسورة بعد فتح أو كسر وبعدها ياء نحو: (لثيم) و(مئين) جمع مائة، على قولين:  
**القول الأول: تحذف ولا صورة لها<sup>(١٧٧)</sup>.**

**القول الثاني: تكتب على ياء؛ واختار هذا القول الزجاجي<sup>(١٧٨)</sup>، وابن الأثير<sup>(١٧٩)</sup>، و عليه اصطلاح الإملاء الحديث<sup>(١٨٠)</sup>. والراجع القول الثاني؛ لأن الأصل موافقة الخط للفظ، وما جاء على غير ذلك هو خلاف القياس.**

(١٧١) يُنظر : صناعة الكتاب: ١٥٣.

(١٧٢) يُنظر : باب الهجاء: ٤٢.

(١٧٣) يُنظر : الإملاء العربي بين النظرية والتطبيق: ٣٥.

(١٧٤) وهو القرار الصادر في ١٩٦٠/١/٥م، ينظر : مشكلة الهمزة في العربية لرمضان عبد التواب: ١١٠.

(١٧٥) يُنظر : اللباب علل البناء والإعراب: ٤٨٦/٢.

(١٧٦) مراجع المسألة: كتاب الخط: ٧٨، البديع: ٣٥٤/٢، شرح الجمل لابن عصفور: ٣٥٧/٢، التذييل

والتكميل: ١٠/٢٦١أ، المجمع: ٣/٤٦٦، قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن: ١٤.

(١٧٧) يُنظر : التذييل والتكميل: ١٠/٢٦١أ، المجمع: ٣/٤٦٦، شرح الجمل لابن عصفور: ٣٥٧/٢.

(١٧٨) يُنظر : كتاب الخط: ٧٨.

(١٧٩) يُنظر : البديع: ٣٥٤/٢.

(١٨٠) يُنظر : قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن: ١٤، و عليه قرار مجمع اللغة العربية الصادر في

١٩٦٠/١/٥م، ينظر : مشكلة الهمزة في العربية لرمضان عبد التواب: ١١٠

مسألة: كتابة الهمزة المتوسطة المكسورة وما قبلها مضموم<sup>(١٨١)</sup>

اختلف العلماء في طريقة كتابة الهمزة المتوسطة المكسورة وما قبلها مضموم  
مثل: (سُئِلَ) و (دُئِلَ) على قولين:

**القول الأول:** كتابتها على حركة ما قبلها فتكتب بالواو (سُؤِلَ) (دُؤِلَ)،  
ونسب الزجاجي هذا القول للبرصيين<sup>(١٨٢)</sup>، ونُسب للأخفش<sup>(١٨٣)</sup>، ونسبه ابن عصفور  
للكوفيين والأخفش<sup>(١٨٤)</sup>.

قال الزجاجي: «واحتج أهل البصرة لذلك بأنها كتبت على التبيين»<sup>(١٨٥)</sup>،  
ويريد بذلك لتبيين حركة ما قبلها.

**القول الثاني:** كتابتها بالياء، ونسب هذا القول لسيبويه<sup>(١٨٦)</sup>، واختاره ابن  
الأثير<sup>(١٨٧)</sup>، وعلى هذا القول اصطلاح الإملاء الحديث<sup>(١٨٨)</sup>.

(١٨١) مراجع المسألة: كتاب الخط للزجاجي: ٨٠، شرح الجمل لابن عصفور: ٣٥٧/٢-٣٥٨، البديع لابن  
الأثير: ٣٥٤/٢ شرح الشافية للرضي: ٣٢١/٣، التذليل: ١٠ / ٢٦١، أ، الجمع: ٤٦٦/٤، المناهل  
الصافية: ٤٠٥ / ٢، الإملاء العربي بين النظرية والتطبيق: ٢٥.

(١٨٢) يُنظر: كتاب الخط: ٨٠.

(١٨٣) يُنظر: شرح الشافية للرضي: ٣٢١/٣، التذليل: ١٠ / ٢٦١، أ، الجمع: ٤٦٦/٤، المناهل الصافية:  
٤٠٥/٢.

(١٨٤) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣٥٧/٢-٣٥٨.

(١٨٥) الخط للزجاجي: ٨٠.

(١٨٦) يُنظر: شرح الشافية للرضي: ٣٢١/٣، التذليل: ١٠ / ٢٦١، أ، الجمع: ٤٦٦/٤، المناهل الصافية:  
٤٠٥/٢، ولم أجده في كتاب سيبويه.

(١٨٧) البديع: ٣٥٤/٢.

(١٨٨) انظر: الإملاء العربي بين النظرية والتطبيق: ٢٥، وعليه قرار مجمع اللغة العربية الصادر في في  
١١٠/٥/١٩٦٠م، يُنظر: مشكلة الهمزة في العربية لرمضان عبد التواب: ١١٠.

وهذا القول هو الراجح كما هو رأي سيبويه ؛ لأن مراعاة حركة الحرف أولى من مراعاة حركة سابقه ، وذلك دفعا للبس ، ويعلل رمضان عبد التواب اختيار الكسر بأن حركة الكسرة أقوى من الضمة<sup>(١٨٩)</sup>.

مسألة: كتابة الهمزة المتطرفة إذا كان ما قبلها حرفا صحيحا ساكنا<sup>(١٩٠)</sup>

اختلف العلماء في طريقة كتابة المتطرفة إذا كان ما قبلها حرفا صحيحا ساكنا نحو (جُزءٌ، خَبءٌ، دَفءٌ) على أربعة أقوال:

القول الأول: كتابتها على السطر فتكتب (جُزءٌ، خَبءٌ، دَفءٌ) وتعبير القدماء ((لم يكتب لها في الخط صورة))<sup>(١٩١)</sup>.

وعلى هذا الرأي جمهور العلماء<sup>(١٩٢)</sup>، وهو قول النحاس<sup>(١٩٣)</sup>، وابن جني<sup>(١٩٤)</sup>، وابن الأثير<sup>(١٩٥)</sup>، وأبي حيان<sup>(١٩٦)</sup>، و السيوطي<sup>(١٩٧)</sup>، وعليه اصطلاح الإملاء الحديث<sup>(١٩٨)</sup>، وصدر به قرار من مجمع اللغة العربية في القاهرة<sup>(١٩٩)</sup>.

(١٨٩) يُنظر : مشكلة الهمزة العربية : ١١٣.

(١٩٠) مراجع المسألة: كتاب الكتاب: ٣٣، كتاب الخط: ٧٥، الجمل: ٢٧٩، صناعة الكتاب: ١٥٢، الألفاظ المهموزة وعقود الهمز لابن جني : ٦٣، باب الهجاء: ٤٣، البدیع في علم العربية: ٣٥٤/٢ التذييل: ١٠/٢٦١ أ همع الهوامع: ٣/٣٦٦، مشكلة الهمزة في العربية لرمضان عبد التواب : ١١٠، لإملاء العربي لأحمد قيش: ٤٣، الإملاء العربي بين النظرية والتطبيق: ٣١، قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن: ٩.

(١٩١) صناعة الكتاب: ١٥٢.

(١٩٢) يُنظر : باب الهجاء: ٤٣.

(١٩٣) يُنظر : صناعة الكتاب: ١٥٢.

(١٩٤) يُنظر : الألفاظ المهموزة وعقود الهمز ٦٣.

(١٩٥) يُنظر : البدیع في علم العربية: ٣٥٤/٢.

(١٩٦) يُنظر : التذييل: ١٠/٢٦١ أ.

(١٩٧) يُنظر : همع الهوامع: ٣/٣٦٦.

**القول الثاني:** ينظر لما قبل الحرف الساكن قبلها؛ فإن كان مضموما كتبت على الواو مثل: (جُزُوْ)، وإن كان مكسورا كتبت على الياء مثل: (دِفْيَاء)، وإن كان مفتوحا كتبت على السطر مثل (خَبْء)<sup>(٢٠٠)</sup>. وهذا أحد قولي الكسائي؛ إلا أنه يرى أنه في حالة الألف كتابتها تكون وفقا لحركتها<sup>(٢٠١)</sup>.

**القول الثالث:** ينظر لما قبل الحرف الساكن قبلها؛ فإن كان مفتوحا كتبت على السطر مثل: (خَبْء) على كل حال، وإن كان مضموما أو مكسورا فعلى حسب حركة الهمزة، فتكتب (الجُزُوْ) و (الدِفُوْ) بالواو في حالة الرفع، و (الجُزِيْء) و (الدِفْيَاء) بالياء في حالة الجر، وبالألف في حالة النصب (الدِفْأ) و (الجُزْأ)<sup>(٢٠٢)</sup>. وإن كان منصوبا منونا فبعضهم يكتبه بألف واحدة هي بدل من التنوين (جزءاً)، و حكى ابن كيسان الإجماع على هذه الطريقة فقط<sup>(٢٠٣)</sup>، والحق أن ثمة خلافا؛ إذ ذكر النحاس أن البصريين يكتبونها بألفين (جزأاً) الأولى صورة الهمزة، والألف الثانية بدل من التنوين، وذكر أن هذا اختيار المبرد<sup>(٢٠٤)</sup>، وهذا أحد قولي الكسائي إلا أنه لا يفرق بين حركة ما قبلها، فهو يرى كتابتها حسب حركتها سواء كان ما قبل الساكن مضموما أم مفتوحا أم مكسورا<sup>(٢٠٥)</sup>.

= (١٩٨) يُنظر : الإملاء العربي لأحمد قيش: ٤٣، الإملاء العربي بين النظرية والتطبيق: ٣١، قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن: ٩.

(١٩٩) وهو القرار الصادر في ١٠/٥/١٩٦٠م، يُنظر : مشكلة الهمزة في العربية لرمضان عبد التواب: ١١٠.

(٢٠٠) يُنظر : صناعة الكتاب: ١٥٢، التذييل: ١٠/٢٦١أ، همع الهوامع: ٣/٣٦٦.

(٢٠١) يُنظر : باب الهجاء: ٤٣، البديع في علم العربية: ٢/٣٥٤.

(٢٠٢) يُنظر : صناعة الكتاب: ١٥٢، التذييل: ١٠/٢٦١أ، همع الهوامع: ٣/٣٦٦.

(٢٠٣) يُنظر : صناعة الكتاب: ١٥٢.

(٢٠٤) يُنظر : صناعة الكتاب: ١٥٢، التذييل: ١٠/٢٦١أ.

(٢٠٥) يُنظر : باب الهجاء: ٤٣، البديع في علم العربية: ٢/٣٥٤.

**القول الرابع:** حذف الهمزة؛ قال الزجاجي: «وإذا كانت الهمزة آخرًا وسكن ما قبلها لم تثبت لها صورة في الخط، وذلك قولك: (الجُزْ)، و (الدُّفْ) يكتب ذلك بغير همزة»<sup>(٢٠٦)</sup>، وهذا قول ابن درستويه<sup>(٢٠٧)</sup>، والزجاجي<sup>(٢٠٨)</sup>. وعلة هذا القول أنها كتبت على التخفيف؛ لأن الهمزة إذا كانت متطرفة وقبلها ساكن فإذا خفت حذفت وألقيت حركتها على الساكن قبلها، فكتبوها على صورة التخفيف<sup>(٢٠٩)</sup>.

**والراجع القول الأول وهو كتابتها على السطر؛** لأن الهمزة حرف له صورة، وإنما يصار إلى كتابته على الواو أو الياء لمراعاة حركة ما قبله، فإذا كان ما قبله ساكنًا وهو متطرف فلا وجه لكتابتها على الياء أو الواو.  
مسألة: كتابة الهمزة المتطرفة إذا كان ما قبلها ألف زائدة وكانت الكلمة منصوبة منونة<sup>(٢١٠)</sup>

اتفق العلماء على أن الهمزة المتطرفة إذا كان ما قبلها ألفًا زائدة أنها تكتب على السطر مثل: سماء، واختلفوا في طريقة كتابتها إذا كانت الكلمة منصوبة منونة على قولين:

**القول الأول:** كتابتها بألفين (سماءً)؛ الألف الأولى ألف المد، والثانية بدل من التنوين، وهذا قول البصريين<sup>(٢١١)</sup>، ونسبه السيوطي إلى جمهور البصريين<sup>(٢١٢)</sup>، وهو

(٢٠٦) كتاب الخط للزجاجي: ٧٥.

(٢٠٧) يُنظر: كتاب الكتاب: ٣٣.

(٢٠٨) يُنظر: كتاب الخط: ٧٥، وانظر: الجمل ٢٧٩.

(٢٠٩) يُنظر: كتاب الكتاب: ٣٣، و كتاب الخط: ٧٥، الباب علل البناء والإعراب: ٤٨٥/٢.

(٢١٠) مراجع المسألة: أدب الكاتب: ٢٢٧، صناعة الكتاب ١٥٢، الألفاظ المهموزة وعقود العمز: ٤٩،

التذليل ٢٦١/١٠، شرح التسهيل للمرادي: ١١٩٩/٢ تمهيد القواعد: ٥٣١٣/١٠، المساعد

٣٥٨/٤، الممع: ٤٦٦/٣، الإملاء العربي لأحمد قيش: ٥٢، الإملاء العربي بين النظرية والتطبيق: ٦٨.

قول المبرد<sup>(٢١٣)</sup>، واختاره ابن قتيبة، وقال: ((فالقياص أن تكتبه بألفين))<sup>(٢١٤)</sup>، واختاره ابن جني<sup>(٢١٥)</sup>، وأبو البقاء العكبري<sup>(٢١٦)</sup>، وعليه قرار مجمع اللغة العربية في القاهرة<sup>(٢١٧)</sup>. وحجة هذا القول أن الأصل ثلاث ألفات؛ ألف العلة، وألف الهمزة، والألف المبدلة من التوين، فحذفت واحدة للتخفيف<sup>(٢١٨)</sup>، وعليه فلا يجوز بعد ذلك إنهاك الكلمة بالحذف منها مجدداً.

**القول الثاني:** كتابتها بألف واحدة (سماً)، وهذا قول الكوفيين<sup>(٢١٩)</sup>، ونسبه السيوطي لبعض البصريين<sup>(٢٢٠)</sup>، ونسب ابن قتيبة هذا القول إلى كُتَّاب زمانه<sup>(٢٢١)</sup>، وعليه بعض المعاصرين<sup>(٢٢٢)</sup>. وحجة هذا القول ترك الجمع بين متماثلين.

= (٢١١) يُنظر: التذييل ٢٦١/١٠، شرح التسهيل للمراي: ١١٩٩/٢ تمهيد القواعد: ٥٣١٣/١٠، المساعد ٣٥٨/٤.

(٢١٢) يُنظر: الهمع: ٤٦٦/٣.

(٢١٣) يُنظر: صناعة الكتاب: ١٥٠.

(٢١٤) أدب الكاتب: ٢٢٧.

(٢١٥) يُنظر: الألفاظ المهموزة وعقود العمز: ٤٩.

(٢١٦) يُنظر: اللباب علل البناء والإعراب: ٤٨٦/٢.

(٢١٧) وهو القرار الصادر الصادر في ١٩٦٠/١/٥م، يُنظر: مشكلة الهمزة في العربية لرمضان عبد التواب ١١٠:

(٢١٨) يُنظر: أدب الكاتب: ٢٢٧، صناعة الكتاب ١٥٢، اللباب علل البناء والإعراب: ٤٨٦/٢.

(٢١٩) يُنظر: التذييل ٢٦١/١٠، شرح التسهيل للمراي: ١١٩٩/٢ تمهيد القواعد: ٥٣١٣/١٠، المساعد ٣٥٨/٤.

(٢٢٠) يُنظر: الهمع: ٤٦٦/٣.

(٢٢١) يُنظر: أدب الكاتب: ٢٢٧.

(٢٢٢) يُنظر: الإملاء العربي لأحمد قبش: ٥٢، الإملاء العربي بين النظرية والتطبيق: ٦٨.

وهذا هو القول الراجح ليس لحجة عدم الجمع بين متماثلين ؛ إذ قد جاء الجمع بينهما في مثل (مؤونة)، بل لأنه لا يوجد في العربية همزة متطرفة بين ألفين، فإثباتها يؤدي لعدم النظير.

مسألة: كتابة الهمزة المتطرفة وما قبلها متحرك إذا كانت منصوبة منونة<sup>(٢٢٣)</sup>

اتفق العلماء على أن الهمزة المتطرفة إذا كان ما قبلها متحركا فإن الهمزة تكتب حسب ما قبلها فتكتب على واو إن كان مضموما مثل: التهيؤ، وإن كان مكسورا كتبت على الياء مثل: يُقرىء، وعلى الألف إن مفتوحا مثل: النبأ، واختلفوا إذا كان ما قبلها مفتوحا، وكانت الكلمة منونة منصوبة مثل: نبأ، على قولين:

**القول الأول:** تكتب بألف واحدة (نبأ)<sup>(٢٢٤)</sup>، وهو قول جمهور العلماء<sup>(٢٢٥)</sup>، واختاره ابن عصفور<sup>(٢٢٦)</sup>، وأبو حيان قال: ((وهو الأولى))<sup>(٢٢٧)</sup>.

**القول الثاني:** تكتب بألفين (نبأ)<sup>(٢٢٨)</sup>، ولم ينسب لقائل، وعبر أبو حيان عن هذا القول بقوله: ((قيل يكتب بألفين))<sup>(٢٢٩)</sup>.

**والراجح القول الأول؛** وهو كتابته بألف واحدة (نبأ) تفاديا للبس.

(٢٢٣) مراجع المسألة: كتاب الكتاب، وصناعة الكتاب: ١٥٢، كتاب الخط: ٧٦، شرح الجمل: ٣٥٩/٢،

التذليل والتكميل: ١٠: ٢٦١ب، الهمع ٣/٣٦٧.

(٢٢٤) يُنظر: التذليل والتكميل: ١٠: ٢٦١ب.

(٢٢٥) يُنظر: كتاب الكتاب: ٣١، وصناعة الكتاب: ١٥٢، كتاب الخط: ٧٦.

(٢٢٦) يُنظر: شرح الجمل: ٣٥٩/٢.

(٢٢٧) التذليل والتكميل: ١٠: ٢٦١ب، و يُنظر: الهمع ٣/٣٦٧.

(٢٢٨) يُنظر: التذليل والتكميل: ١٠: ٢٦١ب.

(٢٢٩) التذليل والتكميل: ١٠: ٢٦١ب، و يُنظر: الهمع ٣/٣٦٧.



مسألة: كتابة الهمزة المتطرفة إذا اتصل بها ضمير وكان ما قبلها مفتوحاً<sup>(٢٣٠)</sup>

اختلف العلماء في طريقة كتابة الهمزة المتطرفة إذا اتصل بها ضمير وكان ما قبلها مفتوحاً مثل (خطأ) إذا اتصل بها ضمير على ثلاثة أقوال:

**القول الأول:** كتابتها بالألف دائماً كحالها لو لم يتصل بها ضمير فتكتب (هذا خطأك) بضم الألف و(رأيت خطأك) بفتحها، و (عجبت من خطأك) بكسرها<sup>(٢٣١)</sup>.

**القول الثاني:** كتابتها بالألف بعدها واو في حالة الرفع (هذا خطأؤك)، بالألف وبعدها ياء في حالة الجر (عجبت من خطأئك)، ولا تزداد الألف في حالة النصب؛ لئلا يجتمع ألفان<sup>(٢٣٢)</sup>.

**القول الثالث:** كتابتها حسب حركتها بالألف إذا كانت منصوبة (رأيت خطأك)، وبالواو إذا كانت مرفوعة (هذا خطأؤك)، وبالياء إذا كانت مجرورة (عجبت من خطأك)<sup>(٢٣٣)</sup>، وقال ابن الدهان عن هذا القول إنه «أولى، وأكثر»<sup>(٢٣٤)</sup>، وهو رأي ثعلب، وقال عنه: «وهو القياس»<sup>(٢٣٥)</sup>، والزجاجي<sup>(٢٣٦)</sup>، وابن الأثير<sup>(٢٣٧)</sup>، وعليه

---

(٢٣٠) مراجع المسألة: الجمل: ٢٧٩، صناعة الكتاب: ١٥٢، باب الهجاء: ٢٢، البديع في العربية ٣٥٤/٢، شرح الشافية للرضي ٣/ ٣٢١، التذييل: ٢٦٢/١٠، شرح التسهيل للمرادي: ١١٩٩/٢، تمهيد القواعد ٥٣١٣/١٠، المساعد ٣٥٨/٤، الهمع: ٤٦٨/٣، قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن: ١٢، مشكلة الهمزة العربية: ١١٠

(٢٣١) يُنظر: البديع في العربية ٣٥٤/٢، التذييل: ٢٦٢/١٠، الهمع: ٤٦٨/٣.

(٢٣٢) يُنظر: صناعة الكتاب: ١٥٢، باب الهجاء: ٢٢، الهمع: ٤٦٨/٣.

(٢٣٣) يُنظر: صناعة الكتاب: ١٥٢، وانظر: التذييل: ٢٦٢/١٠.

(٢٣٤) كتاب الكتاب: ٤٠.

(٢٣٥) التذييل: ٢٦٢/١٠، وانظر: الهمع: ٤٦٨/٣.

(٢٣٦) يُنظر: الجمل: ٢٧٩.

(٢٣٧) يُنظر: البديع في العربية ٣٥٤/٢.

اصطلاح الإملاء الحديث؛ حيث جاء في قرار مجمع اللغة لآعربية في القاهرة ((تعتبر الهمزة متوسطة إذا لآق بالكلمة ما يتصل بها رسما كالضمائر، وعلامات التثنية، والجمع؛ مثل: جزأين، وجزأؤه، ويبدوون))<sup>(٢٣٨)</sup>.

وحجة هذا القول أن اتصالها بالضمير جعلها في حكم المتوسطة فتأخذ أحكامها<sup>(٢٣٩)</sup>، وإنما كانت كالمتوسطة لشدة اتصال الضمير بها فإنه لا يبدأ به<sup>(٢٤٠)</sup>.

وهذا القول هو الراجح؛ وذلك لأن هذا حكمها إذا كانت متوسطة بلا خلاف، وهي هنا بحكم المتوسطة لشدة اتصال الضمير بها، فأخذت حكم ما أشبهته. مسألة: كتابة الهمزة إذا اجتمع في الكلمة أو الكلمتين ألفان وفتح الأول منهما<sup>(٢٤١)</sup> اختلف العلماء في طريقة كتابة الهمزة إذا اجتمع في الكلمة، أو الكلمتين ألفان، وفتح الأول منهما نحو: (قرأ) منسوبا لألف الاثنين على قولين:

**القول الأول:** كتابته بألفين فتكتب (الزيدان قرأا الكتاب) وهذا قول جمهور العلماء، ونسبه أبو حيان للمتأخرين<sup>(٢٤٢)</sup>، ونسبه ابن عقيل للمغاربة<sup>(٢٤٣)</sup>. واختاره ابن قتيبة، وقال: ((والألفان أجود مخافة الالتباس))<sup>(٢٤٤)</sup>، وابن الدهان ووصفه —أيضا—

(٢٣٨) وهو القرار الصادر الصادر في ١٩٦٠/١/٥م، يُنظر: مشكلة الهمزة في العربية لرمضان عبد التواب ١١٠، وعليه المعاصرون، ينظر: قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن: ١٢.

(٢٣٩) يُنظر: باب الهجاء: ٢٢.

(٢٤٠) يُنظر: شرح التسهيل للمراذي: ١١٩٩/٢.

(٢٤١) مراجع المسألة: أدب الكاتب: ٢٢٧، باب الهجاء لابن الدهان: ١٤، التسهيل: ٣٣٦، شرح الشافية للرضي: ٣٢١/٣، التذليل والتكميل: ١٠/٢٦٧، شرح التسهيل للمراذي: ١٢٠٧/٢، المساعد

٣٦٧/٤، قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن: ١١.

(٢٤٢) يُنظر: التذليل: ١٠/٢٦٧.

(٢٤٣) يُنظر: المساعد ٣٦٧/٤.

(٢٤٤) أدب الكاتب: ٢٢٧.

بالأجود<sup>(٢٤٥)</sup>، وابن مالك<sup>(٢٤٦)</sup>، وأبو حيان<sup>(٢٤٧)</sup>، والمرادي<sup>(٢٤٨)</sup>، واختاره عبد السلام هارون من المحدثين<sup>(٢٤٩)</sup>.

وحجة هذا القول أنه كتبه بألفين فرقا بينه وبين ما أسند للمفرد<sup>(٢٥٠)</sup>.

**القول الثاني:** يكتب بألف واحدة (قَرَأَ)، قال ابن قتيبة: «وكان الكُتَّاب يكتبون ذلك فيما تقدم بألف واحدة»<sup>(٢٥١)</sup>، ونسب أبو حيان إلى بعض شيوخه كتابته بألف واحدة<sup>(٢٥٢)</sup>، وهو اختيار ثعلب<sup>(٢٥٣)</sup>.

وقال ابن الدهان «بألف واحدة ومدة»<sup>(٢٥٤)</sup>، نحو: (قَرَأَ)، ويظهر أن ما نقله أبو حيان هو المعروف آنذاك؛ لأن من قال يكتب بألفين احتج لقوله بعللة الفرق بين المسند للمفرد والمسند للمثنى، وحجة من كتبه بألف واحدة هي تفادي توالي الأمثال. **والراجح رأي ابن الدهان؛ وهو كتابته بألف واحدة ومدة؛ وذلك أن كتابته بألفين يفضي لتوالي الأمثال وهو مكروه في اللفظ، وكتابته بألف واحدة يفضي للبس؛ حيث يلتبس الفعل المسند لواحد بالفعل المسند لاثنين، فتزاد المدة للتفريق.**

(٢٤٥) يُنظر: باب الهجاء: ١٤.

(٢٤٦) يُنظر: التسهيل: ٣٣٦.

(٢٤٧) يُنظر: التذييل: ١٠/٢٦٧أ.

(٢٤٨) يُنظر: شرح التسهيل للمرادي: ١٢٠٧/٢.

(٢٤٩) يُنظر: قواعد الإملاء لعبد السلام هارون: ١١.

(٢٥٠) يُنظر: التذييل: ١٠/٢٦٧أ، شرح التسهيل للمرادي: ١٢٠٧/٢.

(٢٥١) أدب الكتاب: ٢٢٧.

(٢٥٢) يُنظر: التذييل: ١٠/٢٦٧أ.

(٢٥٣) يُنظر: التذييل: ١٠/٢٦٧أ، شرح التسهيل للمرادي: ١٢٠٧/٢.

(٢٥٤) باب الهجاء: ١٤.

## المبحث الثالث: مسائل الإبدال

مسألة: إبدال ألف (إذن) نونا<sup>(٢٥٥)</sup>

للعلماء ثلاثة أقوال في طريقة كتابتها وإليك التفصيل:

**القول الأول:** أنها تكتب (إذًا) بالألف على كل حال، وهذا القول المشهور عن المازني<sup>(٢٥٦)</sup>، ونسبه الهوريني للمذهب البصري<sup>(٢٥٧)</sup>.

وذكر النحاس أن الفراء رجع إلى هذا القول حيث نسب إليه أنه قال: «وأحبُّ إليَّ أن تكتبها بالألف في كل حال؛ لأن الوقوف عليها في كل حال بالألف»<sup>(٢٥٨)</sup>، واختار هذا القول ابن قتيبة<sup>(٢٥٩)</sup>، وابن مالك<sup>(٢٦٠)</sup>.

وحجة هذا القول الوقفُ عليها بالألف، فناسب أن تكتب به، وقد أجمع القراء السبعة على الوقوف عليها بالألف<sup>(٢٦١)</sup>، وقال ابن قتيبة: «لأن الوقوف عليها بالألف؛ وهي تشبه النون الخفيفة في مثل قوله تعالى (لَنَسْفَعًا) [العلق: ١٥]، و

---

(٢٥٥) مراجع المسألة: أدب الكاتب: ٢٤٨-٢٤٩، صناعة الكتاب للنحاس: ١٣٦، الاقتضاب ١٢٤/٢، شرح الجمل لابن عصفور: ١٧٠/٢، شرح الشافية للرضي: ٣١٨/٣، التذليل والتكميل: التذليل والتكميل ٢٥٥/١٠، شرح تسهيل الفوائد للمرادي ١١٩٠/٢، المساعد: ٣٤٨/٣، شرح المناهج الكافية للأنصاري: ٥٨٠، الجمع: ٣٠٧/٦، قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن: ٢٩.

(٢٥٦) يُنظر: الاقتضاب ١٢٤/٢، شرح الجمل لابن عصفور: ١٧٠/٢، التذليل والتكميل ٢٥٥/١٠، شرح تسهيل الفوائد للمرادي ١١٩٠/٢.

(٢٥٧) يُنظر: قواعد الإملاء ١٦٧.

(٢٥٨) صناعة الكتاب ١٣٦.

(٢٥٩) يُنظر: أدب الكاتب:، الاقتضاب: ١٢٤/٢.

(٢٦٠) يُنظر: التذليل والتكميل ٢٥٥/١٠.

(٢٦١) يُنظر: شرح التصريح: ٣٣٩/٢.

(وَلَيْكُونًا) [يوسف: ١٣٢]،<sup>(٢٦٢)</sup> وبالغ المبرد في رد هذا القول؛ فقد رُوِيَ عنه أنه قال: «أشتهي أن أكوي يد من يكتبها بالألف»<sup>(٢٦٣)</sup>.

**القول الثاني:** أنها تكتب (إذن) بالنون على كل حال؛ ونسبه الهوريني للمذهب الكوفي<sup>(٢٦٤)</sup>، وهو قول المبرد، وأكثر النحويين<sup>(٢٦٥)</sup>، ونسب هذا القول للمازني<sup>(٢٦٦)</sup>.

واختار هذا الرأي ابن السيد<sup>(٢٦٧)</sup>، وابن عصفور<sup>(٢٦٨)</sup>، والزنجاني<sup>(٢٦٩)</sup>، وعليه اصطلاح الإملاء الحديث<sup>(٢٧٠)</sup>.

واحتج ابن السيد لهذا الرأي - بعد أن رجحه - بقوله: «لأن نون (إذن) ليست بمنزلة التتوين، ولا بمنزلة النون الخفيفة فتجرى مجراها في قلبها ألفا، إنما هي أصل من نفس الكلمة، ولأنها إذا كتبت بالألف أشبهت (إذًا) التي هي ظرف فوق اللبس بينهما، ونحن نجد الكتاب قد زادوا في كلمات ما ليس فيها، وحذفوا من بعضها ما هو للفرق بينها وبين ما يلتبس بها في الخط، فكيف يجوز أن تكتب (إذًا) بالألف

(٢٦٢) يُنظر: أدب الكاتب: ٢٤٨-٢٤٩.

(٢٦٣) يُنظر: صناعة الكتاب للنحاس ١٣٦، و يُنظر: التذيل والتكميل ١٠/٢٥٥ ب.

(٢٦٤) يُنظر: قواعد الإملاء ١٦٧.

(٢٦٥) يُنظر: الاقتضاب ٢/١٢٤، شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٧٠، التذيل والتكميل التذيل والتكميل

١٠/٢٥٥ ب، شرح تسهيل الفوائد للمراي ٢/١١٩٠، الهمع: ٦/٣٠٧.

(٢٦٦) يُنظر: شرح الشافية للرضي: ٣/٣١٨، شرح التصريح: ٢/٣٣٩.

(٢٦٧) يُنظر: الاقتضاب ٢/١٢٤.

(٢٦٨) يُنظر: شرح الجمل ٢/١٧٠.

(٢٦٩) يُنظر: الهمع: ٦/٣٠٧.

(٢٧٠) يُنظر: قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن: ٢٩.

وذلك مؤد للالتباس بـ(إِذَا؟)»<sup>(٢٧١)</sup>، واحتج له المبرد بأن (إِذْن) مثل (لَنْ) و(أَنْ) ولا يدخل التنوين الحروف<sup>(٢٧٢)</sup>.

**القول الثالث:** أنها تكتب بالنون تارةً وبالألف تارةً؛ وهذا قول الفراء قبل أن يرجع عنه؛ فقد ذهب إلى أنها إن عملت كتبت بالنون؛ وذلك لقوتها، فتقول: إِذْنُ أَكْرَمَكَ؛ في جواب من قال: سَأْتِي إِلَيْكَ، وإن أهملت كتبت بالألف لضعفها فتقول: إِذَا زَيْدٌ يَكْرُمُكَ؛ في جواب: سَأزور زيداً<sup>(٢٧٣)</sup>.

وذكر النحاس أنه رجع عنه؛ حيث تعليقا على رأي الفراء: «وهذا - لعمرى قول ثابت قد جاء به، غير أنه نقضه فقال: وأحبُّ إليَّ أن تكتبها بالألف على كل حال؛ لأن الوقوف عليها في كل حال بالألف»<sup>(٢٧٤)</sup>.

فالفراء في رأيه هنا راعى العمل فجعل طريقة الكتابة تبعا لعمل الحرف، أي أن حجة هذا القول هو التفريق بين العاملة وغير العاملة؛ فإذا كانت عاملة كُتبت بالنون دليلا على قوتها بالعمل، وإذا كانت غير عاملة كُتبت بالألف دليلا على ضعفها بالإهمال.

**وأرجح الأقوال كتابتها بالنون وذلك لأمرين:**

**الأمر الأول:** للتفريق بينها وبين (إِذَا) الظرفية.

**الأمر الثاني:** للدلالة على حرفيتها؛ إذ إن وجود التنوين على آخرها يوهم

باسميتها.

(٢٧١) الاقتضاب ٢/١٢٤-١٢٥، ويُنظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٧٠/٢.

(٢٧٢) يُنظر: صناعة الكتاب ١٣٦، التذييل والتكميل ١٠/٢٥٥ب.

(٢٧٣) يُنظر: أدب الكاتب: ٢٤٩، صناعة الكتاب: ١٣٦، الاقتضاب: ٢/١٢٤، شرح الجمل لابن

عصفور: ٢/١٧٠، التذييل والتكميل ١٠/٢٥٥ب، الممع.

(٢٧٤) صناعة الكتاب: ١٣٦.

وأما الاحتجاج بالوقف عليها بالألف فلا حجة فيه ؛ إذ إن الوقف عليها نادر، ولا يكون إلا من قطع النَّفس ؛ لأنها ليست بمكانٍ للوقف، ومراعاة تطابق الكتابة والنطق بالنون في حالة الوصل أولى من مراعاة الوقف ؛ إذ الوصل أكثر بل الوقف عليها لا يجوز إلا من اضطرار من قطع النفس كما ذكرت آنفاً.

مسألة: إبدال ألف (كلا) و (كلتا) ياء<sup>(٢٧٥)</sup>

اختلف العلماء في كتابة آخر (كلا) على ثلاثة أقوال :

**القول الأول:** وجوب كتابتها ألفاً فيكتبونها: (كِلَا) و (كِلْتَا)، وهذا هو مذهب البصريين<sup>(٢٧٦)</sup>، واختار هذا القول ابن عقيل<sup>(٢٧٧)</sup>. وحجتهم في ذلك أن الألف منقلبة عن واو<sup>(٢٧٨)</sup>، فتكون مثل الفعل (دعا) ختمت بألف ثالثة، وشدّت كتابة (كلتا) بالألف ؛ لأنها رابعة<sup>(٢٧٩)</sup>، وفي رأبي أنها ألحقت بـ(كِلَا) طرداً للباب، وعلل ابن درستويه إلحاق (كلتا) بـ(كلا) مع أن ألفها رابعة بقوله: «أجريت (كلتا) (كلا) في الخط لاشتراكهما في التغير، وغيره مع المظهر، والمضمر»<sup>(٢٨٠)</sup>، وعلى هذا الرأي اصطلاح الإملاء الحديث<sup>(٢٨١)</sup>.

(٢٧٥) مراجع المسألة: التذييل والتكميل ١٠ / ٢٥٧أ، همع الهوامع ٦-٣٣٨، كتاب الكتاب ٤٥-٤٦،

الشافعية: ٣٦، شرح الشافية لركن الدين ٢ / ١٠٣٨، المناهج الكافية: ٥٩٦ ادب الكاتب، شرح التسهيل

للمرادي ٢ / ١١٩٣، شرح الشافية الخضرى ٢ / ١١٠٩، قواعد الإملاء: ١٣٨.

(٢٧٦) يُنظر : التذييل والتكميل ١٠ / ٢٥٧أ، شرح التسهيل للمرادي: ٢ / ١١٩٣.

(٢٧٧) يُنظر : المساعد ٤ / ٣٥٥.

(٢٧٨) يُنظر : التذييل والتكميل ١٠ / ٢٥٧أ، همع الهوامع ٤ / ٤٨٤، المناهج الكافية ٥٩٦.

(٢٧٩) يُنظر : المساعد ٤ / ٣٥٥.

(٢٨٠) كتاب الكتاب ٤٦.

(٢٨١) يُنظر : قواعد الإملاء لنصر الهوريني: ١١٨.

**القول الثاني:** جواز كتابتها بالألف أو الياء، وهذا هو مذهب الكوفيين<sup>(٢٨٢)</sup>، واختار هذا القول العبدى<sup>(٢٨٣)</sup>، وابن الحاجب<sup>(٢٨٤)</sup>، والخضر اليزدي<sup>(٢٨٥)</sup>، وزكريا الأنصاري<sup>(٢٨٦)</sup>.

وحجة هذا القول احتمالية انقلاب الألف فيها عن الياء أو الواو، فقد تكون منقلبة عن واو؛ لأن قلب لامها تاء في (كِلْتَا) يدل على أن أصلها واو؛ كما قلبت لام (أخو) تاء في (أخت)، وإمالتها تدل على أن أصلها ياء؛ لأن الكسرة لا يُمال لها ألفٌ ثلاثة منقلبة عن واو<sup>(٢٨٧)</sup>، فنظرا لعدم الجزم بأصل الألف فيها واحتمال انقلابها عن الواو أو الياء جاز كتابتها بالألف أو الياء.

**القول الثالث:** كتابتهما بالألف في حالة الرفع، وبالياء في حالتي النصب والجر، وقال بهذا ابن قتيبة؛ حيث قال: «فأما (كلا) و(كلتا) فقد اختلف فيهما، والذي أستحبُّ أن يكتبها إذا وليا حرفا رافعا بالألف فتكتب: أتاني كِلَا الرجلين، وأتاني كِلْتَا المرأتين، وإذا وليا حرفاً ناصباً أو خافضاً كتبا بالياء؛ فتكتب: رأيت كِلَى الرجلين، و: مررت بكِلْتَى المرأتين»<sup>(٢٨٨)</sup> واختار هذا القول ابن درستويه<sup>(٢٨٩)</sup>.

(٢٨٢) يُنظر: التذييل والتكميل ١٠ / ٢٥٧أ، شرح التسهيل للمراي: ١١٩٣/٢، همع الهوامع ٤/٤٨٤.

(٢٨٣) يُنظر: التذييل والتكميل ١٠ / ٢٥٧أ، شرح التسهيل للمراي: ١١٩٣/٢، همع الهوامع ٤/٤٨٤.

(٢٨٤) يُنظر: الشافية: ٣٦.

(٢٨٥) يُنظر: شرح الشافية للخضر ١١٠٩/٢.

(٢٨٦) يُنظر: المناهج الكافية ٥٩٦.

(٢٨٧) يُنظر: المناهج الشافية ٥٩٦، شرح الشافية لركن الدين ١٠٣٨/٢-١٠٣٩، شرح الشافية للخضر:

١١٠٩/٢.

(٢٨٨) أدب الكاتب ٢٦١-٢٦٢.

(٢٨٩) يُنظر: كتاب الكتاب: ٤٦.



واحتج ابن قتيبة لهذا الرأي بقوله: «وإنما فرقت بينهما في الكتابة في هاتين الحالتين؛ لأن العرب فرقت بينهما في اللفظ مع المكني»<sup>(٢٩٠)</sup>، فابن قتيبة هنا يعلل اختياره هذا بمعاملة (كَلًا) و(كَلتا) مع الظاهر معاملتها مع المضمر حيث إنك تقول مع المضمر: جاءني كلاهما وكلتاهما، ومررت بكليهما وكلتيهما.

والراجح رأي البصريين وهو وجوب كتابتها بالألف دائماً؛ وذلك لأنها محتومة بألف ثلاثة منقلبة عن واو بدليل انقلاب ألفها في التأنيث تاء كما قلبوا لام (أخو) تاء فقالوا: أخت، وإذا ثبت انقلابها عن الواو أجريت مجرى ما ختم بألف منقلبة عن واو. مسألة: إبدال الألف ياء فيما زاد على أربعة أحرف قياساً على (يحيى)<sup>(٢٩١)</sup>

كل اسم ختم بألف مقصورة وكان رباعياً فصاعداً فإنه يكتب بالياء مثل: مرعى، ومُلتقى، ومُستشفى، إلا إن كان ما قبل آخره ياء فإنه يكتب بالألف مثل: سُقياً، دُنياً، ثرياً إلا (يحيى) اسم علم<sup>(٢٩٢)</sup>؛ وقد اختلف العلماء في قياس غير (يحيى) عليه على قولين:

**القول الأول:** يقاس عليه كل علم شاب به، مثل لو سميت بـ(يَعياً) وهذا قول المبرد؛ إذ ألحق بـ(يحيى) كل علم منقول من الفعل كأن يسمى بـ(أعيًا) فإنه يكتبه بالياء<sup>(٢٩٣)</sup>، وتابعه النحاس حيث قال: «القياس في هذا مستمر؛ كأن إذا سميت بـ(يحيى)، أو بـ(خطايا) أو بـ(زوايا) كتبت هذا كله بالياء، وجمعت بين يائين فرقا بين

(٢٩٠) أدب الكاتب ٢٦١-٢٦٢.

(٢٩١) مراجع المسألة: صناعة الكتاب: ١٣٦، كتاب الكتاب: ٤٥، ما يحتاج إليه الكاتب من مهموز ومقصور ومدود ٧٧-٧٨، شرح الجمل: ٣٤٤/٢، التذيل والتكميل: ٢٥٧/١٠، الهمع: ٤٨٣/٣، الإملاء العربي لأحمد قيش: ١٠١، قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن: ٢٠.

(٢٩٢) يُنظر: كتاب الكتاب: ٤٤-٤٥.

(٢٩٣) يُنظر: التذيل والتكميل: ٢٥٧/١٠، الهمع: ٤٨٣/٣.

التسمية وغيرها، فإن قلت: فلان يحيا حياة طيبة كتبته بالألف لا غير<sup>(٢٩٤)</sup>. إذن حجة هذا القول التفريق بين العلم وما نقل عنه.

**القول الثاني:** أنه لا يقاس عليه، وهذا قول جمهور العلماء، وعبر أبو حيان عن نسبه للجمهور بقوله: ((بما عليه الناس))<sup>(٢٩٥)</sup>، ونسبه النحاس لبعض النحويين<sup>(٢٩٦)</sup>، وهو اختيار ابن درستويه<sup>(٢٩٧)</sup>، وابن جني<sup>(٢٩٨)</sup>، وابن عصفور<sup>(٢٩٩)</sup>، وابن مالك، وأبي حيان<sup>(٣٠٠)</sup>، وعليه اصطلاح الإملاء الحديث<sup>(٣٠١)</sup>.

وحجة هذا القول أن (يحيى) شاذ؛ والشاذ لا يقاس عليه؛ قال ابن درستويه: ((وأما (يحيى) اسم رجل بعينه فإنه يكتب وحده بالياء مخالفاً نظائره؛ لأنه علم مشهور يكثر استعماله، ويعرف فلا يُلبس، فيجري على اللفظ دون المعنى تخفيفاً، وفرقا بينه وبين الفعل، ولا يقاس عليه؛ لأنه شاذ عن القياس))<sup>(٣٠٢)</sup>.

**والراجع القول الثاني وهو الاقتصار على (يحيى) وعدم القياس عليه؛ لأننا وجدنا أن في العرب أعلاماً على وزن (يحيى) ولم يكتبها العلماء المتقدمون بالياء تمسكاً بالأصل؛ ففي العرب (بنو أعيان)<sup>(٣٠٣)</sup>.**

(٢٩٤) صناعة الكتاب: ١٣٦، وانظر: همع الهوامع: ٤٨٣/٣.

(٢٩٥) التذييل والتكميل: ٢٥٧/١٠ ب.

(٢٩٦) يُنظر: صناعة الكتاب: ١٣٦.

(٢٩٧) يُنظر: كتاب الكتاب: ٤٥.

(٢٩٨) يُنظر: ما يحتاج إليه الكاتب من مهموز ومقصور وممدود ٧٧-٧٨.

(٢٩٩) يُنظر: شرح الجمل: ٣٤٤/٢.

(٣٠٠) يُنظر: التذييل والتكميل: ٢٥٧/١٠ ب.

(٣٠١) يُنظر: انظر: الإملاء العربي لأحمد قبيش: ١٠١، قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن: ٢٠.

(٣٠٢) يُنظر: كتاب الكتاب: ٤٥.

(٣٠٣) يُنظر: التذييل والتكميل: ٢٥٧/١٠ ب.

مسألة: إبدال ألف الاسم المقصور ياء إذا كان مختوما بتاء التانيث<sup>(٣٠٤)</sup>

اختلف العلماء في كتابة ألف الاسم المقصور إذا ختم بتاء التانيث مثل (حصاة)

على قولين :

**القول الأول:** إبدال الألف ياء فيكتبونها (حصية) ؛ وقال بذلك الكوفيون<sup>(٣٠٥)</sup>، وحثهم في هذا عدم الاعتداد بالتاء ؛ لأنها على نية الانفصال كما لا يعتد بها في النسب.

**القول الثاني:** كتابتها بالألف، وقال بهذا البصريون<sup>(٣٠٦)</sup>، واختاره ابن قتيبة<sup>(٣٠٧)</sup>، وابن عصفور<sup>(٣٠٨)</sup>، وهو ما استقر عليه الاصطلاح الحديث للإملاء. وحجة هذا القول أن الألف ليست متطرفة بل هي - على الحقيقة - متوسطة<sup>(٣٠٩)</sup>.

وهذا القول هو الراجح ؛ وذلك لأن كتابتها بالياء يوقع في اللبس بين حصة المكبرة وتصغيرها.

(٣٠٤) يُنظر : مراجع المسألة: أدب الكاتب: ٢٧٤، شرح الجمل: ٣/٣٤٥، التذليل والتكميل: ١٠/٢٥٨أ،

شرح التسهيل للمراي ٢/١١٩٥، المساعد ٤/٣٥٤، الهمع: ٣/٤٨٣.

(٣٠٥) يُنظر : التذليل والتكميل: ١٠/٢٥٨أ، شرح التسهيل للمراي ٢/١١٩٥، المساعد ٤/٣٥٤، الهمع: ٣/

٤٨٣.

(٣٠٦) يُنظر : التذليل والتكميل: ١٠/٢٥٨أ، شرح التسهيل للمراي: ٢/١١٩٥، الهمع: ٣/٤٨٣.

(٣٠٧) يُنظر : أدب الكاتب: ٢٧٤.

(٣٠٨) يُنظر : شرح الجمل: ٣/٣٤٥.

(٣٠٩) يُنظر : التذليل والتكميل: ١٠/٢٥٨أ، شرح التسهيل للمراي: ٢/١١٩٥.

مسألة: إبدال ألف الاسم المقصور ياء إذا اتصل به ضمير متصل<sup>(٣١٠)</sup>.

اختلف العلماء في كتابة الألف في آخر الاسم المقصور إذا اتصل به ضمير في نحو (مَلْهَآك ، فَتَاك ، فَتَاي) على قولين :

القول الأول: إبدالها ياء ، وقال بذلك بعض النحويين<sup>(٣١١)</sup>.

وحجة هذا القول استصحاب النيابة قبل الإضافة<sup>(٣١٢)</sup> ، والاستصحاب أحد الأدلة المعتمدة.

القول الثاني: كتابتها ألفا ، وقال بذلك البصريون<sup>(٣١٣)</sup> ، وقال به المغاربة<sup>(٣١٤)</sup> ، وهو قول ابن قتيبة<sup>(٣١٥)</sup> ، والعكبري<sup>(٣١٦)</sup> ، وعليه اصطلاح الإملاء الحديث.

وحجة هذا القول أن الألف لم تتطرف بل هي متوسطة على الحقيقة.

وهذا الرأي هو الراجح ؛ وذلك لأن إضافة الضمير جعلت الألف غير متطرفة ؛

إذ إن المضاف والمضاف إليه يعاملان على أنهما كلمة واحدة.

(٣١٠) مراجع المسألة: أدب الكاتب: ٢٧٤ ، الباب علل البناء والإعراب: ٢ / ٤٨٤ ، شرح الحمل لابن

عصفور: ٣ / ٣٤٥ ، التذييل و التكميل: ١٠ / ٢٥٨ ، المساعد: ٤ / ٣٥٤ ، الهمع: ٣ / ٤٨٣ .

(٣١١) يُنظر : التذييل و التكميل: ١٠ / ٢٥٨ .

(٣١٢) يُنظر : التذييل و التكميل: ١٠ / ٢٥٨ .

(٣١٣) يُنظر : التذييل و التكميل: ١٠ / ٢٥٨ .

(٣١٤) يُنظر : المساعد: ٤ / ٣٥٤ .

(٣١٥) يُنظر : أدب الكاتب: ٢٧٤ .

(٣١٦) يُنظر : الباب علل البناء والإعراب: ٢ / ٤٨٤ .

مسألة: إبدال الاسم المقصور والفعل الماضي المعتل الآخر ألفاً مطلقاً<sup>(٣١٧)</sup>

الاسم المقصور الثلاثي والفعل الماضي المعتل الآخر الذي أصل آخرهما واو؛ اتفق العلماء على كتابتهما بالألف مثل: (دعا) و (عصا)، واختلفوا في الثلاثي الذي أصل آخره ياء مثل (رَمَى)، و (جَمَى)، و ما زاد على ثلاثة أحرف مثل: (استصَفَى)، و (مستشفى)، فلهم في ذلك قولان:

**القول الأول:** منع كتابتهما بالألف دائماً، بل فيه تفصيل؛ فإن كان ثلاثياً ينظر لأصل آخره فإن كان واوا أبدل ألفاً، مثل (رَجَا) وهو ما يحيط بالبئر و (دَعَا)، وإن كان أصله ياء كتب بالياء مثل (رَمَى) و (جَمَى)، وإن كان أكثر من ثلاثة أحرف أبدل ياء دائماً مثل (مَسَعَى، ملْتَقَى، مستشفَى، استدَعَى، استرقَى) إلا العلم (يجبى) فيكتب بالياء؛ وهذا قول البصريين والكوفيين<sup>(٣١٨)</sup>، على خلاف في بعض صور الاسم الثلاثي، والفعل الثلاثي كما سيأتي في المسألتين القادمتين، ونسبه ابن الدهان لأكثر العلماء<sup>(٣١٩)</sup>، وقال عنه النحاس إنه اصطلاح قديم جرى عليه الكتاب<sup>(٣٢٠)</sup>، ثم ذكر أن أول من ابتدعه الأخفش؛ قال النحاس: «وسمعت علي بن سليمان (الأخفش الصغير) يقول عن محمد بن يزيد (المبرد): إن أصل هذا من الأخفش سعيد احتال على

(٣١٧) مراجع المسألة: كتاب الكتاب: ٤٦، صناعة الكتاب: ١٣٤-١٣٥، الجمل: ٢٧٠-٢٧١، كتاب الخط: ٦١، الحلييات ٩٣-٩٦، باب الهجاء: ١٣٥، الاقتضاب: ١٣٦/٢، شرح الجمل لابن عصفور: ٣٤٥/٢ التذييل والتكميل: ٢٥٧/١٠ ب - ٢٥٨، شرح التسهيل للمراذبي: ١١٩٤/٢، الهمع ٤٨٤/٣، قواعد الإملاء للهوريني: ١٥٢، الإملاء العربي لأحمد قبش: ٤٥، قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن: ٢٠-٢١.

(٣١٨) يُنظر: شرح الجمل: ١٤٥/٢ التذييل ٨٢ المساعد ٣٥٠/٤.

(٣١٩) يُنظر: باب الهجاء: ٢٩.

(٣٢٠) يُنظر: صناعة الكتاب: ١٣٥.

الكتاب ؛ ليضطرهم إلى النظر في النحو، ثم سأل الكسائي فتابعه عليه<sup>(٣٢١)</sup>، وهو اختيار ابن السيد<sup>(٣٢٢)</sup>، و عليه اصطلاح الهجاء الحديث ؛ قال عبد السلام هارون عن الرأي الأول : ((ليس بشيء))<sup>(٣٢٣)</sup>.

وحجة هذا القول هو التفريق في أصل الحرف ؛ ليعلم أصله : هل هو ياء، أو واو؟<sup>(٣٢٤)</sup>.

**القول الثاني :** كتابتهما بالألف دائما، وقال بذلك الفارسي<sup>(٣٢٥)</sup>، و نسبه ابن الدهان للفارسي وشيوخه<sup>(٣٢٦)</sup>.

ويبدو من كلام أبي جعفر النحاس أن هذا اصطلاح الكتاب قبل أبي سعيد الأخفش ؛ فقد روى عن المبرد أن أول من قال بالتفريق - كما في القول الأول - هو الأخفش، وأورد ردا من الزجاج والمبرد على ذلك القول المشهور قال : ((وكان إبراهيم بن السري أبو إسحاق يتعجب من هذا كله ويقول : لم يأخذوا بما في كتاب الله جل وعز...، وإن كانوا اتبعوا ما في المصحف ؛ ففي المصحف (زَكَى) [النور: ٢١] بـ(الياء) وهو من (زكا يزكو)، وسمعت علي بن سليمان (الأخفش الصغير) يقول عن محمد بن يزيد (المبرد) : إن أصل هذا من الأخفش سعيد احتال على الكتاب ؛ ليضطرهم إلى النظر في النحو، ثم سأل الكسائي فتابعه عليه، قال : وقد علمنا أننا إنما نقل إلى

(٣٢١) صناعة الكتاب: ١٣٥.

(٣٢٢) يُنظر : الاقتضاب ١٣٥.

(٣٢٣) قواعد الإملاء: ٢٠-٢١، و يُنظر : قواعد الإملاء للهوريني: ١٥٢، الإملاء العربي لأحمد قيش: ٤٥.

(٣٢٤) يُنظر : صناعة الكتاب: ١٣٥.

(٣٢٥) يُنظر : الحليات ٩٣-٩٦ و يُنظر أيضا في نسبته للفارسي في: الاقتضاب: ٢/ ١٣٦، شرح الجمل لابن عصفور: ٣٤٥/٢، التذييل والتكميل: ١٠/٢٥٧ب، شرح التسهيل للمرادي: ٢/ ١١٩٤، الهمع:

٤٨٤/٣.

(٣٢٦) يُنظر : باب الهجاء: ١٣٥.

الكتاب ما كان في اللفظ، وإذا قلنا: رمى؛ فليس في اللفظ إلا الألف، ثم ذكر المناقضة في هذا بإجماعهم على كتب ذوات الياء بالألف إذا اتصلت بمضمر نحو: (رَمَاهُ) و (مَلَهَاكَ)، قال: وقولهم: إنما كتبنا (رَمَى) بالياء؛ ليدل على أن الألف منقلبة عن ياء خطأ؛ لأنه يلزمهم أن يكتبوا (غزا) بالواو؛ لأن الألف منقلبة عن (واو)<sup>(٣٢٧)</sup>، وهذا النص يبين أن كتابتها بالألف ليس رأياً خاصاً بالفارسي، بل هو الاصطلاح القديم قبل أن يغيّره الأخفش، ويبين هذا النص -أيضاً- أنه اختيار المبرد، ويؤيد ذلك أن الزجاجي قال: «قرأت بخط أبي العباس -رحمه الله- شيئاً كثيراً كتب ذوات الياء بالألف»<sup>(٣٢٨)</sup>.

واستبعد ابن الضائع نسبة هذا القول للفارسي حيث قال: «هذه الحكاية بعيدة جداً عن الفارسي، بل مراده أنه القياس»<sup>(٣٢٩)</sup>، ويبدو أن استبعاد ابن الضائع نسبة هذا القول للفارسي بناءً على أنه انفرد به، والحق أنه رأي قديم ذهب إليه قبله بعض العلماء كما أوضحت آنفاً.

واحتج لهذا القول بأن (بائع) و (قائم) و (كساء) الهمزة فيها منقلبة عن ياء و واو، ولا تكتب إلا على صورتها ولا يفرق بين ما كانت فيه منقلبة عن ياء أو منقلبة عن واو<sup>(٣٣٠)</sup>.

**القول الثالث:** المختار التفصيل كما في القول الأول، و يجوز كتابته بالألف مطلقاً إلا إن كان الاسم قبل آخره ياء نحو (يحيى) فيكتب بالياء، ذكر النحاس الإجماع

(٣٢٧) صناعة الكتاب: ١٣٥.

(٣٢٨) كتاب الخط: ٦٢.

(٣٢٩) التذيل والتكميل: ١٠/٢٥٨، الممع ٣/٤٨٤.

(٣٣٠) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢/٣٤٥، التذيل والتكميل: ١٠/٢٥٧، شرح التسهيل للمراي:

على ذلك ؛ قال : «ولا خلاف بين النحويين في إن كتبت كله بالألف فجائز»<sup>(٣٣١)</sup> ، ونسبه أبو حيان لبعض النحويين<sup>(٣٣٢)</sup> ، وهو اختيار الزجاجي قال عن الرأي الأول : «وهو المختار ، وكتابه بالألف جائز»<sup>(٣٣٣)</sup> ، واختاره أيضا ابن جني<sup>(٣٣٤)</sup> ، وابن درستويه<sup>(٣٣٥)</sup> .

وحجة تجويز كتابته بالألف مطلقا أنه هو الأصل ؛ إذ إن الكتابة فرع عن اللفظ ، واللفظ بالألف<sup>(٣٣٦)</sup> .

**والراجع القول الثالث ؛ لقوة تعليل القولين ، فمن أراد التفريق في أصل الحرف كتبه على التفصيل المذكور ، ومن أراد مراعاة اللفظ كتبه ألفا مطلقا في كل أحواله .**  
مسألة: إبدال ما كان أصله واوا في آخر الاسم الثلاثي المقصور ياء<sup>(٣٣٧)</sup> .

اختلف العلماء في كتابة الاسم الثلاثي المقصور الذي آخره منقلبا عن واو على قولين :

**القول الأول:** يكتب ألفا إلا إذا كان على زن (فَعَلَ) أو (فُعَلَ) فيجوز كتابتهما بالألف والياء مثل : (هُدَى) و (رَضَى) ، وهذا قول الكوفيين<sup>(٣٣٨)</sup> ، ونسبه أبو جعفر النحاس للكسائي والفراء وثعلب<sup>(٣٣٩)</sup> .

(٣٣١) صناعة الكتاب: ١٣٤-١٣٥ .

(٣٣٢) يُنظر : التذيل والتكميل: ١٠/٢٥٨أ .

(٣٣٣) الجمل: ٢٧٠-٢٧١ ، و يُنظر أيضا كتابه كتاب الخط: ٦١ .

(٣٣٤) ما يحتاج اليه الكاتب من مهموز ومقصور وممدود ٧٧-٧٨ ، ٨٠ - ٨١ .

(٣٣٥) كتاب الكتاب: ٤٦ ، والمرادي . شرح التسهيل للمرادي: ٢/١١٩٤ .

(٣٣٦) انظر: كتاب الكتاب: ٤٦ .

(٣٣٧) مراجع المسألة: صناعة الكتاب: ١٣٥ ، الاقتضاب: ١٣٥/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور: ١٤٥/٢ ،

التذيل والتكميل: ١٠/٢٦٥أ ، المساعد: ٤/٣٥٠ .

(٣٣٨) انظر: الاقتضاب: ١٣٥/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور: ١٤٥/٢ ، التذيل والتكميل: ١٠/٢٦٥أ .



وحجة هذا القول السماع عن العرب قال الكسائي: «سمعت العرب تثني كل اسم ثلاثي مضموم الأول أو مكسوره بالياء إلا (الجمي) و (الرضا) فلإني سمعتهم يقولون فيهما: (جموان)، و (جميان)، و (رضوان) و (رضيان)»<sup>(٣٤٠)</sup>.

وقد رد عليه ابن السيد بقوله: «القياس الصحيح في هذا أن يجر مجرى المفتوح الأول في أن ينظر على أصله، ولو كانت العرب تثني كل مضموم ومكسور بالياء لم ينف ذلك على البصريين، وإن كان الكسائي سمع ذلك من بعض العرب فليس يجب أن يجعل ذلك حجة وقياسا على سائرهم»<sup>(٣٤١)</sup>، وحكم ابن عقيل على رواية الثنية بالياء بالشذوذ<sup>(٣٤٢)</sup>.

**القول الثاني:** يكتب ألفا دائما؛ مثل: (رجا) وهو ما يحيط بالبئر، وهذا هو قول البصريين<sup>(٣٤٣)</sup>، ورجحه ابن السيد<sup>(٣٤٤)</sup>، وابن عصفور<sup>(٣٤٥)</sup>، وهو رأي الفارسي كما ذكرنا في المسألة السابقة.

والراجع جواز كتابته بالألف والياء لا لقوة حجة الكسائي بل لما ذكرته في ترجيح المسألة السابقة

= (٣٣٩) صناعة الكتاب: ١٣٥.

(٣٤٠) الاقتضاب: ١٣٥/٢، وانظر:، شرح الجمل لابن عصفور: ١٤٥/٢، التذييل والتكميل: ١٠/٢٦٥أ.

(٣٤١) الاقتضاب: ١٣٦/٢.

(٣٤٢) المساعد: ٤/٣٥٠.

(٣٤٣) انظر: الاقتضاب: ١٣٦/٢، التذييل والتكميل: ١٠/٢٦٥أ، المساعد: ٤/٣٥٠.

(٣٤٤) الاقتضاب: ١٣٥/٢.

(٣٤٥) شرح الجمل: ١٤٥/٢.

مسألة: إبدال ما كان أصله واوا في آخر الفعل الثلاثي ألفا مطلقاً<sup>(٣٤٦)</sup>

اختلف العلماء في كتابة الفعل الثلاثي المعتل الآخر، إذا آخره منقلبا عن واو على قولين:

**القول الأول:** كتابته بالألف مطلقا فتكتب الأفعال: (دَعَا، سَمَا، زَكَ) وهذا قول الجمهور<sup>(٣٤٧)</sup>، ونسبه أبو حيان للبصريين<sup>(٣٤٨)</sup>. وعلى هذا القول جمهور العلماء<sup>(٣٤٩)</sup>.

و حجة هذا القول التفريق بين ما كان أصله واوا وما كان أصله ياء<sup>(٣٥٠)</sup>.

**القول الثاني:** يكتب بالألف إلا إن كانت عين الفعل همزة جاز أن تبدل ياء مثل (شَأَى) و(نَأَى)، وهذا قول الكسائي<sup>(٣٥١)</sup>، واختيار ابن قتيبة<sup>(٣٥٢)</sup>. أو كانت لامه همزة مثل (خَسَأَ)؛ فإنه يكتب بالألف، وهذا رأي الفراء<sup>(٣٥٣)</sup>، واختيار ابن قتيبة أيضا<sup>(٣٥٤)</sup>؛ أي أن ابن قتيبة يرى كتابته بالألف إلا إن كانت عينه أو لامه همزة.

(٣٤٦) مراجع المسألة: صناعة الكتاب: ١٣٥، أدب الكاتب: ٢٩٨، باب الهجاء: ٤٤، الاقتضاب: ١٣٥/٢، شرح الجمل لابن عصفور: ١٤٥/٢، التذيل والتكميل: ١٠/٢٦٥، المساعد: ٣٥٠/٤، الهمع: ٤٨٤/٣.

(٣٤٧) يُنظر: الهمع: ٤٨٤/٣.

(٣٤٨) يُنظر: التذيل ١٠/٢٥٦ ب.

(٣٤٩) يُنظر: صناعة الكتاب: ١٣٥، الاقتضاب: ١٣٥/٢، شرح الجمل لابن عصفور: ١٤٥/٢، التذيل والتكميل: ١٠/٢٦٥، المساعد: ٣٥٠/٤.

(٣٥٠) يُنظر: صناعة الكتاب: ١٣٥.

(٣٥١) يُنظر: باب الهجاء: ٤٤، التذيل والتكميل: ١٠/٢٦٥، المساعد: ٣٥٠/٤.

(٣٥٢) يُنظر: أدب الكاتب: ٢٥٩.

(٣٥٣) يُنظر: الاقتضاب: ١٣٤/٢.

(٣٥٤) يُنظر: أدب الكاتب: ٢٩٨.

وحجة هذا القول كراهة اجتماع متماثلين لو كتب الفعل بالياء في مثل (شأى) في حالة تسهيل الهمزة<sup>(٣٥٥)</sup>.

و الراجع جواز كتابته بالألف لما ذكرت من حجج في المسألة قبل السابقة.  
مسألة: إبدال نون التوكيد الخفيفة ألفا<sup>(٣٥٦)</sup>

اتفق العلماء على أن نون التوكيد الخفيفة اللاحقة لفعل مسند لفاعل مفرد مذكر تبدل ألفاً لفظاً في الوقف، وقد اختلف العلماء في صورة كتابتها على قولين:  
القول الأول: أنها تكتب ألفاً إن أمن اللبس، وهذا هو رسم المصحف، وهو رأي البصريين<sup>(٣٥٧)</sup>، وعليه جماهير العلماء<sup>(٣٥٨)</sup>، وقيدوا ذلك بأمن اللبس احترازاً من مثل: اضربن زيدا؛ إذ لو كتبت بالألف لالتبست بالفعل المنسوب لألف الاثنين<sup>(٣٥٩)</sup>.  
وحجة هذا القول الوقف عليها بالألف؛ إذ إن النون الخفيفة تنقلب ألفاً إذا كان ما قبلها مفتوحاً في الوقف<sup>(٣٦٠)</sup>، ولهذا روعي فيه المال<sup>(٣٦١)</sup>.

(٣٥٥) يُنظر: أدب الكاتب: ٢٥٩، باب الهجاء: ٤٤.

(٣٥٦) مراجع المسألة: شرح الشافية للرضي: ٣/٣١٨، التذييل والتكميل: ١٠/٢٥٦، شرح الشافية للخضر ٢/١٠٩١، شرح الشافية لركن الدين: ٢/١٠٠٢، شرح شافية ابن الحاجب للكمال: ٥٥٦، المناهج الكافية: ٥٨٠، المناهل الصافية: ٢/٤٠٠، قواعد الإملاء للهوري: ١٦٧، الإملاء العربي لأحمد قبش: ٨٧.

(٣٥٧) يُنظر: قواعد الإملاء ١٦٧.

(٣٥٨) يُنظر: شرح الشافية للرضي: ٣/٣١٨، التذييل والتكميل: ١٠/٢٥٦، شرح الشافية للخضر ٢/١٠٩١، شرح الشافية لركن الدين: ٢/١٠٠٢، شرح شافية ابن الحاجب للكمال: ٥٥٦، المناهج الكافية: ٥٨٠.

(٣٥٩) يُنظر: التذييل والتكميل: ١٠/٢٥٦.

(٣٦٠) يُنظر: شرح الشافية للخضر ٢/١٠٩١.

(٣٦١) يُنظر: التذييل والتكميل: ١٠/٢٥٦.

**القول الثاني:** أنها تكتب بالنون، وذهب إلى هذا الكوفيون<sup>(٣٦٢)</sup>، وحجة هذا القول أنه الأصل، وإلحاقاً لها بالنون الخفيفة اللاحقة للفعل المسند لواو الجماعة تقول: (اضربن<sup>٣٦٣</sup>) .

**والراجح رأي الكوفيين** وذلك اعتماداً على أصلين؛ أحدهما أن الأصل عدم القلب، والثاني: أن الأصل الوصل، وليس الوقف، ولهذا تكتب علامات الإعراب من ضمة، وفتحة، وكسرة على الكلمات مع أن الوقف بالسكون، ولهذا فالأولى كتابتها نونا.

#### المبحث الرابع: مسائل الزيادة

**مسألة: زيادة الألف في (مائة)<sup>(٣٦٤)</sup>**

اختلف العلماء في زادة الألف في (مائة) على قولين:

**القول الأول:** زيادة الألف، وعلى هذا الرأي غالبية العلماء<sup>(٣٦٥)</sup>، واختلف في تعليل زيادتها؛ فقال البصريون إنها زيدت للفرق بينها وبين (مئة)<sup>(٣٦٦)</sup>، وبالغ ابن

(٣٦٢) يُنظر: قواعد الإملاء للهوري: ١٦٧.

(٣٦٣) يُنظر: شرح الشافية لركن الدين: ١٠٠٢/٢.

(٣٦٤) مراجع المسألة: كتاب الكتاب: ٨٤، باب الهجاء: ٦، اللباب علل البناء والإعراب: ٤٨٧/٢، شرح

الجملة لابن عصفور: ٣٤٧/٢، البديع لابن الأثير: ٣٦٠/٢، التذليل والتكميل: ٢٧٢/١٠، شرح

الشافية لركن الدين: ١٠٢٢/٢، المناهج الكافية: ٥٨٨-٥٨٩، شرح الشافية للكمال: ٥٦٤، شرح

التسهيل للمراذي: ١٢١٥/٢، المساعد: ٣٧٦/٤، الإملاء العربي لأحمد قيش: ٧٦، همزة في الإملاء

العربي المعاصر: ٤٤.

(٣٦٥) يُنظر: مراجع المسألة.

(٣٦٦) يُنظر: التذليل والتكميل: ٢٧١/١٠ ب.

درستويه فحكى إجماع النحويين على أنها للفرق بينها وبين (مِنهُ)<sup>(٣٦٧)</sup>، والصحيح أن هذا رأي البصريين كما أشرت آنفا.

وأما الكوفيون فقالوا: إنها زيدت بـ(مائة) فرقا بينها وبين (فِئَة) و (رِئَة)، قال أبو بكر محمد بن علي الأذفوي: «الذي قال من يوثق به من أهل اللغة: إن استعمال الناس لـ(مائة) أكثر من استعمالهم لـ(فئة) فجعل الفرق فيها»<sup>(٣٦٨)</sup>.

ورجح أبو حيان الأندلسي تعليل البصريين، ورد على الكوفيين بقوله: «ويدل على فساد رأي الكوفيين إجماع الكتاب على كتبهم (مئات) بغير ألف بعد الميم، ولو كان السبب ما ذكروه لزم ذلك في الجمع»<sup>(٣٦٩)</sup>، وجوز ابن درستويه أن يكون السبب أنها زيدت مما نقص من الكلمة؛ وذلك لأن (مِئَة) على وزن (فِئَة) و(رِئَة)، فذهبت لام الفعل كما ذهبت من (كُرَة) و(ظِبَة)؛ لأنها من قولهم: تمأى القوم إذا تباعدوا<sup>(٣٧٠)</sup>، وقال ابن الدهان: «وقيل إنما فعل ذلك للفصل بينه وبين (مِئَة) اسم امرأة»<sup>(٣٧١)</sup>.

**القول الثاني:** حذف الألف من الخط، ولم ينسب لقائل؛ قال ابن الأثير: «ومنهم من حذفها»<sup>(٣٧٢)</sup>، وقال أبو حيان: «وكثيرا ما أكتب أنا (مئة) بغير ألف كما

(٣٦٧) يُنظر: كتاب الكتاب: ٨٤.

(٣٦٨) التذييل والتكميل: ١٠/٢٧٢أ.

(٣٦٩) التذييل والتكميل: ١٠/٢٧٢أ.

(٣٧٠) يُنظر: كتاب الكتاب: ٨٤.

(٣٧١) باب الهجاء: ٦.

(٣٧٢) البديع: ٢/٣٦٠، وانظر: التذييل والتكميل: ١٠/٢٧٢أ، شرح الشافية لركن الدين: ٢/١٠٢٢.

تكتب (فئة))<sup>(٣٧٣)</sup>، و بعض الكتاب المعاصرين يكتبونها بألف، وبعضهم من دون ألف<sup>(٣٧٤)</sup>.

وحجة هذا القول مطابقة المكتوب للملفوظ؛ وهو الأصل، واتباع الأصل أولى. وهذا الرأي الأخير هو الراجح؛ وذلك لأن التفريق بين (مائة) و (فئة) إنما كان قبل التنقيط، وكان المفترض بعد التنقيط أن تكتب كما تلفظ؛ لأن اللبس زال بالتنقيط.

مسألة: زيادة الألف في (مئتين) مثنى (مائة)<sup>(٣٧٥)</sup>

اختلف العلماء في زيادة الألف في (مئتين) خطأ على قولين:

**القول الأول:** زيادتها فيكتبون (مئتين)؛ وعلى هذا جمهور العلماء، وهو اختيار أبي جعفر النحاس<sup>(٣٧٦)</sup>، وابن درستويه، قال: «وإذا ثبتت المائة كانت هذه الألف لها ألزم»<sup>(٣٧٧)</sup>، وابن عصفور<sup>(٣٧٨)</sup>، وابن الحاجب وشرّاح الشافعية<sup>(٣٧٩)</sup>، وذهب إلى هذا القول من أثبت الألف في (مائة) من المعاصرين<sup>(٣٨٠)</sup>.

(٣٧٣) التذييل والتكميل: ١٠/٢٧٢أ.

(٣٧٤) يُنظر: الهزمة في الإملاء العربي المعاصر: ٤٤.

(٣٧٥) مراجع المسألة: صناعة الكتاب: ١٤٠، كتاب الكتاب: ٨٤، شرح الجمل لابن عصفور: ٢/٣٤٧-

٣٤٨، شرح الشافعية للرضي: ٣/٣٢٨، التذييل والتكميل: ١٠/٢٧٢ب المناهج الكافية في شرح

الشافعية: ٥٨٩، شرح شافية ابن الحاجب للكمال ٥٦٤، شرح الشافية لركن الدين: ٢/١٠٢٣، المناهل

الصفافية إلى كشف معاني الشافية: ٢/٤١٥، شرح الشافية للجاربردي: ٢/٢٧٣، شرح التسهيل للمراي

٢/١٢١٥، المساعد: ٤/٣٧٦، الإملاء العربي لأحمد قيش: ٧٦.

(٣٧٦) يُنظر: صناعة الكتاب: ١٤٠.

(٣٧٧) كتاب الكتاب: ٨٤.

(٣٧٨) يُنظر: شرح الجمل: ٢/٣٤٧.

وعلى ابن عصفور زيادتها بقوله: «التثنية مبنية على لفظ الواحد أبدا؛ أعني أنها يسلم فيها بناء الواحد، فجرت في الخط على لفظ الواحد»<sup>(٣٨١)</sup>، و ذكر المرادي أن حجة إثباتها لدى من أثبتها هي الاستصحاب حيث استصحب حكم المفرد في التثنية<sup>(٣٨٢)</sup>.

**القول الثاني:** حذف الألف، وهذا قولٌ لبعض قدماء النحويين<sup>(٣٨٣)</sup>، وذكر كل من ابن عصفور وأبي حيان الأندلسي القول ولم ينسباه لقائل معين<sup>(٣٨٤)</sup>.  
وحجة هذا القول أنه قد زال موجب زيادة الألف في المفرد؛ وهو التفريق بينها وبين (فئة) أو (منه)<sup>(٣٨٥)</sup>.

والراجع حذف الألف وذلك لأمرين:

إن قلنا بزيادة الألف في المفرد (مائة) فإن الموجب لزيادتها في المفرد قد زال، وزوال السبب يزيل ما نتج عنه، و الأمر الآخر أن الأصل مطابقة المكتوب للملفوظ، والملفوظ ليس فيه ألف، والتمسك بالأصل قاعدة مهمة من قواعد الترجيح.

= (٣٧٩) يُنظر: شرح الشافية للرضي: ٣/٣٢٨، المناهج الكافية في شرح الشافية: ٥٨٩، شرح شافية ابن الحاجب للكمال ٥٦٤، شرح الشافية لركن الدين: ٢/١٠٢٣، المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية: ٢/٤١٥، شرح الشافية للجاربردي: ٢/٢٧٣.

(٣٨٠) يُنظر: الإملاء العربي لأحمد قيش: ٧٦.

(٣٨١) شرح الجمل: ٢/٣٤٧-٣٤٨ وانظر: صناعة الكتاب: ١٤٠، التذليل والتكميل: ١٠/٢٧٢ب.

(٣٨٢) يُنظر: شرح التسهيل للمرادي ٢/١٢١٥.

(٣٨٣) يُنظر: صناعة الكتاب: ١٤٠.

(٣٨٤) يُنظر: شرح الجمل: ٢/٣٤٧-٣٤٨، التذليل والتكميل: ١٠/٢٧٢ب.

(٣٨٥) يُنظر: شرح الجمل: ٢/٣٤٧-٣٤٨، شرح التسهيل للمرادي: ٢/١٢١٥.

## مسألة: زيادة (الواو) في تصغير (أخي) (٣٨٦)

اختلف العلماء في زيادة (واو) في رسم تصغير (أخي) على قولين:  
**القول الأول:** زيادة (الواو) فتصغر (أخي) على (أُوخِيَّ)، ونسب الزجاجي  
 هذا القول لبعضهم (٣٨٧)، ونسبه ابن عصفور إلى مذهب بعض أهل الخط (٣٨٨)،  
 واختاره ابن قتيبة (٣٨٩).

وعلل ابن عصفور الزيادة بقوله: «وأما في (أُوخِيَّ) حالة التصغير فزادها بعض  
 أهل الخط فرقا بينها وبين أخي المكبر، وكانت الزيادة في التصغير؛ لأنه فرع والفروع  
 أحمل للزيادة، ولأنه قد يغير لأجل التصغير؛ والتغيير يأنس بالتغيب، وكانت واو  
 المناسبة ضمة الهمزة» (٣٩٠).

**القول الثاني:** عدم زيادتها والاكتفاء بالضمة فيكتبون (أُخِيَّ) بضم الهمزة  
 وفتح الخاء وتشديد الياء، ونسب ابن عصفور هذا القول لأكثر أهل الخط (٣٩١)، ونسبه  
 الزجاجي إلى أهل زمنه (٣٩٢)، وهو اختيار الزجاجي نفسه؛ حيث قال عن زيادة  
 الواو: «وما أراها مستحسنة» (٣٩٣)، واختيار العكبري أيضا (٣٩٤).

(٣٨٦) مراجع المسألة: أدب الكاتب ٣٧٤، الجمل: ٢٧٤، كتاب الخط للزجاجي: ٥١، اللباب علل البناء  
 والإعراب: ٢/ ٤٨٤، شرح الجمل لابن عصفور: ٣٤٨/٢، همع الهوامع: ٤٧٧/٣.

(٣٨٧) يُنظر: كتاب الخط ٥١.

(٣٨٨) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣٤٨/٢.

(٣٨٩) يُنظر: أدب الكاتب ٣٧٤.

(٣٩٠) شرح الجمل لابن عصفور: ٣٤٨/٢، و يُنظر أيضا: الجمل: ٢٧٤، كتاب الخط للزجاجي: ٥١، همع  
 الهوامع: ٤٧٧/٣.

(٣٩١) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣٤٨/٢.

(٣٩٢) يُنظر: كتاب الخط للزجاجي: ٥١، الجمل: ٢٧٤.

(٣٩٣) كتاب الخط للزجاجي: ٥١، و يُنظر: الجمل للزجاجي أيضا: ٢٧٤.



وعلل ابن عصفور هذا الرأي بقوله: «وأكثر أهل الخط لا يزيدونها؛ لأن التصغير فرع من التكبير، وليس ببناء أصلي»<sup>(٣٩٥)</sup>.  
والراجح عدم زيادتها؛ لأن الزيادة خلاف الأصل، وتغني عنه حركة الضمة عن الواو.

مسألة: زيادة الألف الفارقة بعد الفعل الماضي المسند لواو الجماعة<sup>(٣٩٦)</sup>

اختلف العلماء في زيادة الألف بعد الفعل الماضي المسند إلى واو الجماعة مثل: ذهبوا، أكلوا، شربوا، ولهم في ذلك قولان وهما:  
القول الأول: عدم زيادتها؛ وقال بذلك بعض النحويين<sup>(٣٩٧)</sup>، ولم يذكر لهذا القول حجة، ويمكن الاحتجاج له بالأصل؛ فالأصل عدم الزيادة.  
القول الثاني: زيادتها، وعليه جماهير العلماء، ونسبه الزجاجي لجماعة العلماء، وهو اختياره<sup>(٣٩٨)</sup>، واختاره ابن قتيبة<sup>(٣٩٩)</sup>، وابن درستويه<sup>(٤٠٠)</sup>،

= (٣٩٤) ينظر: اللباب علل البناء والإعراب: ٢ / ٤٨٤.

(٣٩٥) شرح الجمل لابن عصفور: ٢ / ٣٤٨.

(٣٩٦) مراجع المسألة: أدب الكاتب ٢٢٥، كتاب الكتاب: ٨٤، الهجاء: ٤، اللباب علل البناء والإعراب:

٢ / ٤٨٧، الشافية: ١٧، شرح التسهيل للمراذي: ٢ / ١٢١٥، المساعد: ٤ / ٣٧٧، شرح الشافية لركن

الدين: ٢ / ١٠٢١، التذليل والتكميل: ١٠ / ٢٧٢ب، همع الهوامع: ٣ / ٤٧٤-٤٧٥، الإملاء العربي لأحمد

قبيش: ٧٧، قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن: ٣٠.

(٣٩٧) يُنظر: كتاب الخط: ٥٠، باب الهجاء: ٤.

(٣٩٨) يُنظر: كتاب الخط: ٥٠.

(٣٩٩) يُنظر: أدب الكاتب ٢٢٥.

(٤٠٠) يُنظر: كتاب الكتاب: ٨٤.

والعكبري<sup>(٤٠١)</sup>، وابن الحاجب<sup>(٤٠٢)</sup>، وغيرهم<sup>(٤٠٣)</sup>، وعلى هذا اصطلاح الإملاء الحديث<sup>(٤٠٤)</sup>.

واختلف في تعليل زيادتها؛ فعلل ذلك الخليل بأنه لما كان وضعها على المد، وعلى ألا تتحرك أصلاً زادوا بعدها الألف؛ لأن فصل صوت المد بها ينتهي إلى مخرج الألف<sup>(٤٠٥)</sup>، وقال بعضهم فصلوا بها بين الضمير المنفصل والضمير المتصل نحو: ضربوهم؛ إذا كان الضمير مفعولاً لم يكتبوا الألف، وإذا كان تأكيداً كتبوها فرقا بين الضميرين<sup>(٤٠٦)</sup>.

وذهب الأخفش إلى أنها فصل بها بين واو الجمع و واو النسق، نحو: (كفروا و وردوا) ونحوها من الواوات المنفصلة عن الحرف قبلها، هذا هو الأصل، ثم حذفوا على ذلك من الواوات المتصلة بالحرف قبلها، نحو: (ضربوا) ليكون الباب واحداً، ولهذا لم تلحق بالمفرد نحو: (يدعو)؛ لأنها لاتصالها لا يعرض فيها من اللبس<sup>(٤٠٧)</sup>.

(٤٠١) يُنظر: اللباب علل البناء والإعراب: ٤٨٧/٢.

(٤٠٢) يُنظر: الشافية: ١٧.

(٤٠٣) يُنظر: شرح التسهيل للمرادي: ١٢١٥/٢، المساعد: ٣٧٧/٤، شرح الشافية لركن الدين: ١٠٢١/٢، الجمع: ٤٧٤/٣.

(٤٠٤) يُنظر: الإملاء العربي لأحمد قيش: ٧٧، قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن: ٣٠.

(٤٠٥) يُنظر: التذليل والتكميل: ٢٧٢/١٠ ب.

(٤٠٦) يُنظر: التذليل والتكميل: ٢٧٢/١٠ ب، و جمع الهوامع: ٤٧٤/٣-٤٧٥.

(٤٠٧) يُنظر: التذليل والتكميل: ٢٧٢/١٠ ب، جمع الهوامع: ٤٧٤/٣-٤٧٥.

وقال بمثل ذلك ابن قتيبة<sup>(٤٠٨)</sup>. والراجح زيادتها لقوة الأدلة على ذلك، والزيادة - وإن كانت خلاف الأصل - لكنها تحسن إذا كانت لعلة وجيهة كما هي هنا.

مسألة: زيادة الألف الفارقة بعد الفعل المضارع<sup>(٤٠٩)</sup>

اختلف العلماء في زيادة الألف بعد الفعل المضارع في حالتي النصب والجزم في نحو (لم يذهبوا) و (لن يذهبوا) على قولين:

القول الأول: زيادة الألف؛ ونسبه ابن الدهان لقوم من النحويين<sup>(٤١٠)</sup>، وقال بذلك الأخفش<sup>(٤١١)</sup>، والزجاجي<sup>(٤١٢)</sup>، وابن قتيبة<sup>(٤١٣)</sup>، وابن درستويه<sup>(٤١٤)</sup>، وعليه اصطلاح الإملاء الحديث<sup>(٤١٥)</sup>. وقد سبق تعليل زيادة الألف في مسألة زيادتها بعد الفعل الماضي.

(٤٠٨) يُنظر: أدب الكاتب: ٢٢٥.

(٤٠٩) مراجع المسألة: كتاب الخط: ٥٠، أدب الكاتب ٢٢٥، كتاب الكتاب: ٨٢، باب الهجاء: ٥ التذييل والتكميل: ٢٧٢/١٠، شرح التسهيل للمراي ١٢١٦/٢، المساعد: ٣٧٧/٤، الهمع ٤٧٤/٣-٤٧٥، شرح الشافية للرضي: ٣٢٨/٣، شرح الشافية لركن الدين: ١٠٢١/٢، الإملاء العربي لأحمد قبش: ٧٧، قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن: ٣٠.

(٤١٠) يُنظر: باب الهجاء: ٥.

(٤١١) يُنظر: التذييل والتكميل: ٢٧٢/١٠، شرح التسهيل للمراي ١٢١٦/٢، الهمع ٤٧٤/٣-٤٧٥.

(٤١٢) يُنظر: كتاب الخط: ٥٠.

(٤١٣) يُنظر: أدب الكاتب ٢٢٥.

(٤١٤) يُنظر: كتاب الكتاب: ٨٢.

(٤١٥) يُنظر: الإملاء العربي لأحمد قبش: ٧٧، قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن: ٣٠.

القول الثاني: منع زيادتها ونسبه الزجاجي إلى بعض الكُتَّاب<sup>(٤١٦)</sup>، ونسبه أبو حيان لبعض البصريين<sup>(٤١٧)</sup>.

والراجع زيادتها؛ للدلالة على أن الواو ضميرٌ، وليست من بنية الكلمة. مسألة: زيادة الألف الفارقة بعد الفعل المضارع المعتل الواو والمسند لفاعل مفرد مذكر<sup>(٤١٨)</sup>

اختلف العلماء في زيادة الألف الفارقة بعد الفعل المضارع المعتل الواو، والمسند لفاعل مفرد مذكر؛ نحو (محمد يدعو) و (زيد يرجو) على أربعة أقوال:

القول الأول: منع زيادتها، وهذا مذهب البصريين<sup>(٤١٩)</sup>، وهو اصطلاح الإملاء الحديث، و نسبه الزجاجي لجماعة الكُتَّاب، واختاره<sup>(٤٢٠)</sup>، ونسبه ابن قتيبة إلى بعض كتاب زمانه<sup>(٤٢١)</sup>، واختار هذا الرأي الأَخفش<sup>(٤٢٢)</sup>، و أبو جعفر النحاس<sup>(٤٢٣)</sup>، وابن الدهان<sup>(٤٢٤)</sup>.

(٤١٦) يُنظر : كتاب الخط: ٥٠.

(٤١٧) يُنظر : التذييل والتكميل: ٢٧٢/١٠ب، وانظر أيضا: شرح التسهيل للمراي ١٢١٦/٢، المساعد: ٣٧٧/٤، الهمع ٤٧٤/٣-٤٧٥.

(٤١٨) مراجع المسألة: كتاب الخط للزجاجي: ٤٧-٥٠، كتاب الكتاب: ٨٤، صناعة الكتاب: ١٥٤، باب الهجاء: ٦، أدب الكاتب: ٢٢٥، شرح الشافية للرضي: ٣٢٨/٣، شرح الشافية لركن الدين: ١٠٢١/٢، التذييل والتكميل: ٢٧٣/١٠ب، وانظر: شرح التسهيل للمراي: ١٢١٦/٢، همع الهوامع: الهمع ٤٧٤/٣-٤٧٥.

(٤١٩) يُنظر : صناعة الكتاب: ١٥٤.

(٤٢٠) يُنظر : كتاب الخط: ٥٠.

(٤٢١) يُنظر : أدب الكاتب: ٢٢٥.

(٤٢٢) يُنظر: باب الهجاء: ٦.

(٤٢٣) يُنظر : صناعة الكتاب: ١٥٤.

(٤٢٤) يُنظر : باب الهجاء: ٦.

وحجة هذا القول أن الأصل عدم الزيادة، وإنما زادوا الألف في الفعل المسند لـواو الجماعة للتفريق بين واو الجماعة وهي ضمير، والواو التي هي لام الفعل هنا.

**القول الثاني:** زيادتها في كل أحوال الفعل؛ ونسب ابن قتيبة هذا القول إلى قدماء الكتاب، واختاره هو<sup>(٤٢٥)</sup>.

وحجة هذا القول طرد الباب فتزاد بعد كل واو متطرفة في آخر الفعل بغض النظر عن نوع هذه الواو.

**القول الثالث:** زيادتها في حالة الرفع فقط؛ وانفرد بهذا الرأي الفراء؛ قال: «أثبتوها في (يدعوا) لما أشبهت واو الجمع...، وكان القياس إذا نصبوا فقالوا: لن يدعوا ألاً يدخلوا الألف؛ لأنها قد خرجت من شبه الجمع لما نصبت»<sup>(٤٢٦)</sup>، و ذكر النحاس أن الفراء علل ذلك بأن الواو ساكنة فأراد أن يجعل لها صلة، ورد عليه بقوله: «فيلزم على هذا أن تكتب (لَوْ) بألف؛ لأنها ساكنة»<sup>(٤٢٧)</sup>.

**القول الرابع:** زيادتها في حالة النصب فقط؛ وانفرد بهذا الرأي الكسائي قال: «قد أدخلوها في النصب نحو: لن يغزوا؛ فرقا بين ما لم يتصل به ضمير و بين ما اتصل، فلم يدخلوها في نحو: لن يغزوك»<sup>(٤٢٨)</sup>.

(٤٢٥) يُنظر: أدب الكاتب: ٢٢٦.

(٤٢٦) التذليل والتكميل: ٢٧٣/١٠، و يُنظر: شرح التسهيل للمراي: ١٢١٦/٢، همع الهوامع: الهمع ٤٧٥-٤٧٤/٣.

(٤٢٧) صناعة الكتاب: ١٥٤.

(٤٢٨) شرح التسهيل للمراي: ١٢١٦/٢، و يُنظر: التذليل والتكميل: ٢٧٣/١٠، همع الهوامع: الهمع ٤٧٥-٤٧٤/٣.

والراجح من هذه الأقوال الرأي الأول؛ وهو عدم زيادتها مطلقاً؛ وذلك لأن الزيادة خلاف الأصل، وإنما زيدت الألف في الفعل المسند لواو الجماعة للتفريق بينه وبين الواو التي هي لام الفعل، فإذا زدناها هنا بطل التفريق. مسألة: زيادة الألف بعد الواو في جمع المذكر السالم المضاف وما شابهه من المجموع<sup>(٤٢٩)</sup>

اختلف العلماء في زيادة ألف بعد الواو إذا أضيف جمع المذكر السالم المرفوع، وما شابهه من المجموع إلى اسم آخر، نحو: (مُكْرَمُو زَيْدٍ)، و (بُنُو تَيْمِمْ) على قولين: القول الأول: زيادة ألف فيكتبون: (مُكْرَمُوا زَيْدٍ) و (بُنُوا تَيْمِمْ)، وقال بذلك الكوفيون<sup>(٤٣٠)</sup>، ونسبه النحاس إلى بعضهم<sup>(٤٣١)</sup>، واختار هذا الرأي ابن درستويه<sup>(٤٣٢)</sup>. وحجة هذا القول أن هذه الألف زيدت عوضاً عن النون التي تسقط مع الإضافة<sup>(٤٣٣)</sup>، وطرداً للباب فهي تزداد مع الأفعال<sup>(٤٣٤)</sup>. القول الثاني: منع زيادتها، وهو قول أكثر العلماء<sup>(٤٣٥)</sup>، ونسبه ابن درستويه لبعض الكتّاب<sup>(٤٣٦)</sup>، واختار هذا القول الزجاجي<sup>(٤٣٧)</sup>، وأبو جعفر النحاس<sup>(٤٣٨)</sup>، وعليه الاصطلاح الحديث في الإملاء<sup>(٤٣٩)</sup>.

(٤٢٩) مراجع المسألة: كتاب الخط: ٥١، صناعة الكتاب ١٥٤، كتاب الكتاب ٨٢ التذييل والتكميل: ١٠/٢٧٢ب، المساعد ٤/٣٧٧، شرح الشافية لركن الدين ٢/١٠٢٢، المناهج الكافية: ٥٨٨، الهمع ٣/٤٧٤-٤٧٥، الإملاء العربي لأحمد قيش: ٧٧، قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن: ٣٠. (٤٣٠) يُنظر: التذييل ١٠/٢٧٢ب، المساعد ٤/٣٧٧ الهمع ٣/٤٧٤-٤٧٥. (٤٣١) يُنظر: صناعة الكتاب ١٥٤. (٤٣٢) يُنظر: كتاب الكتاب ٨٢. (٤٣٣) يُنظر: كتاب الكتاب: ٨٢. (٤٣٤) يُنظر: شرح الشافية لركن الدين ٢/١٠٢٢. (٤٣٥) المناهج الكافية: ٥٨٨.

وحجة هذا القول قلة اتصال واو الجماعة بالاسم ، وهذا يرفع اللبس<sup>(٤٤٠)</sup>.  
والراجح عدم زيادتها ؛ لأنها إنما جعلت في الفعل المسند لواو الجماعة للتفريق  
بينه وبين ما كانت الواو لامة ، وأما الاسم فإن الواو فيه علامة للرفع في نحو (مُسْلِمُو  
القرية) ، أو علامة للجمع نحو (بُنُو زيد) ؛ وزيادة الألف زيادة في علامة الإعراب أو  
الجمع ؛ ولهذا رد النحاس هذا الرأي وقال معلقا عليه : «وهذا لا معنى له ، ولا  
وجه»<sup>(٤٤١)</sup>.

### المبحث الخامس : مسائل الحذف

#### مسألة حذف ألف الوصل من (ابن)<sup>(٤٤٢)</sup>

اشترط العلماء لحذف همزة (ابن) في الخط أن تكون كلمة (ابن) مفردة واقعة  
بين علمين ، نعتاً للعلم الأول ومضافةً للعلم الثاني ، ثم اختلفوا في نوع العلم المضاف  
إليه على خمسة أقوال وهي :

= (٤٣٦) يُنظر : كتاب الكتاب ٨٢ .

(٤٣٧) يُنظر : كتاب الخط : ٥١ .

(٤٣٨) يُنظر : صناعة الكتاب ١٥٤ .

(٤٣٩) يُنظر : الإملاء العربي لأحمد قيش : ٧٧ ، و قواعد الإملاء لعبد السلام هارون : ٣٠ .

(٤٤٠) يُنظر : المناهج الكافية : ٥٨٨ .

(٤٤١) صناعة الكتاب ١٥٤ .

(٤٤٢) مراجع المسألة: أدب الكاتب ٢١٦- ٢١٧ ، كتاب الخط للزجاجي : ٥٥ - ٥٨ ، باب الهجاء لابن الدهان :

١١ - ١٢ ، سر صناعة الإعراب : ٢ / ٥٢٧ - ٥٢٨ ، شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٣٥١ ، البديع لابن

الأثير : ٢ / ٣٥٤ ، التذليل والتكميل : ١٠ / ٢٦٣ ب ، شرح التسهيل للمرادي ٢ / ١٢٠٢ ، المساعد ٤ / ٣٦٠ -

٣٦١ ، شرح الشافية للرضي : ٣ / ٣٣١ ، شرح الشافية لركن الدين : ٢ / ١٠٣٢ ، الإملاء العربي لأحمد قيش :

٥٩ ، الإملاء العربي بين النظرية والتطبيق : ٧٧ ، قواعد الإملاء لعبد السلام هارون : ٣٤ .

**القول الأول:** كل علم سواء كان اسماً نحو: محمدُ بنُ صالح، أم كنية نحو: محمدُ بنُ أبي بكرٍ، أم لقباً نحو: محمدُ بنُ الصديقِ، وسواء كان العَلَمين متفقين أم مختلفين ويتركب من ذلك تسع صور<sup>(٤٤٣)</sup>، وعلى هذا القول جماهير العلماء كابن قتيبة<sup>(٤٤٤)</sup>، والزجاجي<sup>(٤٤٥)</sup>، وابن كيسان<sup>(٤٤٦)</sup>، وابن جنبي<sup>(٤٤٧)</sup>، وابن عصفور<sup>(٤٤٨)</sup>، وابن الحاجب<sup>(٤٤٩)</sup>، وعليه اصطلاح الإملاء الحديث<sup>(٤٥٠)</sup>.

ويعلل الزجاجي الحذف بقوله: «والعلة في ذلك أن الابن لا ينفك من الإضافة، وكان وصفاً غير مستغنى عنه فصار مع الموصوف كالشيء الواحد، فصار كأن الموصوف في الحقيقة مضافٌ والصفة مقحمة، فحذف التنوين لذلك، وحذفت ألف الوصل من الخط لكثرة الاستعمال»<sup>(٤٥١)</sup>.

**القول الثاني:** الاقتصار على الإضافة لاسم أبيه، أو أمه، أو كنية أبيه، وما عدا ذلك من الأعلام تثبت الألف في الخط، وقال بذلك بعض أصحاب الكسائي<sup>(٤٥٢)</sup>،

(٤٤٣) يُنظر: التذييل والتكميل: ٢٦٣/١٠ ب.

(٤٤٤) يُنظر: أدب الكاتب ٢١٦ - ٢١٧.

(٤٤٥) يُنظر: كتاب الخط للزجاجي: ٥٥ - ٥٨.

(٤٤٦) يُنظر: باب الهجاء لابن الدهان: ١٢.

(٤٤٧) يُنظر: سر صناعة الإعراب: ٢ / ٥٢٧ - ٥٢٨.

(٤٤٨) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢ / ٣٥١.

(٤٤٩) يُنظر: شرح الشافية للرضي: ٣ / ٣٣١.

(٤٥٠) انظر: الإملاء العربي لأحمد قبش: ٥٩، الإملاء العربي بين النظرية والتطبيق: ٧٧، قواعد الإملاء لعبد

السلام هاورن: ٣٤.

(٤٥١) كتاب الخط: ٥٣ - ٥٤.

(٤٥٢) يُنظر: انظر التذييل والتكميل: ٢٦٣/١٠ ب.



ولم يُذكر لهم حجة، و لعل حجتهم في هذا أن الاستعمال كثر في هذه المواضع، وقل في غيرها، فوجب الرجوع للأصل فيما لم يكثر استعماله.

**القول الثالث:** الاقتصار على الإضافة لاسم أبيه، أو كنية أبيه فقط، وما عدا ذلك من الأعلام تثبت الألف في الخط، وقال بذلك الكسائي<sup>(٤٥٣)</sup>، ولعل حجته - أيضا - قلة الاستعمال فيما عدا هذين الموضوعين.

**القول الرابع:** الاقتصار على الإضافة لاسم أبيه، أو كنية أبيه؛ إذا كانت الكنية معروفا بها كما يُعرف باسمه، وما عدا ذلك من الأعلام تثبت الألف في الخط، وقال بهذا الفراء<sup>(٤٥٤)</sup>، قال ثعلب عن رأي الفراء: «لأن القياس عنده الإثبات، والحذف استعمال، فإذا عدا الاستعمال رُجع إلى الأصل»<sup>(٤٥٥)</sup>.

**القول الخامس:** أنه لا يجوز الحذف مع الكنية، ونسب الزجاجي هذا القول إلى كُتّاب زمانه<sup>(٤٥٦)</sup>، ونسبه ابن جني إلى متأخري الكُتّاب في زمنه، وردّ عليهم بقوله عن رأيهم: «مردود عند العلماء على قياس مذاهبهم، وذلك أن العلة التي لأجلها تحذف الألف من أول (ابن) هي اختلاطه بما قبله، واستغناؤهم عن فصله منه، وابتدائهم به مفردا عنه، فلم تكن به حاجة إلى الألف التي إنما دخلت للابتداء لما تعذر ابتداءهم بالساكن، وهذه العلة أيضا موجودة مع الكنية»<sup>(٤٥٧)</sup>.

(٤٥٣) يُنظر: التذييل والتكميل: ٢٦٣/١٠ ب.

(٤٥٤) يُنظر: التذييل والتكميل: ٢٦٣/١٠ ب.

(٤٥٥) التذييل والتكميل: ٢٦٣/١٠ ب.

(٤٥٦) يُنظر: كتاب الخط: ٥٧.

(٤٥٧) سر صناعة الإعراب: ٢ / ٥٢٧-٥٢٨.

**والراجع القول الأول؛** وهو حذفها مع العَلَمَ أيًّا كان نوعه؛ وذلك لأن العلة واحدة في كل أنواع العَلَم كما سبق أن أوردت تعليل ابن جنبي، فلا وجه لاستثناء بعض أنواع العَلَم.

**مسألة: حذف ألف الوصل من (ابنة) إذا أضفتها لعلم و وصفتَ بها علماً<sup>(٤٥٨)</sup>**

إذا جاءت كلمة (ابنة) مضافا إليها عَلم، وكانت وصفاً لعلم نحو: هندُ ابنةُ عتبة، فيجري في نوع العلم المضاف إليها الخلاف الذي سبق في (ابن) في المسألة السابقة، وثمة خلافٌ في معاملتها ك(ابن) إذا توفرت فيها الشروط التي يجمع العلماء على حذف همزة (ابن) إذا توفرت فيه؛ وللعلماء في ذلك قولان في إثبات همزتها خطأً:

**القول الأول:** إذا توفرت شروط الحذف تحذف الهمزة خطأً لفظاً، وعلى هذا القول جماهير العلماء كابن قتيبة<sup>(٤٥٩)</sup>، وابن كيسان<sup>(٤٦٠)</sup>، والزجاجي<sup>(٤٦١)</sup>، والعكبري<sup>(٤٦٢)</sup>، وهو قول المتأخرين كما نصَّ أبو حيان<sup>(٤٦٣)</sup>، وعلى هذا القول اصطلاح الإملاء الحديث<sup>(٤٦٤)</sup>.

(٤٥٨) مراجع المسألة: أدب الكاتب ٢١٦، كتاب الخط: ٥٨، باب الهجاء لابن الدهان: ١١-١٢، اللباب علل البناء والإعراب: ٤٨٩/٢، شرح الجمل لابن عصفور: ٣٥١/٢، التذليل والتكميل: ٢٦٣/١٠، شرح التسهيل للمراي ٢/ ١٢٠٢، المساعد ٤/ ٣٦٠-٣٦١، الإملاء العربي لأحمد قيش: ٥٩، قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن: ٣٤.

(٤٥٩) يُنظر: أدب الكاتب ٢١٦.

(٤٦٠) يُنظر: كتاب الهجاء لابن الدهان ١١-١٢.

(٤٦١) يُنظر: كتاب الخط: ٥٨.

(٤٦٢) يُنظر: اللباب علل البناء والإعراب: ٤٨٩/٢.

(٤٦٣) يُنظر: التذليل والتكميل: ٢٦٣/١٠، شرح التسهيل للمراي ٢/ ١٢٠٢، المساعد ٤/ ٣٦٠-٣٦١.

(٤٦٤) انظر: الإملاء العربي لأحمد قيش: ٥٩، قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن: ٣٤.

و لم يذكروا حجة لهذا القول ، ولعل حجته أنه باتفاق تسقط همزة (ابن) خطأً في مثل هذا الموضع ، و(أبنة) مشابهة ل(أبن) في كل شيء سوى التأنيث ، وهو علة لا تمنع معاملته معاملة (أبن).

**القول الثاني:** إثبات الهمزة بالخط على كل حال ، وقال بذلك ابن كيسان<sup>(٤٦٥)</sup> ، واختار هذا القول ابن عصفور حيث قال : «ومما يحذف منه همزة الوصل (أبن) بشرط أن يكون مفردا مذكرا صفة واقعا بين اسمين علمين ، أو ما يقارب العلمين ؛ وهو الكنية واللقب»<sup>(٤٦٦)</sup> ؛ فهو هنا اشترط التذكير ، ولم يذكر حجة له ، ولعل حجة من اختار هذا القول قلة كتابة (ابنة) مقارنة بكتابة (ابن) ، فلما كثرت كتابة (ابن) حذفت همزته تسهيلا على الكتاب بخلاف همزة (ابنة).

**والراجع حذف همزة (ابنة) ؛ إذ لا فرق بينها وبين همزة (ابن) على الحقيقة ، والأصل عدم التفريق بين المتماثلين.**

**مسألة: حذف ألف الوصل في كلمة (اسم) إذا سبقها حرف الجر (الباء)<sup>(٤٦٧)</sup>**

للعلماء في حذف ألف الوصل في كلمة (اسم) إذا سبقها حرف الجر الباء نحو (بسم الله) ، (باسم ربك) ثلاثة أقوال ؛ وهي :

**القول الأول:** حذفها بشرطين : **الشرط الأول:** أن يكون حرف الجر (الباء).

(٤٦٥) يُنظر: باب الهجاء لابن الدهان: ١٣ .

(٤٦٦) شرح الجمل لابن عصفور: ٣٥١/٢ .

(٤٦٧) مراجع المسألة: معاني القرآن للفراء: ٢/١ ، أدب الكاتب: ٢١٦ ، الخط للزجاجي: ٥٣ ، صناعة الكتاب:

٦٥ ، كتاب الكتاب: ٧٧ ، شرح الجمل لابن عصفور: ٣٣٠/٢ ، التذليل والتكميل ١٠/٢٦٤ب ، شرح

التسهيل للمراذي: ٢/١٢٠٢ ، شرح الشافية للرضي: ٣٣٠/٢ ، شرح الشافية ركن الدين: ٢/١٠٢٨ ،

الإملاء العربي لأحمد قبش: ٥٩ - ٦٠ ، الإملاء العربي بين النظرية والتطبيق: ٧٧ ، قواعد الإملاء لعبد

السلام هاورن: ٣٦ .

**والشرط الثاني:** أن يكون المضاف إلى (اسم) هو لفظ الجلالة (الله)<sup>(٤٦٨)</sup>.

قال الفراء: «فلا تحذف ألف (اسم) إذا أضفته إلى غير (الله) تبارك وتعالى، ولا تحذفنها مع غير (الباء) من الصفات»<sup>(٤٦٩)</sup>، زاد الكثيرون كابن قتيبة وابن عصفور شرطاً ثالثاً وهو ألا يتقدمها شيء<sup>(٤٧٠)</sup>. وعلى هذا القول جماهير العلماء، ونسبه أبو حيان للبصريين<sup>(٤٧١)</sup>، وذكر أبو جعفر النحاس إجماع العلماء على ذلك<sup>(٤٧٢)</sup>، والحق أن ثمة خلافاً كما سنذكر لاحقاً، واختار هذا القول الفراء<sup>(٤٧٣)</sup>، وابن قتيبة<sup>(٤٧٤)</sup>، والنحاس<sup>(٤٧٥)</sup>، وابن الدهان<sup>(٤٧٦)</sup>، وابن درستويه<sup>(٤٧٧)</sup>، وابن عصفور<sup>(٤٧٨)</sup>، وعليه اصطلاح الإملاء الحديث<sup>(٤٧٩)</sup>.

واختلف في تعليل الحذف قال النحاس: «واختلفوا في العلة؛ فقالوا فيه ستة أقوال: قال الكسائي والفراء: حذفت لكثرة الاستعمال، وقال الأخفش سعيد: حذفت لأنها ليست في اللفظ، وحكى أبو زيد أنه قال: (سِم)، و (سُم)؛ فالأصل

(٤٦٨) يُنظر: باب الهجاء: ٩.

(٤٦٩) معاني القرآن لفراء: ١ / ٢.

(٤٧٠) يُنظر: أدب الكاتب: ٢١٦، شرح الجمل ٢ / ٣٥٠، و التذييل والتكميل ١٠ / ٢٦٤ ب.

(٤٧١) يُنظر: التذييل والتكميل ١٠ / ٢٦٤ ب.

(٤٧٢) يُنظر: صناعة الكتاب: ٦٥.

(٤٧٣) يُنظر: معاني القرآن: ١ / ٢.

(٤٧٤) يُنظر: أدب الكاتب ٢١٥-٢١٦.

(٤٧٥) يُنظر: صناعة الكتاب: ٦٦.

(٤٧٦) يُنظر: باب الهجاء: ٩.

(٤٧٧) يُنظر: كتابة الكتاب: ٧٧.

(٤٧٨) يُنظر: شرح الجمل ٢ / ٣٥٠.

(٤٧٩) يُنظر: الإملاء العربي لأحمد قيش: ٥٩ - ٦٠، الإملاء العربي بين النظرية والتطبيق: ٧٧، قواعد الإملاء

لعبد السلام هاورن: ٣٦.

على هذا أن يقال: (يسم) و(يسم)؛ حذفت الكسرة أو الضمة لثقلهما، والقول الخامس: لأن الباء لا تنفصل، والقول السادس: أنه شيء قد عرف معناه<sup>(٤٨٠)</sup>.

**القول الثاني:** حذفها مع سائر أسماء الله الحسنى؛ وقال بهذا الأخفش والكسائي<sup>(٤٨١)</sup>، ولعل حجتهم في هذا أنهم قاسوا أسماء الله الحسنى على لفظ الجلالة (الله)، وإن لم يكثر الاستعانة بها كالاستعانة بلفظ الجلالة.

**القول الثالث:** عدم حذفها مع أي اسم كان، قال ابن عصفور: «ومنهم من قال: لم يحذف من (اسم) ولا في موضع، وما جاء على صورة الحذف فإنما هو على لغة من يقول: يسيم؛ ثم خفف كما يقولون: إيل»<sup>(٤٨٢)</sup>، ولم ينسب هذا القول لعالم معين، فقد نسبه أبو حيان لبعض النحويين<sup>(٤٨٣)</sup>.

ولعل حجة من قال بهذا القول أن الأصل عدم الحذف، ومتى أمكن تفادي القول به فهو أحسن.

**والراجع القول الأول وهو حذفها مع لفظ الجلالة (الله) فقط؛ وذلك لكثرة استعماله فناسب التخفيف، ونظير ذلك أن لفظ الجلالة أحكاما خاصة به؛ لكثرة استعماله كدخول (يا) النداء عليه مباشرة، وغيرها من الأحكام، قال ابن درستويه عن لفظ الجلالة: «لما كان مفتحا لكل قول وعمل وكتاب، ولما كانت الألف حرف وصل وعرف معناه حذفوه تخفيفا»<sup>(٤٨٤)</sup>، وأما غيره من أسماء الله الحسنى فلا يكثر**

(٤٨٠) صناعة الكتاب ٦٨، و يُنظر في التعليل أيضا: كتاب الكتاب: ٧٧، التذييل والتكميل ١٠/٢٦٤ب، شرح الشافية للرضي: ٣٣٠/٢.

(٤٨١) يُنظر: صناعة الكتاب: ٦٦، باب الهجاء لابن الدهان: ١٠.

(٤٨٢) شرح الجمل: ٣٥١/٢، و يُنظر أيضا: التذييل والتكميل ١٠/٢٦٤ب.

(٤٨٣) يُنظر: لتذييل والتكميل ١٠/٢٦٤ب.

(٤٨٤) كتاب الكتاب: ٧٧.

الابتداء به، ولا يقال بالقياس على لفظ الجلالة؛ لأن حذف الألف مع لفظ الجلالة شاذ، والشاذ لا يقاس عليه؛ قال ابن درستويه: «ولا يجوز أن يفعل ذلك بغيره، ولا به مع غير (الباء) وغير (الله) عز وجل؛ لأنه شاذ على القياس»<sup>(٤٨٥)</sup>.  
وأما القول بأن صورته الحذف وليس بحذف؛ لأنه (سِمٌ) مخففاً، فهذا يردده أننا وجدنا إثبات الألف مع غير لفظ الجلالة (الله) فدل على أنه الألف محذوفة مع لفظ الجلالة.

**مسألة: حذف ألف الوصل إذا دخلت عليها لام الابتداء<sup>(٤٨٦)</sup>**

تدخل لام الابتداء على المعرف بالألف واللام فتقول: لَلرَّجُلِ أقوى من المرأة، وقد اختلف العلماء في حذف الألف من (أل) على قولين وهما:  
**القول الأول:** حذفها؛ وعلى هذا جمهور العلماء كالرضي<sup>(٤٨٧)</sup>، وابن مالك وأبي حيان<sup>(٤٨٨)</sup>، وعليه اصطلاح الإملاء الحديث<sup>(٤٨٩)</sup>.  
وحجة هذا القول خوف التباسها بـ(لا) النافية<sup>(٤٩٠)</sup>، وعلل الفراء الحذف كراهة اجتماع ثلاثة أشكال متشابهة في الخط؛ فاللام مثل الألف؛ واجتماع الأمثال يُستثقل خطأً، وكذلك يستثقل لفظاً<sup>(٤٩١)</sup>.

(٤٨٥) كتاب الكتاب: ٧٧.

(٤٨٦) مراجع المسألة: شرح الشافية للرضي ٣/٣٣٠، التذييل: ١٠/٢٦٤ب، شرح التسهيل للمراي: ٢/١٢٠٢، المساعد: ٤/٣٦١، المناهج الكافية ٥٩٢، المناهل الصافية: ٢/، ٤١٧ شرح الشافية لركن الدين: ٢/١٠٢٩-١٠٣٠، الإملاء العربي لأحمد قيش: ٦٠.

(٤٨٧) يُنظر: شرح الشافية للرضي ٣/٣٣٠.

(٤٨٨) يُنظر: التذييل: ١٠/٢٦٤ب.

(٤٨٩) يُنظر: الإملاء العربي لأحمد قيش: ٦٠.

(٤٩٠) يُنظر: التذييل: ١٠/٢٦٤ب، المناهج الكافية ٥٩٢.

(٤٩١) يُنظر: التذييل: ١٠/٢٦٤ب.

**القول الثاني:** إثبات الألف فتكتب: لِلرَّجُلِ أقوى من المرأة؛ وقال بذلك بعض النحويين<sup>(٤٩٢)</sup>.

وعللوا عدم الحذف لئلا تلتبس بلام الجر في مثل قولك: لِلرَّجُلِ<sup>(٤٩٣)</sup>.

والراجح حذفها؛ وعللة الالتباس بلام الجر منتفية لحركة لام الجر بالكسر.

**مسألة:** حذف ألف الوصل في (أل) إذا دخلت عليها ألف الاستفهام<sup>(٤٩٤)</sup>

اتفق العلماء على حذف ألف الوصل إذا كانت مكسورة، أو مضمومة بعد دخول همزة الاستفهام عليها<sup>(٤٩٥)</sup>.

واختلفوا إذا كانت ألف الوصل مفتوحة نحو: (أل) على قولين:

**القول الأول:** حذف الألف فتقول: أَلرَّجُلُ قال ذلك؟، وهذا قول الكسائي

والفراء<sup>(٤٩٦)</sup>، وقال به ثعلب<sup>(٤٩٧)</sup>، واختار هذا القول ابن درستويه<sup>(٤٩٨)</sup>، وابن مالك

<sup>(٤٩٩)</sup>، وناظر الجيش<sup>(٥٠٠)</sup>.

(٤٩٢) يُنظر: التذييل: ١٠/٢٦٤ب، شرح التسهيل للمرادي: ١٢٠٢/٢.

(٤٩٣) التذييل: ١٠/٢٦٤ب، المساعد: ٤/٣٦١.

(٤٩٤) مراجع المسألة: أدب الكاتب ٢٢٣، صناعة الكتاب: ١٤٩، كتاب الكتاب: ٢٦-٢٧، شرح الشافية

للرضي: ٣/٣٢٥، التذييل والتكميل: ١٠/٢٦٣ب، شرح التسهيل للمرادي: ١٢٠٠/٢، المساعد:

٤/٣٦٠، تمهيد القواعد: ١٠/٥٣١٣، الهمع ٣/٣٦٩، الإملاء العربي لأحمد قيش: ٦٠.

(٤٩٥) يُنظر: صناعة الكتاب: ١٥٠.

(٤٩٦) يُنظر: صناعة الكتاب: ١٤٩.

(٤٩٧) يُنظر: التذييل والتكميل: ١٠/٢٦٣ب، شرح التسهيل للمرادي: ١٢٠٠/٢.

(٤٩٨) يُنظر: كتاب الكتاب: ٢٧.

(٤٩٩) يُنظر: التذييل والتكميل: ١٠/٢٦٣ب، شرح التسهيل للمرادي: ١٢٠٠/٢.

(٥٠٠) يُنظر: تمهيد القواعد: ١٠/٥٣١٣.

واختلف الكسائي والفراء في الهمزة المحذوفة؛ فذهب الكسائي إلى أن المحذوفة أُلْف الاستفهام؛ لأنها حرف دخيل على الكلمة، وذهب الفراء إلى أن المحذوفة أُلْف الوصل؛ لأن أُلْف الاستفهام جاءت لمعنى جديد فلا يجوز حذفها<sup>(٥٠١)</sup>.

وذكر ثعلب حجة هذا الرأي بقوله: «العرب تكتفي بألف الاستفهام منها -

يعني من أُلْف الوصل - في الألف واللام في الخط، وأما اللفظ فعلى التطويل وإثباتها مثل: (أذكرين) [الأنعام: ١٤٣]، آله؟، وكأنهم اكتفوا بصورة من صورة؛ لأن أُلْف الاستفهام كصورة الألف بعدها، ولم يحذفوا في اللفظ؛ لئلا يشبه الخبرُ الاستفهامَ»<sup>(٥٠٢)</sup>، وعلل ابن درستويه حذف أُلْف الوصل بضعفها، وأنه لا يحدث لبس بحذفها، وحملا على حذفها في غير ما ابتدئ به (أل)<sup>(٥٠٣)</sup>.

**القول الثاني:** إثباتها؛ فتقول: الرَّجُل قال ذلك؟ وقال بذلك البصريون<sup>(٥٠٤)</sup>، والمغاربة<sup>(٥٠٥)</sup>، وهو اختيار ابن قتيبة<sup>(٥٠٦)</sup>، وعلى هذا القول اصطلاح الإملاء الحديث<sup>(٥٠٧)</sup>، وعللة هذا القول أن همزة (أل) مفتوحة فلا ثقل في إثباتها.

**وهذا القول هو الراجح؛** إذ الأصل عدم الحذف، ومتى أمكن الإثبات فهو أولى لتطابق الكتابة اللفظ.

(٥٠١) يُنظَر: صناعة الكتاب: ١٤٩.

(٥٠٢) التذييل والتكميل: ٢٦٣/١٠ ب.

(٥٠٣) يُنظَر: كتاب الكتاب: ٢٦-٢٧.

(٥٠٤) يُنظَر: صناعة الكتاب: ١٥٠، التذييل والتكميل: ٢٦٣/١٠ ب.

(٥٠٥) يُنظَر: المساعد: ٣٦٠/٤، تمهيد القواعد: ٥٣١٣/١٠.

(٥٠٦) يُنظَر: أدب الكاتب: ٢٢٣.

(٥٠٧) يُنظَر: الإملاء العربي لأحمد قبيش: ٦٠.



مسألة: حذف ألف القطع المفتوحة إذا سبقتها همزة استفهام<sup>(٥٠٨)</sup>

اختلف العلماء في حذف همزة القطع المفتوحة إذا سبقت بهمزة استفهام على قولين وهما:

**القول الأول:** الحذف فتكتب: أَخُوكَ قَادِمٌ؟، وذهب إلى هذا الرأي الكسائي، والفراء<sup>(٥٠٩)</sup>، وثعلب<sup>(٥١٠)</sup>، وابن كيسان<sup>(٥١١)</sup>.

وقال أبو جعفر النحاس عن أبي إسحاق الزجاج - وهو يتحدث عن حذف همزة القطع في هذا الموضع - : ((ورأيت بخط أبي إسحاق ما كتب به إليّ مثل هذا بألف واحدة))<sup>(٥١٢)</sup>.

واختلفوا في الألف المحذوفة؛ هل هي همزة الاستفهام، أو همزة القطع؟ كمثل اختلافهم السابق في حذف همزة الوصل<sup>(٥١٣)</sup>.

وحجة هذا القول كراهية الجمع بين صورتين للألف<sup>(٥١٤)</sup>.

**القول الثاني:** الإثبات وقال بذلك البصريون<sup>(٥١٥)</sup>، واختاره ابن قتيبة<sup>(٥١٦)</sup>، وأبو جعفر النحاس<sup>(٥١٧)</sup>.

(٥٠٨) مراجع المسألة: أدب الكاتب: ٢٢٣-٢٢٤، صناعة الكتاب: ١٥٠، التذليل والتكميل: ١٠/٢٦٥ب-  
 ٢٦٦أ، شرح التسهيل للمرادي: ٢/١٢٠٤، المساعد ٤/٣٦٤، تمهيد القواعد: ١٠/٥٣١٥، المجمع  
 ٣/٣٦٩.

(٥٠٩) يُنظَر: صناعة الكتاب: ١٤٩-١٥٠، التذليل والتكميل: ١٠/٢٦٥ب-٢٦٦أ.

(٥١٠) يُنظَر: التذليل والتكميل: ١٠/٢٦٥ب-٢٦٦أ، شرح التسهيل للمرادي: ٢/١٢٠٤.

(٥١١) يُنظَر: صناعة الكتاب: ١٥٠، تمهيد القواعد: ١٠/٥٣١٥.

(٥١٢) يُنظَر: صناعة الكتاب: ١٥٠.

(٥١٣) يُنظَر: صناعة الكتاب: ١٥٠، التذليل والتكميل: ١٠/٢٦٥ب-٢٦٦أ، شرح التسهيل للمرادي:

٢/١٢٠٤، المجمع ٣/٣٦٩.

(٥١٤) يُنظَر: صناعة الكتاب: ١٥٠.

ورد النحاس على من حذفها كراهية الجمع بين متماثلين بأنهم يكتبون (مؤونة)، و (قؤول) بواوين؛ فكما جاز الجمع بين واوين جاز الجمع بين ألفين<sup>(٥١٨)</sup>. وهذا القول هو الراجح؛ لأن الحذف خلاف الأصل، إذ الأصل عدم الحذف، كما أن الأصل أن يوافق المكتوب للمنطوق.

مسألة: حذف الألف من (ثلاثة) و (ثمانية) مفردين، ومضافين، ومركبين<sup>(٥١٩)</sup>

(ثلاثة)، و(ثلاثة عشر)، و(ثلاثة وثلاثون)، و(ثلاثون)، و(ثلاثون)، و(ثمانية)، و(ثمانية عشر) و(ثمانون)، و(ثمانية وثمانون) اختلف العلماء في كتابة الألف فيها على قولين: القول الأول: حذف الألف، وعلى هذا القول ابن درستويه<sup>(٥٢٠)</sup>، وابن عصفور<sup>(٥٢١)</sup>، ووافقهم ابن مالك وأبو حيان<sup>(٥٢٢)</sup>، إلا أنهما استثنيا (ثمانون) و(ثمانين) فجوزا فيها الوجهين؛ قال ابن مالك: «وفي (ثمانين) وجهان»<sup>(٥٢٣)</sup>، شرح ذلك أبو حيان بقوله: «وجه الإثبات أنه قد حذفت منه الياء؛ لأن هذه الياء التي في ثمانين ليست ياء (ثمانية)؛ لأنها حرف الإعراب المنقلب عن الواو التي تكون في الرفع فلا

= (٥١٥) يُنظَر : صناعة الكتاب: ١٥٠.

(٥١٦) يُنظَر : أدب الكاتب: ٢٢٣-٢٢٤.

(٥١٧) يُنظَر : صناعة الكتاب: ١٥٠.

(٥١٨) يُنظَر : صناعة الكتاب: ١٥٠.

(٥١٩) مراجع المسألة: أدب الكاتب: ٢٢٣، كتاب الكتاب: ٧٤، باب الهجاء: ١٩، شرح الجمل: ٣٥٢/٢،

البدیع فی العربية: ٣٦٦/٢، التذیل والتكمیل: ١٠/٢٦٨أ، ب، شرح التسهيل للمراي: ١٢٠٩/٢،

شرح الشافية لركن الدين: ٢/١٠٨٢، قواعد الإملاء للهوريني: ٢٢٩.

(٥٢٠) يُنظَر : كتاب الكتاب: ٧٤.

(٥٢١) يُنظَر : شرح الجمل: ٣٥٢/٢.

(٥٢٢) يُنظَر : التذیل والتكمیل: ١٠/٢٦٨أ.

(٥٢٣) التسهيل: ٣٣٦.

يوالى فيه الحذف...، ووجه من حذف أن الياء منه كأنها لم تحذف، ألا ترى أنه قد عاقبها ياء أخرى فهما لا يجتمعان فكأن الياء موجودة إجراء للمعاقب مجرى المعاقب<sup>(٥٢٤)</sup>.

وحجة من ذهب إلى حذف الألف من تلك الأعداد كلها كثرة الاستعمال للأعداد فحسن التخفيف<sup>(٥٢٥)</sup>، وعلل ركن الدين الاستراباذي الحذف من الأعداد المركبة (ثلاث وثلثون) و (ثمان وثمانون) بطول الكلام فناسب الحذف منه<sup>(٥٢٦)</sup>.

**القول الثاني:** الوجهان حذف الألف وإثباتها، وعلى هذا القول ابن قتيبة<sup>(٥٢٧)</sup>، وابن الدهان<sup>(٥٢٨)</sup>، وابن الأثير حيث قال: ((إثبات ألف ثلاثة، وثلثين، وثمانين جيد))<sup>(٥٢٩)</sup>.

وحجة هذا القول جواز الحذف للتخفيف لكثرة الاستعمال، والإثبات لأنه الأصل.

والراجح أنه يجب إثبات الألف؛ لأنه الأصل، فالأصل مطابقة المكتوب للمنطوق، ولأن حذف الألف من (ثلاث) و(ثماني) يحصل به اللبس ب(ثُلث)، و ب(ثُمْن) إذا أضفت هذه الأخيرة إلي ياء المتكلم.

(٥٢٤) التذييل والتكميل: ٢٦٨/١٠ ب، و يُنظر: شرح التسهيل للمرادي: ١٢٠٩/٢.

(٥٢٥) يُنظر: كتاب الكتاب ٧٤.

(٥٢٦) يُنظر: شرح الشافية لركن الدين: ١٠٨٢/٢.

(٥٢٧) يُنظر: أدب الكاتب: ٢٢٣.

(٥٢٨) يُنظر: باب الهجاء: ١٩.

(٥٢٩) البديع: ٣٦٦/٢.

مسألة: حذف الألف من الأعلام الزائدة على ثلاثة أحرف مما كثر استعماله ولم يحذف منه شيء<sup>(٥٣٠)</sup>

إذا كان الاسم في حشوه ألف، وكان على أكثر من ثلاثة أحرف، ولم يحذف منه شيء، وكثر استعماله، وأمن لبسه بغيره بعد الحذف كالأسماء الأعجمية مثل (إبراهيم، وإسرائيل)، والعربية التي ثانياً ألف ك(صالح، والحارث) فقد اختلف العلماء في حذف ألفه على قولين:

**القول الأول:** يجب حذف الألف إذا توفرت فيه الشروط السابقة سواء كان أعجمياً ك(إبراهيم) أم عربياً ك(حارث)؛ فتكتب: (إبراهيم)، و (حارث).  
واختار هذا القول ابن درستويه<sup>(٥٣١)</sup>، والنحاس<sup>(٥٣٢)</sup>، وابن الدهان<sup>(٥٣٣)</sup>،  
والعكبري<sup>(٥٣٤)</sup>، وابن مالك وأبو حيان<sup>(٥٣٥)</sup>، والمرادي<sup>(٥٣٦)</sup>.

وعلى النحاس حذفها بقوله: «(وذكر في ذلك عللٌ منهن: كثرة الاستعمال، وقيل لما حذفوا منها التنوين اجترؤوا أيضاً على الحذف منها في الخط،...، وقيل: لما

---

(٥٣٠) مراجع المسألة: أدب الكاتب: ٢٢٨-٢٢٩، صناعة الكتاب ١٤٢، كتاب الكتاب: ٨٠، باب الهجاء: ١٥، اللباب علل البناء والإعراب: ٤٨٨/٢، شرح الجمل: ٣٥١/٢، البديع لابن الأثير: ٣٦٤/٢، التذييل والتكميل: ٢٦٩/١٠، شرح التسهيل للمرادي ٢ / ١٢١١، شرح الشافية لركن الدين: ١٠٢٨/٢، قواعد الإملاء للهوريني: ٢٢٧.

(٥٣١) يُنظَر: كتاب الكتاب: ٨٠.

(٥٣٢) يُنظَر: صناعة الكتاب ١٤٢.

(٥٣٣) يُنظَر: باب الهجاء: ١٥.

(٥٣٤) يُنظَر: اللباب علل البناء والإعراب: ٤٨٨/٢.

(٥٣٥) يُنظَر: التذييل والتكميل: ٢٦٩/١٠.

(٥٣٦) يُنظَر: شرح التسهيل للمرادي ٢ / ١٢١١.

كانت حروف المد واللين يكثرن زوائد صرن كأنهن حركات ضعفنَ فحُذفنَ، ولم يلبسن بغيرهم أيضا، وأقوى هذه العلة كثرة الاستعمال<sup>(٥٣٧)</sup>.

**القول الثاني:** الحذف في الأسماء الأعجمية، والوجهان في العربية، وقال بهذا ثعلب<sup>(٥٣٨)</sup>، وابن قتيبة<sup>(٥٣٩)</sup>، ونسبه أبو حيان لبعض شيوخه<sup>(٥٤٠)</sup>، ونسبه ابن عقيل لبعض المغاربة<sup>(٥٤١)</sup>.

وحجة هذا القول أن الحذف يتبعن في الأسماء الأعجمية؛ لأنها لما نقلت إلى كلام العرب وغيرت اجترؤوا على تغييرها في الخط<sup>(٥٤٢)</sup>، وأما العربية فبالنظر إلى عدم تغييرها لا تحذف منها الألف، وبالنظر إلى كثرة استعمالها جاز الحذف للتخفيف.

والراجح عدم اتباع أي من القولين؛ وذلك لأن القولين هما من اصطلاح القدماء، وكثرة الاستعمال للأعلام مسألة نسبية فالتسمية بـ(الحارث) مثلا قلت اليوم، وعليه فإن الأولى، والراجح اليوم عدم جواز حذف الألف منها مع توفر الشروط التي ذكرها العلماء، وذلك لأن الأصل مطابقة المكتوب للمنطوق؛ والمنطوق فيه ألف.

(٥٣٧) صناعة الكتاب ١٤٢-١٤٣.

(٥٣٨) يُنظَر: التذييل والتكميل: ١٠/٢٦٩أ، شرح التسهيل للمرادي ٢/١٢١١.

(٥٣٩) يُنظَر: أدب الكاتب: ٢٢٨-٢٢٩.

(٥٤٠) يُنظَر: التذييل والتكميل: ١٠/٢٦٩أ.

(٥٤١) يُنظَر: المساعد: ٤/٣٧١.

(٥٤٢) يُنظَر: صناعة الكتاب ١٤٢-١٤٣.

مسألة: حذف الألف و اللام في (اللاتي، واللائي)<sup>(٥٤٣)</sup>

اختلف العلماء في طريقة كتابة (اللاتي) و (اللائي) على ثلاثة أقوال:  
 القول الأول: أنها تكتب بلام واحدة، وألف هكذا (الأتي) و(الائي) وعلى هذا  
 أكثر العلماء؛ كالعكبري<sup>(٥٤٤)</sup>، وابن مالك وأبي حيان<sup>(٥٤٥)</sup>، و ابن عقيل<sup>(٥٤٦)</sup>،  
 والمرادي<sup>(٥٤٧)</sup>.

وعلى أبو حيان حذف اللام هنا لعدم اللبس<sup>(٥٤٨)</sup>.

القول الثاني: أنها تكتب بحذف اللام الأولى والأنف هكذا (التي) (الئي) قال  
 ثعلب: «كتبوا (اللاتي) و (اللائي): الئي، و الئي، وأسقطوا لاما من أولها، وألفا  
 من آخرها؛ وهذا...، لأنه يقل في الكلام مثله، ويدل عليه ما قبله وما بعده»<sup>(٥٤٩)</sup>،  
 فالعلة هنا وضوح المراد من سياق الكلام.

القول الثالث: كتابتها بلامين وألف، واختار هذا القول ابن الحاجب  
 والرضي<sup>(٥٥٠)</sup>، وعليه شراح الشافية<sup>(٥٥١)</sup>، وعليه الاصطلاح في الإملاء الحديث<sup>(٥٥٢)</sup>.

(٥٤٣) مراجع المسألة: اللباب علل البناء والإعراب: ٤٩٠/٢، التذليل والتكميل: ١٠ / ٢٧١أ، ب، الركن  
 ١٠٢٦ الشافية الانصاري: ٥٩٣ الرضي ٣٣٠/٣، المساعد، شرح التسهيل للمرادي:، شرح الشافية  
 للخضر: ١١٠٥/٢، المناهل الصافية: ٤١٨/٢، الإملاء العربي لأحمد قبيش: ٦٩.

(٥٤٤) يُنظَر : اللباب علل البناء والإعراب: ٤٩٠/٢.

(٥٤٥) يُنظَر : التذليل والتكميل: ١٠ / ٢٧١أ.

(٥٤٦) يُنظَر : المساعد ٣٧٥/٤.

(٥٤٧) يُنظَر : شرح التسهيل للمرادي: ١٢١٣.

(٥٤٨) يُنظَر : التذليل والتكميل: ١٠ / ٢٧١أ.

(٥٤٩) التذليل والتكميل: ١٠ / ٢٧١أ.

(٥٥٠) شرح الشافية للرضي: ٣٣٠/٣.

وعلى كمال الدين الفسوي كتابتها بلامين حملا على كتابة (اللاء) بلامين؛ قال: «لأن اللام من جملتها - أي من جملة اللاء - ولو كتب بلام واحدة لربما التبس ب(إلا) في الرسم، وحمل عليه البواقي»<sup>(٥٥٣)</sup>.

**والراجع القول الثالث؛ وهو كتابتهما بلامين وألف، وذلك لأن الأصل مطابقة المكتوب للملفوظ؛ والتمسك بالأصل أولى.**  
**مسألة: حذف الألف فيما جمع بألف وتاء<sup>(٥٥٤)</sup>**

اختلف العلماء في حذف الألف مما جمع بألف وتاء مثل (الصالحات) على ثلاثة أقوال:

**القول الأول:** جواز الحذف والإثبات، والمختار الحذف بشروط يلخصها السيوطي بقوله: «أن يكون غير ملتبس، ولا مضاعف، ولا معتل اللام»<sup>(٥٥٥)</sup>، ولهذا فهم يمنعون الحذف في نحو: (الطَّالِحَات) جمع (طالحة)؛ لالتباسه بعد الحذف ب(طَلَّحَات) جمع (طَلَّحَة) اسم رجل، ونحو: (شَابَّات)؛ لوجود التضعيف فيه، و نحو (رَامِيَات)؛ لأنه معتل اللام.

= (٥٥١) يُنظَر : المناهج الكافية في شرح الشافية: ٥٩٣، شرح الشافية لركن الدين: ٢ / ١٠٢٦، شرح الشافية للخضر: ٢ / ١١٠٥، المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية: ٢ / ٤١٨، شرح شافية ابن الحاجب لكمال الدين الفسوي: ٥٦٧ شرح الشافية للجاربردي: ٢ / ٢٧٥.

(٥٥٢) يُنظَر : الإملاء العربي لأحمد قبيش: ٦٩.

(٥٥٣) شرح شافية ابن الحاجب لكمال الدين الفسوي ٥٦٧، و يُنظَر : شرح الشافية للرضي: ٣ / ٣٣٠.

(٥٥٤) مراجع المسألة: كتاب الخط: ٥٣، أدب الكاتب ٢٣٢، باب الهجاء لابن الدهان: ١٨، اللباب على البناء والإعراب: ٢ / ٤٨٩، شرح الجمل لابن عصفور: ٢ / ٣٥١، التذييل والتكميل: ١٠ / ٢٧٠، شرح التسهيل للمراذي: ٢ / ١٢١٢، المساعد: ٤ / ٣٧٣، همع الهوامع ٣ / ٤٨٠.  
 (٥٥٥) همع الهوامع ٣ / ٤٨٠.

ونسب هذا القول لبعض العلماء<sup>(٥٥٦)</sup>، وهو اختيار الزجاجي<sup>(٥٥٧)</sup>.

وحجة هذا القول التخفيف لطول الكلمة بالألف، وعدم وجود اللبس.

**القول الثاني:** الإثبات والحذف، والمختار الإثبات في حالة كان الاسم ليس فيه إلا ألف واحدة، وأصحاب هذا القول يتفقون مع القول الأول بتوافر شروط الحذف إلا أنهم يزيدون في التفصيل قال ابن قتيبة: «وأما (المسلمات) و (الصالحات) فإثبات الألف في (المسلمات) أجود من حذفها، وحذف الألف من (الصالحات) أحسن من إثباتها؛ لأنه لا ألف في (المسلمات) إلا التي تحذف، وفي (الصالحات) ألف غير محذوفة»<sup>(٥٥٨)</sup>.

و نسب أبو حيان هذا القول لبعض مشايخه<sup>(٥٥٩)</sup>، واختاره ابن عصفور<sup>(٥٦٠)</sup>،

والسيوطي<sup>(٥٦١)</sup>.

**القول الثالث:** منع حذف الألف على أي حال، وذهب إلى هذا القول ابن الدهان حيث قال: «فإن جمعته بالألف والتاء لمؤنث لم تحذف ألفاتها نحو: الكافرات، والقائلات؛ كيلا يلتبس بالمرات من المصدر...، وادعى قوم أن حذف الألف من (الصالحات) أحسن من إثباتها»<sup>(٥٦٢)</sup>.

(٥٥٦) يُنظر: كتاب الخط للزجاجي: ٥٣، والتذليل والتكميل: ١٠/٢٧٠أ.

(٥٥٧) يُنظر: كتاب الخط: ٥٣.

(٥٥٨) أدب الكاتب: ٢٣٢.

(٥٥٩) يُنظر: التذليل والتكميل: ١٠/٢٧٠أ.

(٥٦٠) يُنظر: شرح الجمل: ٣٥١/٢.

(٥٦١) يُنظر: الهمع: ٤٨٠/٣.

(٥٦٢) باب الهجاء: ١٨.



**والراجع القول الثالث، وهو منع الحذف؛ لأنه إذا ثبت وجود اللبس في بعض صور الحذف فيحمل ما ليس فيه لبس على ما يحصل فيه اللبس طردا للباب، وليتفق المكتوب مع المنطوق وهو الأولى.**

**مسألة: حذف الألف من صفات جمع المذكر السالم<sup>(٥٦٣)</sup>**

اتفق العلماء على جواز حذف الألف من صفات جمع المذكر السالم إذا كان غير مُلبس، ولا مضاعف، ولا معتل اللام، لكنهم اختلفوا في اشتراط شروط أخرى، ولهم في هذا ثلاثة أقوال:

**القول الأولى:** الاقتصار على هذه الشروط، وذهب إلى هذا أبو علي الفارسي<sup>(٥٦٤)</sup>، وابن الدهان<sup>(٥٦٥)</sup>، والسيوطي<sup>(٥٦٦)</sup>.

وعلل الفارسي الحذف بقوله: ((لأنه أخف، وكذا كتب في المصاحف))<sup>(٥٦٧)</sup>.

**القول الثاني:** اشتراط كثرة الاستعمال، وقال بذلك ابن قتيبة<sup>(٥٦٨)</sup>، ونسب أبو حيان هذا القول لبعض شيوخه<sup>(٥٦٩)</sup>، وقال ابن عقيل: ((واشترط بعضهم في الصفات في جمع المذكر السالم كون الصفات مستعملة كثيرا...، ولا فرق في المذكور بين النكرة والمعرفة))<sup>(٥٧٠)</sup>.

(٥٦٣) مراجع المسألة: أدب الكاتب ٢٣١، باب الهجاء لابن الدهان: ١٦، التذييل والتكميل: ١٠/٢٧٠ب،

شرح التسهيل للمراي: ٤/٣٧٣، المساعد: ٤/٣٧٣، الهمع: ٣/٤٨٠.

(٥٦٤) يُنظَر: باب الهجاء لابن الدهان: ١٥-١٦.

(٥٦٥) يُنظَر: المرجع السابق الموضع نفسه

(٥٦٦) يُنظَر: الهمع: ٣/٤٨٠.

(٥٦٧) باب الهجاء لابن الدهان: ١٦.

(٥٦٨) يُنظَر: أدب الكاتب ٢٣١.

(٥٦٩) يُنظَر: التذييل والتكميل: ١٠/٢٧٠ب.

(٥٧٠) المساعد: ٤/٣٧٣.

**القول الثالث:** اشتراط التعريف؛ قال ثعلب: «وقد أسقطوا من (الظالمين) و(الكافرين) و(الخاسرين) إذا أدخلوا الألف واللام؛ لأن الألف واللام لا تدخل على الفعل فاستخفوا إسقاطها»<sup>(٥٧١)</sup>. ولم يُذكر لهذا القول تعليل، ولعل العلة في هذا إرادة التخفيف بطول الكلمة.

والراجع ترك هذه الأقوال الثلاثة واختيار منع حذف الألف اتباعاً للأصل، وهو مطابقة المكتوب للملفوظ، واتباع الأصل أولى.  
مسألة: حذف ألف (يا) النداء<sup>(٥٧٢)</sup>

اتفق العلماء على جواز حذف ألف (يا) النداء خطأً إذا كان المنادى مبدوءاً بهمزة فتكتب: يا إبراهيم، يا أحمد، يا ابن عباس، ما لم يكن الاسم نحو (آدم) فمنعوا حذفها<sup>(٥٧٣)</sup>.

واختلفوا في جواز حذف الألف إذا كان المنادى لم يُبدأ بالهمزة نحو (يا زيد)؛ على قولين:

**القول الأول:** منع حذفها، وعلى هذا جمهور العلماء<sup>(٥٧٤)</sup>، وعليه اصطلاح الإمامة الحديث<sup>(٥٧٥)</sup>.

(٥٧١) التذييل والتكميل: ١٠/ ٢٧٠ب، و يُنظر: المساعد: ٤/ ٣٧٣.

(٥٧٢) مراجع المسألة: كتاب الكتاب: ٧١، باب الهجاء لابن الدهان: ١٤، التذييل والتكميل: ١٠/ ٢٦٩أ، شرح التسهيل للمراذي: ٢/ ١٢١٠، المساعد: ٤/ ٣٦٩-٣٧٠، الهمع: ٣/ ٤٨١، قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن: ٣٩.

(٥٧٣) يُنظر: باب الهجاء: ١٤، كتاب الكتاب: ٧١، التذييل والتكميل: ٢٦٨ب.

(٥٧٤) يُنظر: باب الهجاء: ١٤، كتاب الكتاب: ٧١، التذييل والتكميل: ٢٦٨ب، المساعد: ٤/ ٣٧٠.

(٥٧٥) يُنظر: قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن: ٣٩.

والعلة في ذلك أن حذف الهمزة إنما هو لاستثقالها بعد الألف، أما ما عداها فلا استثقال.

**القول الثاني:** جواز حذفها مع كل منادى فتقول: **يَعْمَرُ، يَفَاطِمَةُ،** وهذا قول ثعلب؛ قال أبو حيان: ((وقال أحمد بن يحيى: فأما النداء فقد استعملوه بالألف مثل يا زيد، ويا عمرو يكتبونه بألف وبغير ألف، والألف الأصل فحذفوها، كأنهم جعلوا (يا) مع ما بعدها شيئاً واحداً؛ لأنهم أقاموا (يا) مقام الألف واللام، ألا ترى أنهم لا ينادون ما فيه ألف ولام بـ(يا) فلا يقولون: يا الرجل؛ فلذلك حذفت الألف))<sup>(٥٧٦)</sup>.

وحجة هذا القول ما ذكره ثعلب - كما في نص أبي حيان الآنف الذكر - وهو معاملة (يا) النداء مع المنادى ككلمة واحدة فأجاز حذف الألف مطلقاً سواء كان المنادى مبدوءاً بالهمزة أم غير الهمزة.

**والراجح الرأي الأول؛** لأن الأصل عدم الحذف، و التمسك بالأصل قاعدة مهمة من قواعد الترجيح.

**مسألة: حذف ألف (ما) الاستفهامية إذا دخلت عليها حروف الجر**<sup>(٥٧٧)</sup>

إذا دخل حرف جر على (ما) الاستفهامية كقولك: (فيم؟، و لِمَ؟) فقد اختلف العلماء في الإبقاء على ألف (ما) أو حذفها على قولين، وهما:

**القول الأول:** حذف الألف فتقول: (فيم؟)، وعلى هذا القول جمهور العلماء كالزجاجي<sup>(٥٧٨)</sup>، وابن قتيبة<sup>(٥٧٩)</sup>، وابن درستويه<sup>(٥٨٠)</sup>، وابن عصفور<sup>(٥٨١)</sup>، وأبي حيان<sup>(٥٨٢)</sup>، وعلى هذا اصطلاح الإملاء الحديث<sup>(٥٨٣)</sup>.

(٥٧٦) التذليل والتكميل: ١٠ / ٢٦٩أ، و يُنظَر: المساعد ٤/٣٦٩-٣٧٠، المجمع: ٣/٤٨١.

(٥٧٧) مراجع المسألة: أدب الكاتب: ٢٣٤، صناعة الكتاب: ١٤٧-١٤٨، كتاب الخط: ٩٤، كتاب

الكتاب: ٥٢، شرح الجمل: ٢/٣٥٠، وبي حيان التذليل والتكميل: ٢٥١ ب - ٢٥٢أ، الإملاء العربي

للأحمد قيش: ٧٠-٧١، قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن: ٣٨ - ٣٩.

وحجة هذا القول أنها تحذف فرقا بينها وبين (ما) الموصولة والشرطية، وصار حرف الجر كأنه عوض من الألف المحذوفة، و لم يحذف من الموصولة؛ لأن الموصولة تعامل مع صلتها كالكلمة الواحدة فالألف على هذا وسط الكلمة، أما ألف الاستفهامية فهي في الطرف، والحذف إنما يكون في الطرف<sup>(٥٨٤)</sup>.

**القول الثاني:** إثبات الألف، ونسب أبو حيان هذا القول للكوفيين<sup>(٥٨٥)</sup>، وقال به أبو جعفر النحاس<sup>(٥٨٦)</sup>، ونسبه أبو حيان لابن قتيبة - أيضا - حيث قال: ((ومثل القتبي الحذف من (ما) الاستفهامية بقوله: ادْعُ يَمَ شَتَّ، وَسَلْ عَمَّ شَتَّ، وَحُدَّهُ يَمَ شَتَّ، قال: إذا أردت أن تسأل عن أي شيء شتَّ))<sup>(٥٨٧)</sup>، وقد أخطأ أبو حيان بنسبة هذا القول لابن قتيبة؛ إذ هذه الأمثلة ليست تمثيلا ل(ما) الاستفهامية بل ل(ما) النكرة؛ إذ إن بعض الكُتَّاب يحذفون الألف من (ما) التي بمعنى (شيء) مع شتَّ فقط لكثرة استعمالها، وقد نص ابن قتيبة على أن (ما) في تلك الأمثلة نكرة بمعنى (شيء)، حيث قال: ((فإن أردت معنى (ما) النكرة لم تحذف الألف إلا مع (يمَ

= (٥٧٨) يُنظَر : كتاب الخط: ٩٤.

(٥٧٩) يُنظَر : أدب الكاتب: ٢٣٤.

(٥٨٠) يُنظَر : كتاب الكتاب: ٥٢.

(٥٨١) يُنظَر : شرح الجمل: ٣٥٠/٢.

(٥٨٢) يُنظَر : التذييل والتكميل: ٢٥١ب - ٢٥٢أ.

(٥٨٣) يُنظَر : الإملاء العربي لأحمد قيش: ٧٠-٧١، قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن: ٣٨ - ٣٩.

(٥٨٤) يُنظَر : التذييل والتكميل: ٢٥١ب - ٢٥٢أ.

(٥٨٥) يُنظَر : التذييل: ٢٥١/١٠ب.

(٥٨٦) يُنظَر : صناعة الكتاب: ١٤٧.

(٥٨٧) التذييل: ٢٥٢/١٠أ.

شئت) فتحذف في الحالتين»<sup>(٥٨٨)</sup>، ونص على حذف الألف مع (ما) الاستفهامية مطلقا حيث قال: «تقول إذا استفهمت: فيمَ ضربت؟، فتنقص الألف، وإذا كانت في غير الاستفهام أتممت»<sup>(٥٨٩)</sup>، فأنت ترى هنا أن ابن قتيبة صرَّح بحذف ألف الاستفهامية بعد حرف الجر.

**والراجع القول الأول؛** وهو حذف الألف للتفريق بين الاستفهامية والموصولة، ومما يدل على حذفها أننا نجد العرب يزيدون هاء السكت فيقولون: (لِمْه؟)، فدل على أن الحذف مستعمل عند العرب.

**مسألة: حذف الألف فيما كان على صيغة منتهى الجموع**<sup>(٥٩٠)</sup>

اختلف العلماء في حذف الألف الثالثة في صيغة منتهى الجموع مثل (قَصَائِد، مَسَاجِد، مَفَاتِيح، سَلَالِم)، على قولين:

**القول الأول:** الحذف، ونسبه ابن الدهان لبعض الكُتَّاب<sup>(٥٩١)</sup>، ولم يذكر حجة لهذا القول، ولعل حجة من حذف الاختصار لطول الاسم، والجمع معلوم فحذف الألف لا يُلبس.

**القول الثاني:** جواز الحذف والإثبات، والإثبات أرجح، قال ابن الدهان: «(وإثباتها أحسن)<sup>(٥٩٢)</sup>»، وقال ابن قتيبة عن إثبات الألف: «(الدهاقين، والدنانير، والتمائيل، والمحاريب، والمصاييح إثبات الألف فيها كلها أحسن وأجود)<sup>(٥٩٣)</sup>».

(٥٨٨) انظر: أدب الكاتب: ٢٣٤، وقد نص النحاس على أن هذا من الاصطلاح القديم صناعة الكتاب:

.١٤٨

(٥٨٩) أدب الكاتب: ٢٣٤.

(٥٩٠) مراجع المسألة: أدب الكاتب: ٢٣٢، باب الهجاء: ١٨، شرح الجمل: ٣٥٠/٢، التذييل والتكميل:

١٠٢٩/١٠، شرح الشافية لركن الدين: ١٠٢٩/٢.

(٥٩١) يُنظَر: باب الهجاء: ١٨.

وهو اختيار ابن مالك وأبو حيان واشترطا لجواز الحذف عدم اللبس؛ فلا يجوز حذف الألف من مثل: مساكين؛ لأن حذفه يُلبس بالمفرد مسكين<sup>(٥٩٤)</sup>، واشترط بعض شيوخ أبي حيان ألا يؤدي الحذف إلى الجمع بين مثلين كالحذف في نحو: دنانير، و دكاكين، فإن حذف الألف يؤدي إلى الجمع بين الحرفين المتماثلين<sup>(٥٩٥)</sup>.

**القول الثالث:** جواز حذفه بشرط أن يكون بعد عدد؛ فتكتب: خمسة درهم، وقال بذلك ابن عصفور، واشترط ألا يؤدي الحذف إلى الجمع بين مثلين، مثل الحذف في نحو: دنانير، ودكاكين، فإن حذف الألف يؤدي إلى الجمع بين الحرفين المتماثلين<sup>(٥٩٦)</sup>، وقال به ابن الحاجب<sup>(٥٩٧)</sup>، وركن الدين الفسوي أيضا؛ حيث قال: «ويجوز حذف الألف من (دراهم) إذا أضيف إليها ثلاثة إلى عشرة نحو: ثلاثة درهم، عشرة درهم؛ لأنه قد علم أن هذا العدد لا يضاف إلا إلى الجمع، فإن لم يضاف إليه نحو: (هذه الدراهم)، لم يحذف»<sup>(٥٩٨)</sup>.

**والراجع عدم الحذف مطلقا، وعليه اصطلاح الإملاء الحديث، تمسكا بأصلين؛ الأصل عدم الحذف، والأصل مطابقة المكتوب للمنطوق.**

= (٥٩٢) باب الهجاء: ١٨.

(٥٩٣) أدب الكاتب: ٢٣٢.

(٥٩٤) يُنظَر: التذليل والتكميل: ٢٦٩/١٠ ب.

(٥٩٥) يُنظَر: التذليل والتكميل: ٢٦٩/١٠ ب.

(٥٩٦) يُنظَر: شرح الجمل: ٣٥٠/٢.

(٥٩٧) يُنظَر: شرح الشافية لركن الدين: ١٠٢٩/٢.

(٥٩٨) شرح الشافية لركن الدين: ١٠٢٩/٢.

مسألة: حذف ياء الاسم المنقوص المنكر المرفوع والمجرور حين الوقف عليه<sup>(٥٩٩)</sup>

اتفق العلماء على إثبات الياء في آخر الاسم المنقوص خطأً إذا وقف عليه في حالتين: إذا كان معرفاً بالألف واللام، وإذا كان منكراً منصوباً، واختلفوا في إثباتها إذا كان مرفوعاً أو مجروراً على قولين وهما:

**القول الأول:** حذف الياء فيكتب: جاء قاضٍ، ومررت بقاضٍ، وذكر الزجاجي أن هذا هو إجماع النحويين كلهم إلا المازني<sup>(٦٠٠)</sup>، ونسبه ابن الدهان لسيبويه<sup>(٦٠١)</sup>، وقال عنه ابن عصفور إنه هو الفصح<sup>(٦٠٢)</sup>، ونص ابن الحاجب على أنه الأفصح<sup>(٦٠٣)</sup>، وقال الأخفش الصغير عن هذا الرأي: «أجود الوجهين»<sup>(٦٠٤)</sup>، وعلى هذا الرأي اصطلاح الإملاء الحديث<sup>(٦٠٥)</sup>.

وعلى ابن عصفور هذا الرأي بقوله: «وسبب ذلك أن الخط محمول على الوقف، والوقف في مثل هذا يكون بغير ياء على الفصح»<sup>(٦٠٦)</sup>، ونص ابن قتيبة على أن أكثر العرب إذا وقفوا على مثل ذلك وقفوا من دون ياء<sup>(٦٠٧)</sup>.

(٥٩٩) مراجع المسألة: أدب الكاتب: ٢٥٣، كتاب الخط للزجاجي ٧١-٧٣، باب الهجاء: ٣٣، شرح الصناعة الكتاب: ١٤٥، كتاب الكاتب: ٧٥، باب ال النحاس ١٤٥، شرح الجمل لابن عصفور: ٢/٣٤٦، شرح الشافية للرضي: ٣/٣١٩، شرح الشافية للخضر: ٢/١٠٩٣ / المناهل الصافية ٢/٤٠١ المناهج الكافية: ٥٨١، الإملاء العربي لأحمد قيش: ٨٦.

(٦٠٠) يُنظَر : كتاب الخط: ٧١.

(٦٠١) يُنظَر : باب الهجاء: ٣٣.

(٦٠٢) يُنظَر : شرح الجمل ٢/٣٤٦.

(٦٠٣) يُنظَر : انظر: شرح الشافية للرضي: ٣/٣١٩.

(٦٠٤) صناعة الكتاب: ١٤٥.

(٦٠٥) اُنظَر : الإملاء العربي لأحمد قيش: ٨٦.

(٦٠٦) شرح الجمل: ٢/٣٤٦.

(٦٠٧) يُنظَر : أدب الكاتب: ٢٥٣.

**الرأي الثاني:** إثبات الياء ؛ ونسب الزجاجي هذا الرأي إلى المازني<sup>(٦٠٨)</sup>، ونسبه ابن الدهان إلى يونس<sup>(٦٠٩)</sup>، وقال الأخفش الصغير عن الإثبات : «لا يمنع، ولكن الحذف أحسن»<sup>(٦١٠)</sup>، وقال ابن عصفور: «ويجوز أن تكتبه ب(ياء) قليلا»<sup>(٦١١)</sup>، وقال لطف الله الغياث عن هذا الرأي لغة الأقل<sup>(٦١٢)</sup>، واختاره الزجاجي حيث قال: «وهذا قول جيد صحيح...، وهو الذي اختاره»<sup>(٦١٣)</sup>.

وحجة هذا القول أنه هو القياس ؛ لأن الياء إنما حذفت في الوصل من أجل التنوين لسكونها، وسكون التنوين، و في الوقف ليس هناك تنوين، والقياس إثبات الياء إذا زال التنوين<sup>(٦١٤)</sup>.

ولا شك أن القول الثاني قوي من جهة القياس ؛ إذ إن علة حذف الياء انتفت مع الوقف، إلا أن الاصطلاح الأكثر على حذفها يرجح القول الأول.  
مسألة: حذف الواو فيما كان قبل آخره واوان<sup>(٦١٥)</sup>

اختلف العلماء في كتابة الكلمة التي قبل آخرها واوان، وذلك ك(طاووس)، والفعل المسند لواو الجماعة نحو (يَلُوون) على قولين:

(٦٠٨) يُنظَر : كتاب الخط: ٧١.

(٦٠٩) يُنظَر : باب الهجاء: ٣٣.

(٦١٠) صناعة الكتاب: ١٤٥.

(٦١١) شرح الجمل: ٣٤٦/٢.

(٦١٢) يُنظَر : المناهل الصافية ٤٠١/٢.

(٦١٣) كتاب الخط: ٧٣.

(٦١٤) يُنظَر : صناعة الكتاب: ١٤٥.

(٦١٥) أدب الكاتب: ٢٢٧، شرح الجمل لابن عصفور: ٣٥٢/٢، التسهيل: ٣٣٦، التذييل والتكميل:

٢٦٦/١٠، شرح التسهيل للمراي: ١٢٠٧/٢، وانظر: المساعد: ٤ / ٣٦٥، الإملاء العربي لأحمد

قبش: ٧٠، قواعد الإملاء لعبد السلام هاورن: ٤١.



**القول الأول:** كتابتها بواو واحدة، وحذف الأخرى فيكتب: (طَاوُس) (يَلُون)، وهو قول ابن قتيبة<sup>(٦١٦)</sup>، وابن عصفور<sup>(٦١٧)</sup>، وابن مالك<sup>(٦١٨)</sup>، والمرادي<sup>(٦١٩)</sup>. واشترط ابن قتيبة ألا تفتح الواو الأولى نحو (لَوَوَا)<sup>(٦٢٠)</sup>، واشترط ابن عصفور ألا يكثر الحذف نحو: (اسْتَوَوَا)؛ لأن أصله (اسْتَوَى) فحذفت الألف، ولو حذفت الواو لكثير الحذف<sup>(٦٢١)</sup>.

وحجة هذا القول طلب الخفة؛ قال ابن قتيبة: «وتحذف واحدة استخفافاً»<sup>(٦٢٢)</sup>.

**القول الثاني:** كتابتها بواوين؛ فتكتب (طَاوُوس)، و (يَلُون)، ونسبه ابن عصفور لبعضهم<sup>(٦٢٣)</sup>، وذهب عبد السلام هارون من المعاصرين إلى الاقتصار على ما تعارف عليه علماء الرسم المتقدمون وهي أربع كلمات (هَارُون، طَاوُس، دَاوُد، نَاوُس)، ولا يجوز القياس عليها<sup>(٦٢٤)</sup>. وحجة هذا القول أنه الأصل، وهو الراجح لأمرين:

(٦١٦) يُنظَر : أدب الكاتب: ٢٢٧.

(٦١٧) يُنظَر : شرح الجمل: ٣٥٢/٢.

(٦١٨) يُنظَر : التسهيل: ٣٣٦.

(٦١٩) يُنظَر : شرح التسهيل للمرادي: ١٢٠٧/٢.

(٦٢٠) يُنظَر : أدب الكاتب: ٢٢٧، و التذليل والتكميل: ٢٦٦/١٠ ب.

(٦٢١) يُنظَر : شرح الجمل: ٣٥٢/٢.

(٦٢٢) أدب الكاتب: ٢٧٧.

(٦٢٣) يُنظَر : شرح الجمل: ٣٥٢/٢، و التذليل والتكميل: ٢٦٦/١٠ ب، المساعد: ٣٦٥/٤.

(٦٢٤) يُنظَر : قواعد الإملاء لعبد السلام هارون: ٤١.

**الأول:** أنه الأصل؛ إذ الأصل عدم الحذف، والحذف اليوم يوقع في اللبس؛ إذ إن مثل هذه الأسماء اليوم ليست مشتهرة وكثيرة، فليس ثمة داعٍ لحذفها أو منها.

**والأمر الثاني:** طرد للباب؛ فإذا كان لا يجوز الحذف إذا كانت الواو الأولى مفتوحة، أو كانت الكلمة قد حذفت منها فالأولى طردُ الباب ومنعُ حذف أحد أو اوين.

### الخاتمة

ثمة نتائج مهمة خرجت بها من هذا البحث وهي:

- ١- أن تراثنا في الإملاء ثري جدا بالآراء، والخلافات، والاجتهادات الفردية من آحاد العلماء، ومن المذاهب النحوية المختلفة
- ٢- أن الخلاف في الإملاء له أسباب كثيرة منها طلب الحفة هروبا من الاستئثار، و طلب المشاكلة والمماثلة، واختلاف الاشتقاق، والاختلاف الصرفي، والنحوي، ومراعاة الوقف والوصل، وطرد القاعدة، ورفع اللبس.
- ٣- أن كثيرا من الخلافات، والاجتهادات في كتابة الكلمات التي كانت موجودة في التراث اللغوي انتهت اليوم ولم يعد لها وجود.
- ٤- أن الخلافات في الإملاء مردها إلى خمسة ظواهر، مطابقة الملفوظ، والزيادة، والحذف، والبدل، أو الهمز.
- ٥- أن كل الآراء التي رآها العلماء، وكل اختلافاتهم في طريقة كتابة بعض الكلمات يصعب تخطيطها من اختار رأيا منها عالما به، ومرجحا له، إلا أن الأولى اتباع ما استقر عليه الاصطلاح اليوم.

٦- أن اجتهادات العلماء اليوم في الإملاء؛ وذلك بوضع اصطلاحات جديدة، ومحاولاتهم تيسير قواعد الكتابة في الإملاء لا تخرج عن سنة العلماء السابقين فقد اختلفوا تبعاً لاجتهاداتهم، ولكل عصر اصطلاحه.

### المراجع

- [١] ابن جنبي أبو الفتح عثمان :  
 - الألفاظ المهموزة وعقود الهمز، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق ط (١)،  
 ١٤٠٩ هـ.
- سر صناعة الإعراب، تحقيق: د حسن هندراوي، دار القلم، دمشق ط (١)،  
 ١٤٠٥ هـ.
- [٢] ابن قتيبة الدينوري، أدب الكاتب، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة،  
 بيروت.
- [٣] ابن الحاجب، الشافية، تحقيق حسن عثمان، المكتبة المكية، مكة، ط (١)،  
 ١٤١٥ هـ.
- [٤] ابن درستويه، كتاب الكتاب، تحقيق: د إبراهيم السامرائي، د عبد الحسين  
 الفتلي، دار الكتب الثقافية، الكويت، ط (١)، ١٣٩٧ هـ.
- [٥] ابن السيد البطليوسي، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، تحقيق: مصطفى  
 السقا، د حامد عبد المجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢ م.
- [٦] ابن عصفور الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: د صاحب أبو جناح،  
 منشورات إحياء التراث، وزارة الأوقاف العراقية، ١٤٠٢ هـ.

- [٧] ابن عقيل بهاء الدين، *المساعد على تسهيل الفوائد*، تحقيق: د محمد بركات، منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث، جامعة أم القرى مكة، ١٤٠٥هـ.
- [٨] ابن مالك جمال الدين، *تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد*، تحقيق: د محمد بركات، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ.
- [٩] ابن منظور، *لسان العرب*، دار المعارف، القاهرة.
- [١٠] أبو حيان الأندلسي - *التذليل والتكميل في شرح التسهيل*، مخطوط في عشرة أجزاء / مصورة جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض.
- [١١] أحمد الخراط، *الهمزة في الإملاء العربي؛ المشكلة والحل*، دار القلم دمشق، ط(١) ١٤٠٨هـ.
- [١٢] أحمد قبش، *الإملاء العربي*، دار الرشيد دمشق، بيروت، ١٩٨٤م.
- [١٣] بدر الدين الزركشي، *البرهان في علوم القرآن*، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة.
- [١٤] حسن شحاته، أحمد طاهر حسنين، *قواعد الإملاء العربي بين النظرية والتطبيق*، مكتبة الدار العربية للكتاب، ط (١)، ١٩٩٨م.
- [١٥] خالد الأزهرى، *شرح التصريح*، دار إحياء الكتب العلمية القاهرة.
- [١٦] الخضر اليزدي، *شرح شافية ابن الحاجب*، تحقيق د حسن العثمان ط (١)، ١٤٢٩هـ، مؤسسة الريان، بيروت.
- [١٧] رضي الدين الاسترأبادي، *شرح شافية ابن الحاجب*، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرون، ١٣٩٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

- [١٨] ركن الدين الاسترأبأذي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: د عبد المقصود محمد عبد المقصود، ط(١) ١٤٢٥هـ، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.
- [١٩] رمضان عبد التواب، مشكلة الهمزة العربية، مكتبة الخانجي، مصر، ط(١) ١٤١٦هـ.
- [٢٠] الزجاجي أبو القاسم :
- الجمل، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (١) ١٤٠٤هـ.
- كتاب الخط ؛ تحقيق د تركي العتيبي / الطبع الثانية ١٤٣٠ هـ، دار صادر، بيروت.
- [٢١] زكريا الأنصاري، المناهج الكافية في شرح الشافية، تحقيق رزن يحي خدام ط(١) ١٤٢٤هـ، سلسلة إصدار الحكمة.
- [٢٢] سعيد بن المبارك بن الدهان، باب الهجاء، تحقيق: د فائز فارس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط(١) ١٤٠٦ هـ.
- [٢٣] السيوطي جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ط(١)، ١٤١٨هـ.
- [٢٤] عبد السلام هارون، قواعد الإملاء، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط(٥) ١٤٠٥هـ.
- [٢٥] العكبري أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب،، تحقيق : عازي طليمات، دار الفكر، دمشق، ط(١)، ١٤١٦هـ.
- [٢٦] الفارسي أبو علي، الحلبيات، تحقيق د حسن هندأوي، دار القلم، دمشق ط(١)، ١٤٠٧هـ.

- [٢٧] الفراء يحيى بن زكريا، معاني القرآن، تحقيق: محمد نجاتي، محمد النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م.
- [٢٨] الفسوي محمد كمال الدين بن محمد، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: سعدى محمودي، منشورات طهران.
- [٢٩] لطف الله بن محمد بن الغياث، المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية، تحقيق: د عبد الرحمن شاهين، مكتبة الشباب القاهرة.
- [٣٠] مجد الدين بن الأثير، البديع في علم العربية، تحقيق: د صالح حسين العايد، منشورات مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة، ط (١) ١٤٢١هـ.
- [٣١] المرادي الحسن بن قاسم، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: د ناصر حسين علي، ط (١)، در اسعد الدين، دمشق.
- [٣٢] ناظر الجيش، تمهيد القواعد في شرح تسهيل الفوائد، تحقيق أ د على فاخر وآخرون، دار السلام ط(١)، ١٤٢٨هـ.
- [٣٣] النحاس أبو جعفر، صناعة الكتاب، تحقيق: د بدر أحمد ضيف، دار العلوم العربية، بيروت، ط (١)، ١٤١٠هـ.
- [٣٤] الهوريني نصر، قواعد الإملاء، تأليف، تحقيق: د عبد الوهاب الكحلة، ط(١) ١٤٢٢هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

## Points of Debate in Arabic Spelling

**Dr. Suliman Al Dohayyan**

*Assistant Professor in College of Arabic Language and literature / Qassim University*

(Received 12/8/1432H; accepted for publication 16/1/1433H)

**Abstract.** This study collects points of debate in Arabic spelling from literature with respect to: connection, disconnection, punctuation, addition, exchange and omitting. It lists sayings with evidences, compares and contrasts textual evidences as well as rational evidences. This study starts with a definition of arabic spelling terminology, its different types: (Holy Quran Terminology, Poetry's Balance Terminology and Writers Terminology) and it concludes with the most important derived results.